الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

مذكرة مكملـــة لنيل شهـــادة **الماســـتر**

دور الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-

إعداد
1- فاطمة بوحلاسي
2- لينا بخوش

إشراف:
أ. بوقموم محمد

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
		رئيسا
		مؤطرا
		عضوا

السنة الجامعية: 2020-2021م

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم

والمعرفة ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، وتذليل ما واجهنا من صعاب، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

" بوقموم محمد"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الأفاضل بجامعة قالمة، الذين قدموا لنا المساعدة من خلال توجيهاتهم ونصائحهم.

وبعدها فالشكر موصول لجميع أساتذتنا الذين تتلمذنا على أيديهم في كل مراحل دراستنا

حتى نتشرف بالوقوف أمام حضراتكم

اليوم

الإهداء

إلى رمز السبيل والعطاء إلى نبع الحنان والعطف إلى من سهرت
من أجل راحتي إلى من تألمت لآلامي وفرحت لفرحتي إلى من ترتاح لها نفسي
بعد العناء إلى أسمى وأجمل كلمة في هذه الدنيا إليك **أمي** الحبيبة.

إلى الرجل الذي علمني عزة النفس والكرامة، وزرع في حياتي روح
التحدي للوصول إلى الهدف إلى ساعدي ومساعدي إلى الذي مهما قلت
فيه لن أفيه حقه إليك يا أروع ما في الوجود **أبي** العزيز.

إلى سندي في هذه الدنيا وسندي في الحياة وفخري في هذا العالم إخوتي الأحباء:
سارة ورامي.

إلى من أحبتني إلى كل من تقاسمت معي الصعاب:
منال.

إلى جميع أصدقائي وأحبابي طيلة مشواري الدراسي:
عبير، أية، إيمان وفاطمة.

إلى جميع من علمني ولو حرفا وساهم في تكويني
لأصل إلى هذا اليوم.

لينا

الإهداء:

ها أنا أمسكت قلمي بأنامل أعياها التعب والأرق،

أنظر إلى مذكرتي بدموع الحزن والفرح في آن واحد،

فالفراق صعب بعد طول سنوات مليئة بالتعب والنجاحات،

أتطلع لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والأمل المشرق،

فإهدائي هنا ليس لتخرجي فقط،

بل إلى سندي وملهمي ومصدر قوتي من علمني عدم الاستسلام

عند انطفاء شمعة بل لا بد من إشعال أخرى، **أبي الغالي**

وإلى من لملمت أحزاني ومن أشعرتني بالأمان

ونزعت إحساس الخوف من قلبي بحنانها وقلبها الدافئ، **أمي العزيزة**

إلى من صنعوا البسمة على وجهي، من وثقوا بي، من كانوا ظلا لي في كل أفراحي وأحزاني

أخواتي: وفاء، خلود، سمية، وأخي شهاب

إلى كل **الأصدقاء والأصحاب** الذين هم بهجة أيامي، وكل **أساتذتي** خلال مسيرتي الدراسية

إلى كل من آمن بي وبقدراتي وكان عونا لي في إنجاز هذه المذكرة من بعيد أو قريب

وتحياتي إلى من زرع الشوك في طريق نجاحي فلولا وجودهم

لما أحسست بمتعة النجاح، ولا حلاوة المنافسة الإيجابية

فاطمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية المستدامة	
1-1مدخل	6
2-1 الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	7
1-2-1 من النمو إلى التنمية المستدامة	7
2-2-1 خصائص التنمية المستدامة	11
3-1 السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة	12
1-3-1 مرحلة الظهور	12
2-3-1 مرحلة التبلور	12
3-3-1 مرحلة الاعتراف	13
4-1 أهداف التنمية المستدامة وأهميتها	14
1-4-1-أهداف التنمية المستدامة	14
2-4-1 أهمية التنمية المستدامة	17
5-1 أساسيات حول التنمية المستدامة	17
1-5-1 مبادئ التنمية المستدامة	18
6-1 أبعاد التنمية المستدامة	21
1-6-1 الأبعاد الاقتصادية	22
2-6-1 الأبعاد الاجتماعية (البشرية)	23
3-6-1 الأبعاد البيئية والتكنولوجية	24
7-1 مؤشرات التنمية المستدامة	25
1-7-1 المؤشرات الاقتصادية	25
2-7-1 المؤشرات الاجتماعية	26
3-7-1 المؤشرات البيئية	26
8-1 تحديات التنمية المستدامة	28
1-8-1 التحديات الاقتصادية	29
2-8-1 التحديات السياسية	31
3-8-1 التحديات الاجتماعية	31

4-8-1 التحديات البيئية	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني الإطار النظري للاستثمار السياحي	
1-2 مدخل	**38**
2-2 عموميات حول الاستثمار	39
1-2-2 تعريف الاستثمار	39
2-2-2 خصائص الاستثمار	40
3-2-2 أهمية الاستثمار وأهدافه	41
4-2-2 أنواع الاستثمار	42
3-2 الإطار المفاهيمي للسياحة	44
1-3-2 التطور التاريخي للسياحة	44
2-3-2 مفهوم السياحة	46
3-3-2 أهمية السياحة	47
4-3-2 أنواع السياحة	48
5-3-2 التسويق السياحي	51
6-3-2 عوامل الجذب السياحي	53
4-2 مدخل للاستثمار السياحي	54
1-4-2 مفهوم الاستثمار السياحي	54
2-4-2 خصائص الاستثمار السياحي	56
3-4-2 الاستثمار السياحي: أنواع ومجالات	56
4-4-2 أهمية وأهداف الاستثمار السياحي	58
5-4-2 محفزات الاستثمار السياحي ومعيقاته	60
5-2 السياحة من منظور التنمية المستدامة	67
1-5-2 التنمية السياحية المستدامة	67
2-5-2 أهداف ومبادئ التنمية السياحية المستدامة	69
3-5-2 أساليب تطبيق معايير التنمية السياحية المستدامة	72
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث :الاستثمار السياحي في الجزائر واقع وآفاق	
1-3 مدخل	76
2-3 واقع القطاع السياحي في الجزائر	77
1-2-3 مقومات السياحة في الجزائر	77
2-2-3 أنواع السياحة في الجزائر	79
3-2-3 أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر	82

4-2-3 الهيئات الداعمة للسياحة في الجزائر	83
5-2-3 معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر	84
6-2-3 محفزات الاستثمار السياحي في الجزائر	86
3-3 واقع التنمية المستدامة في الجزائر	86
1-3-3 الإطار القانوني والتشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر	86
2-3-3 التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة	87
3-3-3 مؤشرات السياحة في الجزائر من أجل تنمية مستدامة	90
4-3 استراتيجيات وبرامج ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	91
1-4-3 البرامج الحكومية لدعم السياحة في الجزائر (2000-2015)	91
2-4-3 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030	92
3-4-3 مخططات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	96
5-3 مؤشرات تقييم السياحة بالجزائر في إطار تنمية مستدامة	98
1-5-3 المؤشرات الاقتصادية	99
2-5-3 المؤشرات الاجتماعية	105
خلاصة	111
الخاتمة	113
قائمة المراجع	118

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
(2-1)	مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة	**68**
(1-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2014-2018	**88**
(2-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)	**89**
(3-3)	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	**89**
(4-3)	الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015)	**94**
(5-3)	توزيع الاستثمارات السياحية حسب الأقطاب السياحية للامتياز	**97**
(6-3)	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB للفترة (2008-2018)	**99**
(7-3)	مساهمة السياحة في PIB المتوقع لـ 2027	**100**
(8-3)	نسب إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية للفترة 2005-2015	**101**
(9-3)	حجم الإيرادات والنفقات السياحية للفترة 2001-2015	**102**
(10-3)	المبالغ الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي	**104**
(11-3)	تطور حجم المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	**105**
(12-3)	توزيع مناصب الشغل حسب مختلف القطاعات خلال الفترة (2002-2017)	**106**
(13-3)	مساهمة السياحة في التشغيل والعمالة	**107**
(14-3)	تطور حجم المشاريع الاستثمارية لقطاع الصحة مقارنة ببعض القطاعات للفترة 2002-2017	**108**
(15-3)	نصيب الفرد من الدخل السياحي للجزائر (2008-2016)	**109**
(16-3)	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**110**

قائمة الأشكال

رقم	قائمة الأشكال:	الصفحة
(1-1)	مبادئ التنمية المستدامة	21
(2-1)	مخطط يوضح مؤشرات التنمية المستدامة	28
(1-2)	أنواع الاستثمارات حسب تصنيفاتها	44
(2-2)	مصادر تمويل الاستثمار السياحي	66
(3-2)	أهداف التنمية السياحية المستدامة	70
(1-3)	مراحل المخطط التوجيهي لآفاق سنة 2030	95
(2-3)	تطور الميزان السياحي خلال الفترة (2000-*2027)	103
(3-3)	تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)	104

قائمة المختصرات

المصطلح	Le Terme	الاختصار
الديوان الوطني للسياحة	Office Nationale Du Tourisme	(ONT)
الوكالة الوطنية للتنمية السياحية	Agence Nationale De Développement Touristique	(ANDT)
المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية	Entreprise Nationale pour les études Touristique	(ENET)
الوكالة الوطنية للشغل	L'Agence National pour L'Emploi	(ANEM)
وكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	(ANGEM)،
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	Agence Nationale d'Accompagnement et de Développement de L'Entrepreneuriat	(ANADE) ANSEJ" سابقا"
المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	Shéma Directeur d'Aménagement Touristique	SDAT
الأقطاب السياحية ذات امتياز	LES Poles Touristiques par excellence	POT
القطب السياحي للامتياز الشمال-شرق	Pole Touristique par excellence Nord-Est	POT.NE
القطب السياحي للامتياز الشمال-وسط	Pole Touristique par excellence Nord-centre	POT.NC
القطب السياحي للامتياز الشمال-غرب	Pole Touristique par excellence Nord-Ouest	POT.NO
القطب السياحي للامتياز جنوب -شرق	Pole Touristique par excellence Sud-Est	POT.SE
القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب	Pole Touristique par excellence Sud-Ouest	POT.SO
القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير	Pole Touristique par excellence le Grand Sud	POT.GS
الناتج المحلي الإجمالي	Produit Intérieur Brut	PIB

الملخص

الملخص:

لا يمكن أن تكون السياحة عاملا للتنمية إلا إذا تحقق ذلك بصورة مستدامة، حيث أصبحت تعد نشاطا اقتصاديا هاما تعتمد عليه الكثير من الدول في تنمية اقتصادها، وتعتبر الجزائر من البلدان التي تولي أهمية كبيرة لقطاع السياحة حيث تعمل على تنويع وزيادة استثماراتها في عوامل الجذب السياحي، حيث تسعى إلى معرفة التحديات التي تحول دون نمو هذه الاستثمارات ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل، كما تعمل السلطات على تشجيع هذا النوع من الاستثمارات وترقيتها لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار السياحي يعتبر أداة فعالة وأساسية للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، بالإضافة إلى إقامة البنى التحتية اللازمة لتسهيل استغلال هذه الاستثمارات، وصولا إلى أعلى درجات التنمية السياحية بشكل خاص، والتنمية المستدامة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، القطاع السياحي، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة.

Abstract:

The Tourism can’t be a factor for development only if it is achieved sustainably, as it has become an important economic activity on which many countries depend for the development of their economy, Algeria is one of the countries that attaches great importance to the tourism sector as it diversify and increases its investment in attractions, It seeks to identify the challenges preventing the growth of these investments and to try to find appropriate solutions to these problems, and the authorities are also working to encourage and promote this type of investment to achieve sustainable tourism development, Through this study, we have found that tourism investment is an effective and essential tool for promoting Algeria's tourism sector, In addition to establishing the necessary infrastructure to facilitate the exploitation of these investments, to the highest levels of tourism development in particular, and sustainable development in general.

Keywords: Tourism investment, tourism sector, sustainable development, sustainable tourism development.

مقدمة عامة

المقدمة

يعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التي تزداد أهميتها يوما بعد يوم ولها دور كبير في دعم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية نظرا لمختلف أثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي ظاهرة إنسانية تتصف باتصالها الوثيق بالعالم الخارجي وبالمجتمع المحلي داخل حدود الدولة وتعمل على تنشيط العديد من القطاعات لاسيما ما قطاع النقل بأنواعه الجوي والبحري والبري وقطاع الأشغال العمومية، الصناعات التقليدية وغيرها من القطاعات مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل، وجلب عوائد مالية سواء كانت بالعملة الصعبة أو بالعملة المحلية.

برزت السياحة ضمن المراتب الأولى من حيث قيمة صادرات حركة التجارة الدولية، من ثم برز الاستثمار السياحي الذي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري، الذي يُعد جزءاً من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي وهو عنصر فعال لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع السياحي وذلك بتنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بنشاط الفندقة والمطاعم السياحية، ونشاط وكالات السياحة والأسفار ونشاط الحمامات المعدنية والشواطئ وغيرها من النشاطات ذات الطابع السياحي فإن كانت غاية المستثمر من نشاطه تحقيق الربح فإن غاية الدول المضيفة لهذه الاستثمارات تتمثل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

تزخر الجزائر بالعديد من المقومات الطبيعية، التاريخية والثقافية وذلك راجع إلى اتساع موقعها الجغرافي فهي تقع في شمال إفريقيا وتعتبر أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة مما ساعد على تنوع مصادرها السياحية وجعلها وجهة للعديد من السياح، إلا أن السياحة في الجزائر تعاني من العديد من المشاكل، لذا سعت الجزائر إلى زيادة وتنويع استثماراتها السياحية ومعالجة هذه المشاكل وكذلك تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بزيادة حجم الاستثمارات السياحية بما يؤثر على حجم وتوزيع الاستثمارات وكذا تدفق العوائد السياحية ومن هنا تنبثق أهمية تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي كأحد متطلبات التنمية المستدامة.

ولتحقيق ذلك قامت الجزائر بمجموعة من الاستراتيجيات والبرامج لترقية الاستثمار السياحي للنهوض بالقطاع من بينها البرامج الحكومية لدعم السياحة والمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق SDAT 2030 لرسم برنامج يطور السياحة الجزائرية ويدعم الاستثمارات السياحية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا) إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل يساهم الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

ثانيا) الأسئلة الفرعية

1. ماذا نعني بالتنمية المستدامة، وما هي أهم أبعادها؟

2. ما هي أهم عوامل الجذب السياحي؟
3. ما هي أهم المعيقات التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر؟
4. ما الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لترقية الاستثمارات السياحية من أجل تحقيق تنمية مستدامة؟

ثالثا) فرضيات الدراسة

وقد صيغت وصممت الفرضيات التالية والتي نراها تشكل إجابات محتملة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المعتمدة في الدراسة، وهي كالتالي:

1. التنمية المستدامة هي أحد السّبل الفعالة التي تحافظ على الموارد من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تركز من خلال أبعادها على حماية البيئية؛
2. المدن التاريخية والأثرية من أهم العوامل التي تجذب السياح؛
3. مشكلة القطاع السياحي في الجزائر هو التهميش الكبير الذي يتعرض له هذا القطاع؛
4. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT لآفاق 2030 هو استراتيجية تبنتها الجزائر من أجل إنعاش القطاع السياحي بصورة مستدامة.

رابعا) أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إظهار الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار السياحي في الجزائر، وهذا باعتبار أن الجزائر تتوفر على إمكانيات ومقومات جذب سياحية مهمة حيث تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق البرامج التنموية من أجل تنمية مستدامة تتماشى مع الظروف العالمية الحالية.

خامسا) أهداف الدراسة

من بين الأهداف الأكثر أهمية لدراسة بحثنا:

- ✓ الإلمام بالتنمية المستدامة ومتطلباتها كنموذج تنموي جدير بالدراسة؛
- ✓ معرفة أهم التحديات والرهانات التي تواجهها السياحة في الجزائر؛
- ✓ إبراز المقومات والمؤهلات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تجعل منها أكثر مناطق العالم جذبا للسياح؛
- ✓ إظهار واقع الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة في الجزائر؛
- ✓ إبراز عقبات وآفاق تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر بما يخدم أبعاد التنمية المستدامة.

سادسا) دوافع اختيار موضوع الدراسة

إن اختيارنا لهذا الموضوع ناتج عن الاعتبارات التالية:

- ✓ الرغبة الذاتية للبحث في موضوع التنمية المستدامة، كنموذج حديث عن طريق الاستثمار السياحي،

- ✓ المميزات السياحية التي تزخر بها الجزائر وكبر مساحتها مما يجعلها بمثابة قبلة سياحية بامتياز؛
- ✓ بقاء المنتج السياحي الجزائري متخلف عن دول الجوار بالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات وثروات أكبر وأفضل من هذه البلدان؛
- ✓ موضوع جدير بالاهتمام والدراسة، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الجزائر وأهمها انخفاض أسعار البترول وتراجع عائداته، حيث يجب التركيز على البدائل المتوفرة لتغطية العجز المتوقع في قطاع المحروقات مستقبلا.

سابعا) المنهج المعتمد في الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي عند استعراض الإطار النظري للتنمية المستدامة والاستثمار السياحي، والوصفي التحليلي ودراسة البيانات والإحصائيات المتاحة حول واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

ثامنا) هيكل الدراسة

بعد تحديد إشكالية البحث ولدراسة الإشكالية المحددة واختبار الفرضيات المقترحة، قسمنا موضوع بحثنا إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية المستدامة

حيث حاولنا في هذا الفصل التعرف على السياق التاريخي لتطور التنمية المستدامة عبر العصور ومفهومها والخصائص المتعلقة بها، بالإضافة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتعرف على مختلف مبادئها وأبعادها ومؤشراتها إلى جانب التعرف إلى مختلف التحديات التي يمكن أن تواجهها،

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار السياحي

والذي تطرقنا من خلاله إلى عموميات حول الاستثمار من مفهوم، خصائص، أهمية، أهداف، ومختلف أنواعه حسب تصنيفاتها، ومن ثم حاولنا عرض نشأة السياحة عبر التاريخ ومفهومها، أهميتها ومنه التطرق إلى أنواع السياحة عبر معايير تقسيمها، ومنه تطرقنا إلى مفهوم التسويق السياحي، أهميته، أهدافه وكذا عوامل الجذب الخاصة، ثم حاولنا الإلمام بالجوانب المهمة بالاستثمار السياحي حيث تطرقنا إلى مفهومه، خصائصه، أهميته، أهدافه، أنواعه، وأهم مجالاته، وكذا المحفزات والمعيقات التي قد تواجه هذا النوع من الاستثمارات، دون صرف النظر عن السياحة من منظور التنمية المستدامة حيث عرّفنا التنمية السياحية المستدامة، أهدافها، مبادئها، وأخيرا تطبيق معايير التنمية السياحية المستدامة.

الفصل الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر-واقع وآفاق-

وهو الفصل الذي حاولنا من خلاله الربط بين الجانب النظري والواقع من خلال التطرق إلى واقع القطاع السياحي بالجزائر والمقومات السياحية التي تتوفر لدى الجزائر وأنواع السياحة الموجودة بها، والهيئات الجزائرية الداعمة للسياحة، وكذا مختلف المحفزات والمعيقات التي تواجه السياحة الجزائرية، ثم حاولنا التعرف على الإطار القانوني للتنمية المستدامة بالجزائر ومختلف التحديات التي تواجهها في تحقيق هذه التنمية، ومؤشرات تقييم السياحة من

أجل تنمية مستدامة في الجزائر، ومنه ذهبنا إلى الاستراتيجيات وبرامج ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر حيث ذكرنا البرامج الحكومية لدعم السياحة خلال الفترة (2000-2015)، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT2030، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وختمنا فصلنا من خلال بعض الإحصائيات الخاصة بمدى تأثير الاستثمار في القطاع السياحي في تنمية التنمية المستدامة في الجزائر.

تاسعا) صعوبات الدراسة

إن المشكل الرئيسي الذي واجهنا في انجاز عملنا هذا هو عدم توفر الإحصائيات الدقيقة والجديدة عن حالة القطاع السياحي الجزائري والاستثمار في هذا القطاع وكذا صعوبة الاتصال بالجهات القائمة على السياحة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري

للتنمية المستدامة

1-1 مدخل

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة من جانب تطورها التاريخي ونشأتها. لكن لا بد من توضيح مفهوم كل من النمو والتنمية ببعديها التقليدي والحديث. ولكي نتوسع في بحثنا عن التنمية المستدامة لا بد لنا من التعريج على أبعادها الأساسية، من اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذا أبعادها الثانوية التكنولوجية والثقافية والسياسية.

كما سنطرق في هذا الفصل إلى دراسة مختلف المميزات والمؤشرات التي تنفرد بها التنمية المستدامة عن المفهوم التقليدي للتنمية. وآخر نقطة سيتناولها هذا الفصل هي تحليل مجمل التحديات التي تقف عقبة في تحقيق التنمية المستدامة.

2-1 الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

قد اختلف علماء التاريخ في تعريف التنمية المستدامة، فكل منهم عرفها حسب تاريخ وأحداث اقتصادية واجتماعية معينة، فسنحاول التعرف على كل المحطات التي مر بها.

1-2-1 من النمو إلى التنمية المستدامة

أ- تعريف "النمو":

النمو لغة: هو الزيادة في مكونات الشيء، والنمو في أي كمية يعني زيادتها.

النمو اصطلاحا: "يعني تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية من دخل قومي والناتج الوطني الحقيقي، وكل من العمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال، مما يحقق الرفاه للأفراد داخل هذا الاقتصاد، إذن فقد تحدث في المجتمع مظاهر نمو اقتصادي تعطي أثر معاكس للتنمية، وذلك عندما يزيد عدد السكان عن الموارد أو الاستهلاك عن الادخار أو الاستيراد عن التصدير."[1]

كما أن النمو اقتصاديا يقصد به "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."[2]

مما يعني أن النمو هو الزيادة الثابتة والدائمة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع.

من هذه التعاريف يتبين لنا أن النمو الاقتصادي هو:

- ✓ مقدرة الاقتصاديات على التوسع في إنتاج السلع والخدمات؛
- ✓ ينظر إلى النمو من زاوية واحدة وهي النمو في الطاقة الإنتاجية، والتي تعتبر مسألة حيوية ويراها البعض أنها مرادفة لعملية النمو الاقتصادي؛
- ✓ إن النمو الفعلي للاقتصاد لا يتوقف على النمو في قدرته على إنتاج السلع والخدمات فحسب، بل يعتمد أيضا على مدى الاستعمال الفعلي لتلك الطاقة المتزايدة.

ب- تعريف التنمية:

إن الأصل في تعريف التنمية يرتبط بالخلفية العلمية والسياسية والاقتصادية، فالعلماء السياسيون يحاولون تعريفها على أنها عملية إقامة المؤسسات السياسية بالالتزام بالمنهج الديمقراطي وإتاحتها للمواطنين الحرية في صنع القرارات، لكن

[1] يسري دعيس (2008)، **البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول**، البيطاش سنتر، الجزء01، الإسكندرية، مصر، ص487

[2] عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان (2002)، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، ص57

علماء البيئة يهتمون في تعريفهم للتنمية بالنظر إلى البيئة والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث. في حين أن علماء الاقتصاد مثلا يعرفون التنمية بأنها: "الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والدخل القومي والأسري..."[1]

أما بالنسبة للمضمون العام للتنمية فهي تعرف على أنها: "توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية."[2]

وعرفت أيضا على أنها "هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن."[3]

إذن فالتنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، فهي عملية تطوير شاملة كلية أو جزئية مستمرة، تهدف إلى الرقي بوضع الإنسان إلى التطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والفكرية.

- **التعريف التقليدي للتنمية:**

يرتبط مصطلح التنمية بجميع مجالات حياة الإنسان فيستعمل على سبيل المثال عندما يتم التعبير على نمو حجم الإنسان أو على نمو ذكائه. ومن جهة أخرى فباستعمال مصطلح التنمية يتم الإشارة إلى ظاهرتين: الأولى يقصد بها الانتشار أما الثانية فيقصد بها النمو. ولعل أبرز أمثلة على الظاهرة الثانية فهي نمو نشاط معين أو نمو دولة ما. لذا تعرف التنمية لغويا على أنها "المرور من وضع بسيط ومؤقت إلى وضع أشد تعقيدا وأكثر استقرارا[4]

- **التعريف الحديث للتنمية:**

لقد أدى فشل مجهودات التنمية إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح. فبرزت على الساحة محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور اجتماعي إنساني تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل، انطلاقا من أن التنمية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي بل هي أشمل من ذلك حيث تراعي أيضا الأبعاد الاجتماعية، منها القدرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع والقضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والبطالة، وهي ما تسمى بالتنمية البشرية.[5]

---

[1] أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين(2017)، **التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها sustainable development**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ص ص66-67

[2] خالد مصطفى قاسم (2010)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص19

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2001)، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص20

[4] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2010-2011، ص7

[5] **المرجع نفسه**، ص7.

وقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

ج- **تعريف التنمية المستدامة**

قبل التطرق إلى مفهوم التّنمية المستدامة يجب التطرق إلى مفهوم الاستدامة.

- **تعريف الاستدامة:**

لغويا: دامَ/ دامَ على/ يَدوم، دُمْ، دَوْمًا ودَوامًا ودَيْمومةً، فهو دائم، والمفعول مَدُوم عليه: دام الشّيءُ أي ثبت واستقرّ وبقيَ.[1]

اصطلاحا: تطلق كلمة الاستدامة على جميع جوانب الحياة التي يرجى بقاؤها وللحيلولة دون نفاذها كالموارد الطبيعية مثلا، إلا أن "المصطلح قد يطلق أيضا على نظم شاملة، تؤثر عناصرها على استدامة المنظومة فوجب الاهتمام بها وتحديد أولوياتها والعمل على صيانتها وحفظها من النفاد. فتبنى الاستدامة على ثلاث ركائز أساسية ولا يستقيم الأمر إلا بمراعاة متغيراتها وهي: الاقتصاد، المجتمع، والبيئة."[2]

كما أن الاستدامة تعني ضمان ألا تقل نسبة الاستهلاك مع مرور الزمن، أي أن قدرة بلد ما على الاستدامة تعني أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على نسبة التغير في رصيد الموارد، وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت، في ظل وجود بدائل للموارد على مر الزمن. [3]

- **تعريف التنمية المستدامة:**

لقد تعددت تعاريف التّنمية المستدامة بين المفكرين الاقتصاديين في كل المجالات، فتناولنا بعض التعاريف المختلفة للتّنمية المستدامة:

- ✓ هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد، توجهات الاستثمار، مناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته؛[4]
- ✓ ويعرفها تقرير لجنة BRANDTLAND لسنة 1987 على أنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة"؛[5]

---

[1] **معجم اللغة العربية المعاصر**، معجم عربي-عربي.

[2] ، وزارة الطاقة والبنية التحتية للإمارات العربية المتحدة،

تاريخ الإطلاع 19-04-2021 التوقيت 15:20.https://www.moei.gov.ae/ar/e-participation/blog

[3] خالد مصطفى قاسم ،**مرجع سبق ذكره**، ص18.

[4] سالمي رشيد، عزي هاجر (2018)، **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر** ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول-بجامعة البليدة 02 يومي 23-24 أفريل، الجزائر، ص04.

[5] سماي على (2006)، **الشراكة الاقتصادية وأثرها على التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي بالمدية يومي 06-07 جوان، الجزائر، ص11.

- ✓ كما تعرف على أنها "تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة"؛[1]

تعريف الأستاذ كمال رزيق*

"إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن النّاحية النّظرية التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني، والتنموي، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية، والانتهاك الصّارخ لحقوق الإنسان، وتشديد القيود على وسائل الإعلام وكذا منظمات المجتمع المدني، فالدول العربية (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق التّنمية المستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى، إن لم تحقق الحكم الرّاشد الصّالح."[2]

كما تعرف التنمية المستدامة حسب المشرع الجزائري فيما جاء في المادة 04 من الباب 01 من قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي تعني "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار في حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة."[3]

من كل التعاريف السابقة نستنتج بأن مفهوم التنمية المستدامة هو مصطلح جديد، هدفه التركيز على ما يلي:

- ✓ أن الإنسان له الحق في استغلال الموارد البيئية بصورة عقلانية من أجل الوصول إلى التنمية والرقي، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة من الموارد والثروات البيئية؛
- ✓ أن من واجب الإنسان حماية البيئة، والحفاظ على مواردها من الاستهلاك غير الرشيد لثرواتها؛
- ✓ اعتبار أن التنمية المستدامة عملية متناغمة ومتكاملة بين الاقتصاد والبيئة، وهذا التكامل من خلال مجهودات الأفراد في تبنيهم لمفهوم التنمية المستدامة.

إن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:[4]

- ✓ ضمان النمو الاقتصادي: مستوى الراحة والرفاهية الذي تعيش فيه الدول المتقدمة حاليا يجب أن تصله الدول الأخرى؛

---

[1] مصطفى يوسف كافي (2017)، السياحة **المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ص36.

* كمال رزيق: بروفيسور، محلل وخبير اقتصادي جزائري، عينه الرئيس عبد المجيد تبون وزيرا للتجارة بحكومة جراد بتاريخ 2 جانفي 2020

[2] قادري محمد الطاهر السائحي، جعيد البشير عبد المؤمن(2018)، **التنمية المستدامة وآلية الحكم الصالح –الرشادة-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 46.

[3] الأخضر بن عمر (2020)، **التنمية المستدامة: أبعادها ومؤشرات قياسها-قراءة اقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر – الأبعاد والتحديات بجامعة الوادي يومي 04-05 فيفري، الجزائر، ص284.

[4] العايب عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

- ✓ لا بد أن يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مواد أولية أقل وكذلك أقل تلوثا؛
- ✓ العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها.

ومنه يمكننا القول أن التّنمية المستدامة هي عبارة عن مجموعة خطوات تسمح للشعوب باستغلال الثروات من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، مع المحافظة على البيئة بالاستعمال الأمثل لمواردها، وذلك من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها.

1-2-2 خصائص التنمية المستدامة

من أهم خصائص التنمية المستدامة ما يلي:[1]

- **التنمية المستدامة قضية عالمية:**

أي أن التنمية المستدامة تعطي حلولا مختلفة بالنسبة لعالمي الشمال والجنوب، فهي تطلب من عالم الشمال ضرورة الحد من النفايات والعوامل الملوثة وترى فيها الأولوية المطلقة، بينما توصي عالم الجنوب بالتحكم في النمو الديموغرافي وترى أن التجربة الغربية ذات العلاقة العكسية بين النمو الديموغرافي كمرجع لتحقيق التنمية، فلا يمكن الاعتماد عليها كنموذج مثالي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن النفايات والعوامل الملوثة تزداد بتزايد النمو الاقتصادي، فالتغير النوعي في النمو يتطلب تغييرا في الهياكل وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبنظرة اقتصادية أكثر دقة فإنه لا يتم حصول هذا التغير إلا من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف والتطور التقني وكذلك تغيير أولويات المستهلكين.

- **التسيير الإيكولوجي:**

إن التسيير الإيكولوجي في سبيل الحد من الأنشطة الملوثة التي قامت في الماضي مع إقراره بعد وجود بدائل لبعض الأنظمة الإيكولوجية في الوقت الحالي السعي إلى إزالة الفوارق الاجتماعية، فهي تبحث عن حلول للتعقيدات الاقتصادية، وأنه لا يمكن أن يكون للتنمية المستدامة مصداقية مع وجود مثل هذه الفوارق في المداخيل والثروات.

كما يمكننا الإشارة إلى عدة خصائص أخرى للتنمية المستدامة:[2]

- ✓ هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛
- ✓ رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي؛
- ✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛ الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛

---

[1] بوحسون عبد الرحمن (2019)، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر وفكرة ربطها بالتجارة الدولية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية بالمركز الجامعي بغليزان يومي 02-03 ديسمبر، الجزائر، ص ص 304-305.

[2] حنان بن بردي ومن معها، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر، الأبعاد والتحديات، 04-05 فيفري 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص241.

- ✓ تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.

3-1 السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد اختلف المؤرخون الاقتصاديون في تحديد تاريخ ظهور واكتشاف التنمية، حيث أنها لا تمثل اهتماما جديدا بل هي ظاهرة قديمة منذ عقود مضت، لكن الذي لا اختلاف فيه أنها ركزت في ظهورها على رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات البشرية، ثم على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وكذا تجاوز مشكلات التنمية في الستينات، وكذا محاولة الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات، ولكن مصطلح التنمية المستدامة ظهر كرد على الخوف الناجم عن تدهور البيئة والناتج عن الأسلوب التقليدي للتنمية، والذي يرتكز على التنامي السريع للإنتاج دون الاهتمام بالآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي على الإنسان والموارد الطبيعية في بيئته، وقد مر ظهور مصطلح التنمية المستدامة بعدة محطات قبل بروزه إلى العلن، ومن أهم هذه الأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد:

1-3-1 مرحلة الظهور

حيث استضافت الأمم المتحدة سنة 1949 مؤتمرا في نيويورك، أين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وانتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية واستغلالها".[1]

كما ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة 1950، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union International pour la Conservation de la Nature، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت. وفي عام 1968 تم إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد اكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[2]

2-3-1 مرحلة التبلور

ثم حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام دولي خلال عقد السبعينات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1972 الذي عقد في "ستوكهولم" السويدية بحضور 112 دولة ، أعلن هذا المؤتمر أن حماية البيئة البشرية وتحسينها قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب.[3] كما ركز على القضايا البيئية التي ارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك. ولم تستأثر القضايا البيئية التي تهم الدول الأقل نموا بالاهتمام الكافي، وخصوصا حاجتها إلى اقتصاد أكثر استقرارا وكذلك تحسين الأوضاع البيئية فيها، إلا أن الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أصبحت أكثر وضوحا،

---

[1] هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص40.

[2] سردار عبد الرحمن سيف (2015)، **التنمية المستدامة Sustainable development**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص15

[3] أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

حيث لُفِت الانتباه إلى القيود التي فرضت على النمو نتيجة النقص في الموارد الطبيعية، مثل الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة.[1]

وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة ووضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة وتحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد، والذي أكدته عام 1987 لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي.

3-3-1 مرحلة الاعتراف

جاء الاعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة بناء على اقتراح لجنة BRANDTLAND وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 22 ديسمبر 1987، أين تم إنشاء لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر عالمي بشأن البيئة والتنمية، وقد اجتمعت في دورتها الأولى بنيروبي في كينيا ما بين 6 إلى 31 أوت 1990، والثانية بجنيف من 18 مارس إلى 15 أفريل.[2]

فالتقرير أوضح أن التنمية المستدامة تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وإتاحة الفرصة أمامهم لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل، كما نص أيضا على أن البيئة والاقتصاد أصبحا متلازمين ولا يمكن فصلهما مطلقا. كما عقد مؤتمر قمة الأرض في جوان 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، والذي عرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، والذي خصص استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار، انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المقوم الرئيسي للمؤتمر، والذي صدرت عنه جريدة تحدد المعايير الاقتصادية الاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وقد خرج هذا المؤتمر بعدة نتائج:[3]

- ✓ وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- ✓ إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛
- ✓ وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛

---

[1] زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ،2012-2013، ص125.

[2] عبدو مصطفى، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة، حالة الجزائر 1995-2006**، رسالة ماجستير في تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007-2008، ص 42.

[3] العايب عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

- ✓ إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية.

كما عقدت بعده مؤتمرات أخرى متتالية منها مؤتمر **كيوتو**، الذي اجتمعت فيه 161 دولة و15 هيئة حكومية، أهم ما جاء في هذا المؤتمر هو ضرورة تخفيض 15% من الغازات السّامة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، غير أن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ طالبت بضرورة التعامل بمرونة مع هذا الموضوع، لأنها صاحبة أكبر مالك للمؤسسات الصناعية في العالم. ثم انعقد مؤتمر جوهانسبورغ والذي عرف غياب أحد الفاعلين الرئيسيين في السياسة العالمية والمتمثّل في الولايات المتحدة الأمريكية، وشاركت فيه أكثر من 7000 منظمة غير حكومية كانت مناهضة للعولمة، وضد التسلح النووي.[1] ومن بين المواضيع التي ناقشها المؤتمر:

- ✓ معالجة مشكلة الفقر في العالم النامي؛
- ✓ معالجة مشكلة المياه وذلك بتوفير المياه لـ 1,2 مليار شخص وبناء السدود؛
- ✓ العمل على زيادة البحث عن الطاقات المتجددة (الطاقة الهوائية والشمسية)؛
- ✓ المساعدات الموجهة للتنمية، وذلك بزيادة المساعدات والدعم المالي للدول الغنية نحو الدول الفقيرة، ومعالجة مشاكل المرأة في العالم النامي.

1-4 أهداف التنمية المستدامة وأهميتها

إن أهداف التنمية المستدامة تقتصر على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان النّامية، مما جعل الحكومات تلزم نفسها بالعمل على تحقيقها، ويمكن لنا عرض أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

1-4-1 أهداف التنمية المستدامة

أولا: الأهداف الاقتصادية

تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة محاور أساسية وهي إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، مع ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات، فهي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وهذا بالحفاظ والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية، والذي بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنى التحتية واستعمال التكنولوجيا النظيفة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال. فالتنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.[2] فالأهداف التي تم تحديدها في الجانب الاقتصادي هي:[3]

---

[1] عبدو مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص43-44.

[2] عثمان محمد غنيم، أحمد أبو زنط ماجدة (2007)، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص29.

[3] لخضر بن علية، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 03، 2017-2018، ص ص 20-21.

- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى فإن التنمية المستدامة تحسن من الفاعلية الاقتصادية، أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية بغية السماح لإشباع حاجات التجمعات البشرية من خلال تحميلهم المسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين إزاء السلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها.[1]

كما تؤثر الاستدامة في الظروف المعيشية للناس من خلال الصحة، حيث تهدف إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة في أماكن العمل.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

تصنف أهداف التنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي في النقاط التالية:[2]

أ- **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**: حيث يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهم من الفقر بجميع مظاهره. ويركز الهدف على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، تشمل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود؛

ب- **ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**: يتناول الهدف جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة، ويدعو إلى تحسين قطاع الصحة، وإنهاء الأمراض المعدية، والحد من الأمراض الغير معدية وغيرها من المخاطر الصحية، وضمان حصول الجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعالة وبأسعار معقولة، فضلا عن توفير التغطية الصحية لهم؛

ج- **ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:** يرمي الهدف إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة. ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس، فينظر إلى مستويات الكفاءة، وتوافر المدرسين المدربين والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم؛

---

[1] محمد مرعي مرعي (2005)، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة للمسؤوليات والآليات**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص69.

[2] حمزة بالي ومن معه (2020)، **انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر بجامعة الشهيد حمه لخضر يومي 04-05 فيفري، الوادي، الجزائر، ص ص 226-227.

د- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:** لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائما في جميع أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن فرصهن، وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهودا أكثر نشاطا، بما في ذلك في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس.

كما أن هناك هدف اجتماعي أساسي آخر يتمثل في إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بإتباع طرق تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.[1]

كما أن التنمية المستدامة تعمل على تحسين العدالة الاجتماعية، أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية والمستقبلية وتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل للجميع وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن الجيد واحترام حقوق وحرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.

ثالثا: الأهداف البيئية

يرتبط تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة بالأهداف البيئية لها، حيث أن التنمية المستدامة تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية البيئية وتسعى إلى تحقيق مجموعة منها، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** وذلك دون المساس بالنظام الإيكولوجي للبيئة وإتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على البيئة، وكذا اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة، ولا تهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، فضلا عن استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء إلى جانب ابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات في عرض البحار واستعمال الطاقات النظيفة والتوسع في استخدامه؛[2]

ب- **احترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام؛[3]

---

[1] رابحي لخضر، بن يكن عبد المجيد (2018)، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة الوادي، الجزائر، ص500.

تاريخ الاطلاع 2021/06/22 التوقيت https://www.asjp.cerist.dz/en/article/338419:155 .

[2] معلول ليله ومن معها (2019)، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر مقارنة مع عدد من الدول العربية-**،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية بجامعة الشهيد حمه لخضر يومي 02-03 ديسمبر، الوادي، الجزائر، ص320.

[3] أحمد تي ومن معه (2020)، **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر –الأبعاد والتحديات بجامعة الشهيد حمه لخضر يومي 04-05 فيفري، الوادي، الجزائر، ص ص284-285.

ت- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:** ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

كما أن الاستدامة البيئية تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

رابعا: أهداف تكنولوجية

تسعى التنمية المستدامة لاكتشاف واستخدام وسائل تقنية ذات أضرار بيئية محدودة، وتهدف لإعادة تدوير المواد والنفايات والاستفادة منها في مجالات الطاقة والصناعة، بالإضافة إلى ترشيد وتحسين اختيار مواقع المشروعات الصناعية، وجعل كل مشروع يعالج نفاياته ومخلفاته، بالإضافة إلى الاستفادة من التطورات السريعة للتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا الرقمية حيث يتوقع تغيرا كبيرا في هيكل الإنتاج ونوعيته والزمن اللازم للإنتاج مع اختراعات جديدة. ويعد التغير الإيجابي لمعدل استخدام التكنولوجيا في الوصول إلى أهداف محددة من خلال مجموعة المعارف والمهارات له تأثيرات مباشرة على النشاط الاقتصادي الكلي وضمان استخدام هذه المهارات والخبرات بشكل يكفل عدم وجود إقصاء اجتماعي الذي يعكس بوجوده مزيد من الجرائم والعنف وانهيار المجتمع، أي أن التكامل بين مكونات التنمية المستدامة شديد الحساسية لأي تغير.[1]

2-4-1 أهمية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة. وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية وذلك لتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم. كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبّان الاستعمار.[2]

1-5 أساسيات حول التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ، بعضها بيئية والبعض الآخر منبثق من تعريف التنمية المستدامة نفسه، كما تتضمن التنمية المستدامة أبعاد متعددة من شأنها التركيز على معالجتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسنشير إلى ثلاثة أبعاد الاقتصادية منها والاجتماعية وكذا البيئية والتكنولوجية، ومن أجل تغطية هذه

[1] معتصم محمد إسماعيل (2015)، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريَّة نموذجا)**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص47.

[2] أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص91 -92.

الأبعاد وضمان المتابعة الفعلية للتنمية، طبقت مجموعة من المؤشرات تغطي كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

1-5-1 مبادئ التنمية المستدامة

أفرزت العلاقة القائمة بين التنمية من جهة والبيئة من جهة أخرى جملة من المبادئ التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة، وعمل البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين على بلورة عقيدة بيئية شاملة تقوم على عشر مبادئ تتمثل في العناصر التالية[1]:

1. تحديد الأولويات بعناية؛
2. الاستفادة من كل دولار؛
3. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف؛
4. استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكنا؛
5. الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛
6. العمل مع القطاع الخاص؛
7. الإشراك الكامل للمواطنين؛
8. توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا؛
9. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية؛
10. إدماج البعد البيئي من البداية.

1. **تحديد الأولويات بعناية:** إن الأعباء المالية الكبيرة وندرة الموارد المالية مع الآثار البيئية الناجمة عن المشاريع الصناعية يحتم التشديد في اختيار الأولويات، حيث تضع الدول خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والتكنولوجية قصد تحييد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية؛
2. **الاستفادة من كل دولار:** من خلال اعتماد سياسات بيئية ناجحة عادة ما يكون مكلف، هذا لا يساعد الدول النامية بسبب قلة الموارد ومن هنا بدأ التركيز على عامل التكلفة أي بذل المزيد من الجهود قصد إيجاد طرق اقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية؛
3. **استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** تقوم النظم الضريبية الحديثة بفرض ضرائب بيئية في محاولة للحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة. هذا ما يشجع على استخدام طاقة صديق للبيئة مثلا تقوم الصين بفرض رسوم على انبعاث ثاني أكسيد الكربون كما تضع دول أخرى حوافز للمؤسسات التي تسعى للتقليل من الأخطار البيئية وخفض الأضرار الضريبية؛

[1] عمارة منال، **أخلقة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال كخيار استراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص46.

4. **العمل مع القطاع الخاص**: يتحتم على الدول إشراك القطاع الخاص لا يوفره من موارد مالية وخبرات فنية توسع القاعدة الاستثمارية، كما يجب على الحكومات تشجيع القطاع الخاص على القيام بتحسينات في أنظمتها البيئية من خلال الحصول على نظام الجودة الإيزو؛[1]
5. **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع. فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية، انخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80 % من كل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثل (جنوب إفريقيا، الفيليبين، كولومبيا) إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة؛
6. **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية**: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاسترداد من أنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال اندونيسيا أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى؛
7. **الإشراك الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية الأسباب التالية:
   - قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
   - أعضاء التجمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى الكلي؛
   - أعضاء التجمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
8. **توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا**: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات التجمعات المحلية، وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة؛
9. **تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية**: فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها ففي دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 90% إلى 20 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمارات قليلة؛
10. **إدماج البيئة من البداية:** عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة.

[1] عبد الرحمن سيف سردار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص42-43.

كما أنها تجعل من العامل البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.[1]

مما سبق نستنتج أن المبادئ العشر يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية في العالم، والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة، ويجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة كما أن هذه المبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية، وهو تحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسئولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته.

[1] أحمد جابر بدران(2007)، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية، الجيزة، مصر، ص ص 93-95.

والشكل التالي يوضح المبادئ العشر للتنمية المستدامة:

شكل (1-1): مبادئ التنمية المستدامة

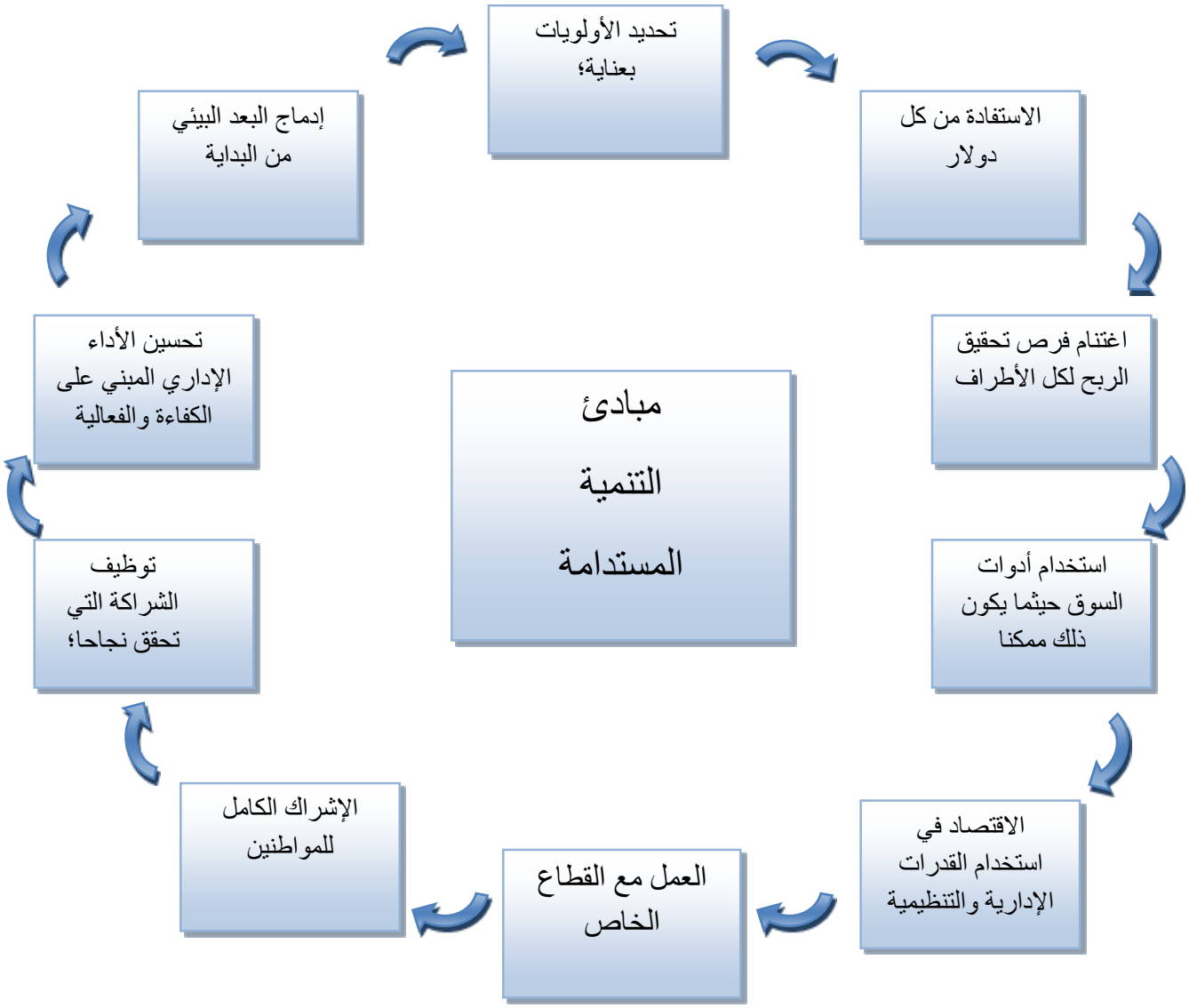

المصدر: إعداد الطالبتين

6-1 أبعاد التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة عدة أبعاد مختلفة، تتداخل وتتفاعل وتتكامل فيما بينها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا يجوز التعامل مع هذه الأبعاد على حدا، لأن جميعها تحقق التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في: أبعاد اقتصادية أبعاد بشرية أبعاد بيئية وتكنولوجية.

1-6-1 الأبعاد الاقتصادية

يعتبر العنصر الاقتصادي من أهم عناصر التنمية المستدامة وهو تحسين مستوى معيشة الأفراد بتلبية حاجياتهم والحد من القفر، ويتمحور حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة. يمكن حصر البعد الاقتصادي فيما يلي:

أ- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** تختلف حصة استهلاك الفرد الطبيعية من بلد إلى أخر، حيث أن استهلاك البلدان الغنية أضعاف ما يستهلكه سكان البلدان الفقيرة. لذا يتطلب على البلدان الغنية تحسين الكفاءة لتخفيض مستويات استهلاكها المبذرة للطاقة والموارد الطبيعية وكذلك تغيير أسلوب الحياة. كما أن البلدان الصناعية تمتاز بدرجات عالية من الاستهلاك الغير الرشيد للموارد الطبيعية، بالتالي هي من تتحمل تكاليف عالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك باستخدام قدراتها المالية على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا. أما بالنسبة للبلدان النامية فالتنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بالتحسين المستمر في مستويات المعيشة.[1]

ب- **الحد من التفاوت في المداخيل:** تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من التفاوت في المداخيل بين الأغنياء والفقراء، وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال المساواة في توزيع الموارد عن طريق مجموعة من السياسات منها توفير الرعاية الصحية منح ملكية الأراضي للفقراء وغيرها من الخدمات التي تضمن التنمية المستدامة.[2]

ج- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة في البلدان الغنية في إجراء تخفيضات من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ويقصد أيضا بالتنمية تبديل أنماط الاستهلاك الذي تهدد التنوع البيولوجي، كاستهلاك حيوانات مهددة بالانقراض.[3]

د- **تقليص تبعية البلدان النامية:** عادة ما تنشأ علاقات بين الدول المتقدمة والنامية، وبالتالي فإن أي تغير يطرأ على استهلاك الموارد الطبيعية من قبل الدول الصناعية من شأنه أن ينعكس مباشرة على الدول النامية، فمن خلال تباطؤ نمو صادرات هذه المنتجات في اتجاه الدول الصناعية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية 5بدرجة أكبر، وبالتالي تقليص إيرادات الدول النامية وحرمانها من إقامة الكثير من المشاريع التي هي في حاجة ماسة إليها، ولتجاوز هذا الإشكال فإن الحل الوحيد يكمن في العمل على إقامة نمط تنموي يعتمد بشكل أساسي على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوسع إلى تحقيق التعاون الإقليمي وزيادة التجارة فيما بين الدول النامية، وبالتالي تحقيق استثمارات ضخمة في مجال رأس المال البشري والتوسع في امتلاك التكنولوجيا المحسنة.[4]

---

[1] معتصم محمد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[2] عمر بن لخضر خلفاوي (2016)، **التنمية المستدامة للمنظمات –جودة بيئة وصحة وسلامة مهنية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص148.

[3] صلاح عباس (2010)، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص243.

[4] خبابة عبد الله (2013)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ص153

هـ- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته**: البلدان الصناعية لها مسؤولية خاصة في تحقيق التنمية المستدامة لأنها استهلكت من الموارد الطبيعية بكميات كبيرة غير متناسبة كما أنها تمتاز بالريادة المالية والتقنية والبشرية مما يمكنها من الاستخدام الأمثل للموارد كما تسعى إلى تحقيق التعاون في خدماتها الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعاتها إضافة إلى حماية النظم الطبيعية والعمل معها.[1]

و- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة**: يقوم مفهوم التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة على تكريس الموارد الطبيعية خدمة لتحسين مستويات المعيشة بها. ويعتبر التحسين السريع لمستويات المعيشة كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم في الوقت الحالي. فالتنمية المستدامة من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها للحد من الفقر المطلق، لوجود روابط بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن الاستعمار والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.[2]

ز- **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة تقع على عاتق كل البلدان وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والخدمات والمنتجات بين الأفراد متساوية وعدم المساواة في الفرص يعبر عائق للتنمية لذا فتحقيق المساواة من شأنه أن يحقق التنمية والنمو الاقتصادي.

2-6-1 الأبعاد الاجتماعية (البشرية)

تتمثل الجوانب التي اهتمت بها التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي فيما يلي:[3]

أ- **تثبيت النمو الديمغرافي:** التنمية المستدامة في الأبعاد البشرية هي العمل على تحقيق تقدم في تثبيت نمو السكان، وهو أمر بالغ الأهمية، لأن النمو السريع للسكان يؤدي إلى أزمة حادة في قدرة الحكومات على تقديم الخدمات ضغوط كبيرة على الموارد الطبيعية. كما أن النمو الديمغرافي السريع في بلد ما يحد من التنمية وتصبح الموارد الطبيعية غير كافيه لإعالة كل السكان.

ب- **مكانة الحجم النهائي للسكان:** يكتسي الحجم النهائي للسكان أهمية كبيرة لأن حدود قدرة الأرض على كفاية الحياة البشرية معروفة بدقة. وتنص الإحصائيات الحالية للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيتوقف عند حوالي 611 مليار نسمة، بما يفوق ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان حاليا متزايد مع عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية أي الإفراط في استعمال الموارد الطبيعية.

ت- **أهمية توزيع السكان:** لتوزيع السكان أهمية كبيرة في الإجراءات الحالية لتوسيع المناطق الحضرية خاصة للمدن الكبرى لها عواقب بيئية ضخمة. فمن مخلفات المدن النفايات والمواد الملوثة يسبب خطورة على الناس والطبيعة. ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني التوجه غلى التنمية القروية النشيطة للتقليل من الهجرة إلى المدن، باتخاذ تدابير سياسية كالإصلاح الزراعي.

---

[1] صلاح عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص244.

[2] خبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص153-154.

[3] نزار عوني اللبدي نزار (2015)، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة لنشر، عمان، الأردن، ص ص 155-157.

ث- **الاستعمال الكامل للموارد البشرية:** تعني التنمية المستدامة استعمال الموارد البشرية استعمالا كاملا، وذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليم ومحاربة الجوع. ويجب أن تصل الخدمات الأساسية إلى المناطق النائية التي يعيش فيها السكان والسكان الذين في فقر مطلق. بالتالي التنمية المستدامة هي إعادة توجيه الموارد لضمان توفير الاحتياجات البشرية الأساسية مثل توفير الرعاية الصحية الأولية، تعلم القراءة والكتابة، حماية التنوع الثقافي تدريب العاملين في مختلف المجالات الذين يساهمون في استمرار التنمية.

كما توجد عدة أبعاد اجتماعية أخرى للتنمية الاجتماعية تتمثل في:[1]

الصحة والتعليم: إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة، حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية، كما أن التعليم يساعد المزارعين وغيرهم في حماية الغابات وموارد التربة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بأحسن الطرق.

حرية الاختيار والديمقراطية: من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لها وتنفيذها وذلك لأن عدم المشاركة في القرارات يؤدي إلى الإخفاق، يجب الاعتماد على الديمقراطية في عملية التنمية المستدامة.

1-6-3 الأبعاد البيئية والتكنولوجية

تنقسم الأبعاد البيئية والتكنولوجية إلى النقاط التالية:

أ- **حماية الموارد الطبيعية:** تتطلع التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، وذلك من خلال منع إتلاف التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصائد الأسماك من التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد للسكان. لأن أي فشل في صيانة الموارد الطبيعية كفيل بحدوث نقص في الأغذية مستقبلا؛[2]

ب- **الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري:** من خلال تبني إجراءات تساهم في الحد من انبعاث الغازات، والحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ والنظم الحيوية؛

ت- **عقلنة استخدام الطاقة:** إن الطاقة هي المصدر الرئيسي لانبعاث الغازات الملوثة، وبالتالي تتجه التنمية المستدامة نحو الحد من استخدام المحروقات، وذلك بإيجاد مصادر الطاقة الجديدة لضمان استمرارية العملية التنموية وتحافظ على البيئة من التلوث.[3]

---

[1] شعبان عبده عبير، عبد الرؤوف القفاش سحر (2013)، التنمية **الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر التلوث البيئي التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،ص ص 108-109.

[2] **نفس المرجع**، ص 109.

[3] بقاش وليد، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011-2012، ص18.

ث- **الأخذ بتكنولوجيات أكفأ وأنظف:** إن التكنولوجيات المستعملة تكون سببا في التلوث، والتكنولوجيا هنا تعني التنمية المستدامة سرعة الأخذ بالتكنولوجيا الأكفأ والأنظف والأقل استهلاكا لمصادر الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، وهذا ما يحد من التدهور في البيئة ويضمن الإنتاج الأكبر والتكاليف الأقل.[1]

ج- **الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:** من خلال الإجراءات التي جاءت للمطالبة بالتخلص من المواد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون. منها **اتفاقية كيوتو** التي صيغت لإظهار مدى التعاون الدولي في مجال حماية طبقة الأوزون.[2]

1-7 مؤشرات التنمية المستدامة

1-7-1 المؤشرات الاقتصادية

هي المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن الوضعية الاقتصادية للتنمية في دولة ما وهي:

أ- **البنية الاقتصادية:** تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، وتتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية فيما يلي[3]:

- ✓ **الأداء الاقتصادي:** يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وحجم الاستثمار فيه؛
- ✓ **حجم التبادل التجاري بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى:** وتقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات من وإلى الدولة؛
- ✓ **الوضع المالي للدولة:** يقاس من خلال نسبة المديونية الداخلية أو الخارجية مقارنة بالناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

ب- **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** تعد من أهم العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة، ومن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة ما يلي: [4]

- ✓ **استهلاك المواد الخام:** وتقاس بكثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج؛
- ✓ **استخدام الطاقة:** تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي الفردي للطاقة، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة؛
- ✓ **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وكمية النفايات الخطرة، ونسبة إعادة تدوير النفايات الصناعية والمنزلية؛
- ✓ **النقل والمواصلات:** وتقاس بعدد المركبات، والمسافة التي يقطعها الفرد سنويا باستخدام وسائل النقل المختلفة.

---

[1] حامد أحمد الريفي (2018)، **التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص125.

[2] المرجع نفسه، ص126.

[3] عبير عبد الخالق (2014)، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص.110

[4] **المرجع نفسه**، ص111.

2-7-1 المؤشرات الاجتماعية

تتمثل أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة فيما يلي:[1]

أ- **المساواة الاجتماعية:** وهي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة في الفرص للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية، وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الخُمس الأغنى والخُمس الأفقر من السكان؛

ب- **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطوط التنمية المستدامة. وضعت أهداف خاصة بالرعاية الصحية وتحسين التغذية، كما يعتبر توفير المياه الصالحة للشرب من الأمور المهمة للأغراض الصحية. ومن أهم المؤشرات الرئيسية للصحة العامة ما يلي: معدلات وفيات الأمهات والأطفال، الرعاية الصحية...؛

ت- **التعليم:** يعتبر من أسس التنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع. ومن مؤشراته ما يلي: معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، معدل معرفة القراءة والكتابة.

كما ذكرت بعض المؤشرات الاجتماعية الأخرى والمتمثلة في:[2]

السكن: يعد توفير السكن اللائق من ضروريات العيش الكريم، مما يستدعي وضع مخططات ومشاريع عمرانية وحضرية للمدن، بحيث تكون خطط ناجحة واستيعاب الحاجة والطلب المتزايد على السكن، إذ قدر قياس مؤشر السكن بحصة الفرد في الأمتار المربعة المبنية.

النمو السكاني: ارتفاع معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر، وعليه يجب إيجاد نسبة من التوازن بين النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، في الواقع معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات في النمو الاقتصادي، والتي ينتج عنها خلل يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، والمؤشر المستخدم هنا هو النسبة المئوية لنمو السكان.

الأمن: يعتبر توفر الأمن شرط أساسي لكل عملة تنموية، يتمثل في تحقيق الأمن الاجتماعي للناس كما يهتم بالجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا في الجانب السياسي والثقافي وانتشار المؤسسات في المجتمع المدني. المؤشر المستعمل للقياس هنا هو نسبة الجرائم في المجتمع.

3-7-1 المؤشرات البيئية

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة، لكن لا يمكن اعتبار مؤشرات الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي. أما المؤشرات الشائعة الاستعمال والأكثر دقة وشمولية وقدرة على حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة من الناحية البيئية، تتلخص في العناصر التالية:

---

[1] غربي محمد (2014)، **التكامل العربي**، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، ص ص 149-151.

[2] بن بكاي أمال، **التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية -حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا-**، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع السياسي، قسم علم الإجتماع، كلية العموم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2016-2017، ص ص 58-59.

أ- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي. وبالتأكيد فإن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى. وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي، وهي[1]:

- ✓ **التغير المناخي**: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات أكسيد الكربون؛
- ✓ **ترقق طبقة الأوزون**: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛
- ✓ **نوعية الهواء**: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب- **استخدامات الأراضي:** إن طرق ووسائل استخدام الأراضي تحدد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، فاستخدامات الأراضي تتطلب حسن التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، وحمايتها من التلوث والتصحر، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي ما يلي:[2]

- ✓ **الزراعة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- ✓ **الغابات**: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات؛
- ✓ **التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- ✓ **المياه العذبة:** تعتبر المياه العذبة أهم عنصر للحياة البشرية على كوكب الأرض، وهي من أكثر الأنظمة البيئية القابلة للتأثر، لذلك يعد الحفاظ على الموارد المائية من أهم الأولويات في التنمية المستدامة. وتقاس التنمية المستدامة للمياه العذبة بمؤشرين أساسيين وهما[3]:

- **نوعية المياه:** تقاس بتركيز كل من الأكسجين المذاب عضويا والبكتيريا المعوية في المياه؛
- **كمية المياه:** تقاس بنسبة المياه المستعملة سواء الجوفية أو السطحية نسبة إلى كمية المياه الكلية.

- ✓ **البحار والمحيطات:** بما أن جل سكان العالم يعيشون في المناطق الساحلية، فتتأثر أوضاعهم البيئية والاجتماعية والاقتصادية بحالة البحار والمحيطات، وبالرجوع إلى ما تعانيه هذه الأخيرة من تلوث ناتج عن السواحل والملوثات الأخرى، تؤدي إلى التأثير على الإنتاجية البحرية للأسماك، وتلوث مياه البحر وغيرها من المشاكل البيئية. [4]

---

[1] محمد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص152.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص152-153.

[3] حماش وليد، **تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص ص 22-23.

[4] **المرجع نفسه**، ص23.

✓ **التنوع الحيوي:** يعد التنوع الحيوي هو عنصر من أهم عناصر التنمية المستدامة، وبالتالي فإن حمايته لا يعتبر واجبا أخلاقيا وبيئيا فحسب، بل هو ضروري لتأمين التنمية المستدامة، حيث تم الإقرار بأن هناك علاقة ترابط وثيقة ما بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أضحى مربوطا بجودة الثانية. ونظرا للاعتماد المفرط للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية، فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره ولباقي الموارد المتجددة الأخرى يعد شرطا ضروريا لاستدامة التنمية وضمان الوفاء باحتياجات الإنسان دون حدوث اختلال في التوازن الطبيعي[1]، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما[2]:

- **الأنظمة البيئية**: يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة؛
- **الأنواع**: يتم قياسها بحساب الكائنات الحيّة المهددة بالانقراض.

والشكل التالي يلخص مؤشرات التنمية المستدامة:

شكل (1-2): مؤشرات التنمية المستدامة

المصدر: إعداد الطالبتين

8-1 تحديات التنمية المستدامة

تواجه عملية التنمية المستدامة العديد من العقبات التي تضعف إمكانية تحقيقها، فتعددت هذه التحديات وتشابكت فيما بينها فمنها من كانت اقتصادية ومنها اجتماعية وكذا بيئية وأيضا عوائق دولية، حيث فرضت هذه التحديات نفسها على واضعي الاستراتيجيات والمخططات التنموية ليتم أخذها بعين الاعتبار عند اعتماد أي خطط تنموية، وهذا لن

[1] محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر 2002-2012**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص89.

[2] **المرجع نفسه**، ص90.

يتم إلا بتضافر الجهود الدولية والمحلية، وذلك باعتبار أن بعض هذه التحديات لا تعترف بالحدود الإقليمية الدولية وخاصة البيئية منها.

1-8-1 التحديات الاقتصادية

تتحقق استدامة التنمية باستغلال كل الموارد والطاقات المادية والبشرية، وهذا لا يتم إلا من خلال العمل على مواجهة ومعالجة بعض التحديات الاقتصادية، والمتمثلة أهمها في البطالة، الفقر، الغرق في الديون وإشكالية تحقيق الأمن الغذائي.

أ- **التقليل من البطالة:** تعاني الكثير من الاقتصاديات حول العام من مشكل البطالة، والذي بات يهدد استقرار الكثير من مجتمعات الدول النامية، لما ينتج عن البطالة الكثير من الآثار السلبية والتي تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى وعلى الجانب الاقتصادي بالدرجة الثانية لأنه سيُحرَم من طاقات بشرية تم تصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، وبالتالي فإن الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، إذن فتحدي القضاء على البطالة أو تقليلها خاصة في الفئة الشبّانية يعتبر من بين أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها التنمية المستدامة، فيجب العمل على توفير مناصب الشغل عند صياغة ووضع أي خطة تنموية باعتبار أن التشغيل تابع للتنمية المستدامة. كما تعد السياسات العامة في مجال التشغيل من السياسات التي تحظى باهتمام كبير من قبل دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة منها، فغالبا ما تكون مدرجة ضمن أولويات البرامج الحكومية، وذلك نظرا للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل والتنمية البشرية من جهة وكذا بين التداعيات والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي يمكن أن تنتج عن نقص التشغيل وتضخم معدلات البطالة من جهة أخرى.[1]

ب- **حلقة الفقر المفرغة:** أكد الاقتصادي ♦(nurkse) بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء مستوى التنمية في البلدان النامية منخفضا، وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيراً، إن أصل الفكرة يعود إلى أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمارات الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل، إذن فإن حلقات الفقر تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات). لهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعب عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، لاسيما وان للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل. ولكسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء، أو أن تجد الموارد من خارج بلدها. ويعلق البعض على هذه الفكرة بالقول، بأنه رغم أن الغالبية من السكان في هذه البلدان هي فقيرة إلا أن هناك فئات ولو أنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن لها أن تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع أن تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق بذلك التراكم الرأسمالي المطلوب.[2]

---

[1] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 32-33.

♦(Ragnar nurkse رانجار نوركسي، خبير اقتصادي دولي وصانع للسياسة في استونيا بشكل رئيسي في مجالات التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية، ولد في 05 أكتوبر 1907 وتوفي في 06 ماي 1959)

[2] القريشي مدحت (2007)، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص152.

ت- **الديون:** تمثل الديون أهم المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة خاصة. ومن صور هذه الديون:[1]

- ✓ محدودية الموارد الطبيعية وقلة المصادر الاقتصادية؛
- ✓ العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة للتنمية؛
- ✓ عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار؛
- ✓ البطالة؛
- ✓ السياسة الاقتصادية الغير فعّالة؛
- ✓ تعرض المنشآت الاقتصادية للتخريب؛
- ✓ هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ث- **تحقيق الأمن الغذائي:** أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بأن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط. فإن انعدام الأمن الغذائي يشكل تحد كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي، إذ تشير المخاوف بشأن الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج المحلي إلى معاناة عدة بلدان من حالة العجز الغذائي والتي تزداد حدة يوم بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يغطي استهلاكها منها مما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الاستهلاك مما يضعف كاهلها اقتصاديا واجتماعيا. حيث أحصت منظمة الأمم المتحدة سنة 2010 ما يزيد عن 805 ملايين شخص، أي ما يقارب واحد من بين تسعة أشخاص في العالم من ليس لديهم غذاء يكفيهم للتمتع بحياة صحية نشيطة، إذ يعيش أغلبهم بالبلدان النامية، كما يسبب مشكل سوء التغذية في حالات وفيات الأطفال دون 5سنوات نسبة 45% ما يعادل 3,1 مليون طفل سنويا، فسعت أهداف التنمية المستدامة الماضية والمستقبلية إلى تحقيق كفاية وأمن غذائي على الصعيد العالمي وضمان حصول الجميع خاصة الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء طوال العام بحلول 2030.[2]

ولتحقيق الأمن الغذائي العالمي يجب ما يلي:[3]

- ✓ زيادة الإنتاج الزراعي والمحاصيل بنسبة 70% للقضاء على الجوع وإطعام سكان العالم سنة 2050؛
- ✓ زيادة التركيز على التسويق الزراعي للمحاصيل لأن لها خصائص تميزها عن المنتجات الأخرى، كالموسمية والتنوع وسرعة التلف؛
- ✓ تحفيز الاستثمار الزراعي كالاستثمار في الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية؛

---

[1] بوحسون عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 310.

[2] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص330.

[3] القضاه أنس (2014)، **مشكلة الأمن الغذائي العربي والأطر العلمية لحلها اعتمادا على الأرقام والحقائق الحالية المنشورة عن (FAO)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية بجامعة الشلف يومي 23 و24 نوفمبر، الجزائر، ص95.

- ✓ تطوير البحث العلمي في المجال لزراعي مما يحقق اختيار أفضل الطرق للإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد.

ج- **محدودية الموارد البشرية:** يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية). وإن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه. إضافة لذلك فإن القيم التقليدية البالية والمؤسسات الاجتماعية التقليدية قد تضعف من الحوافز المطلوبة لدفع عملية التنمية. وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فإن البلدان النامية لا تستطيع استغلال رأس المال بالمستوى الكفء والمطلوب. لهذا فإن محدودية الموارد البشرية كماً ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية.[1]

2-8-1 التحديات السياسية

تفتقر الكثير من المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم وضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة التنمية المحلية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية. ومرد ذلك إلى تمركز القوى السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معنية، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية. كما أن الانسداد الحاصل في بعض المجالس المحلية المنتخبة، يؤجج الصراعات الحزبية الضيقة، ويقضي إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية. كما أن انتشار الفساد وعدم تنفيذ القوانين واستغلال المناصب لتحقيق مآرب شخصية، من أهم التحديات السياسية التي تواجهها التنمية المستدامة، ومن صورها أن تغيب الشفافية في التعامل مع الجمهور بسبب تبسيط الإجراءات أثناء سير الصفقات العمومية وهذا كله يؤدي عرقلة عجلة التنمية. وكذلك سوء تسيير الموارد نظرا لسوء التأطير وعدم مسايرة مختلف المتغيرات في مجال المعرفة وبالتالي عدم مسايرة البرامج والمخططات التكنولوجية.[2]

3-8-1 التحديات الاجتماعية

تواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات الاجتماعية التي تحد من قطف ثمارها لصالح البشرية، من أهم هذه التحديات ما يلي:

أ- **الصحة:** عرفت منظمة الصحة العالمية بأن الصحة هي حالة السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة، وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز، والملاحظ أن هذا هدف أكثر منه تعريف لأنه ربط بين الكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية للأفراد، فأي اختلال بتوازن العناصر الثلاث يؤثر على سلامة وصحة الأفراد، ورغم تداخل العناصر الثلاثة السابقة لكنه ليس سهلا قياس الوضع الصحي الكلي لأي بلد ما، وهو ما يؤدي بدوره إلى صعوبة تحديد آثار الوضع الصحي على التنمية المستدامة أو العكس. كما تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل

[1] القريشي مدحت، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

[2] بوحسون عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 310-311.

معدلات الوفيات لدى الأطفال الرضع وزيادة العمر المتوقع للحياة، والتي اتخذت كمؤشرات لقياس مدى تدهور الصحة ببلد ما.[1]

كما تتم تغطية الصحة الشاملة من خلال ثلاث أهداف، نحصرها في:

- ✓ تحقيق أفضل النتائج في مجالي الصحة والتنمية؛
- ✓ المساعدة الناس وذلك بمنعهم من الوقوع في الفقر بسبب المرض؛
- ✓ إعطاء الناس الفرصة لحياة أكثر صحة وإنتاجية.

ب- **الفقر:** والذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية.[2]

كما أن الفقر من أحد الأسباب المحدثة للتدهور البيئي خاصة إذا تزايدت احتياجات الفقراء متجاوزة قدرة الموارد البيئية المتوفرة، حيث لا تتيح لها إمكانية التجدد، وإدراكا لهذه الحقيقة فقد أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن جل المؤتمرات الخاصة بالبيئة. فأسباب الفقر على العموم تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخول وارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية خاصة الأساسية منها، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تركز على رفع الدعم عن السلع الضرورية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، وكذا أزمات الاقتصاد الكلي التي تتميز بتفاقم شدة التفاوت والانكماش الاقتصادي. كما أن حدة مشكلة الفقر تختلف من منطقة إلى أخرى في العالم، ما أدى إلى منظمة الأمم المتحدة بصياغة مجموعة أهداف طويلة الأجل من خلال مؤتمر قمة الأرض الآلف الذكر، يجب بلوغ هذه الأهداف للقضاء على الفقر، حيث تتمثل في:[3]

- ✓ إتاحة الفرصة لجميع الناس بسرعة لكسب العيش بوسائل مستدامة؛
- ✓ تنفيذ استراتيجيات لتوليد مستويات كافية من التمويل، والتركيز على سياسات التنمية البشرية المتكاملة؛
- ✓ وضع برامج متكاملة لإدارة البيئة بصورة سليمة ومستدامة، وتعبئة الموارد والقضاء على الفقر والتخفيف من وطأته، وإيجاد فرص العمل وإدرار الدخل لجميع المناطق التي تعاني من الفقر؛
- ✓ التركيز في التخطيط والميزانيات الإنمائية الوطنية على الاستثمار في رأس المال البشري مع وضع سياسات وبرامج خاصة تستهدف المناطق الريفية والفقراء والأطفال في المناطق الحضرية.

---

[1] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] الفرّاجي هادي أحمد (2015)، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ص195.

[3] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

ت- **الهجرة:** في عام 1990 كان معظم سكان الجنوب يقيمون في المناطق الريفية، لكن سيكون العكس هو الصحيح بحلول 2023، وفي مقابل هذه الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، هناك هجرة من الجزء الجنوبي إلى الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، وخاصة هجرة الأدمغة، والجزائر تأتي في طليعة الدول بالنسبة لهذا الملف الأخير.[1]

ث- **التضخم السكاني:** إن التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية من معوقات عملية التنمية، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.[2]

فخلال الربع الأخير من القرن العشرين، ازداد عدد سكان العالم ملياري نسمة، وفي كل عام يزداد مجموع السكان بنحو 78 مليون نسمة. وهكذا سيكون على الاقتصاد العالمي بحلول 2050 أن يؤمن أسباب العيش الجيد لأكثر من 9مليار نسمة، 85% منهم يعيشون في الدول النامية. ويتوقع أن تسجل إفريقيا وحدها نحو نصف الزيادة السكانية، وإن تضم ربع سكان العالم تقريبا بحلول عام 2050.

كما نلاحظ في الآونة الأخيرة أن الكثافة السكانية أصبحت تعاني منها أغلب الدول نظرا لتمركز السكان في المدن، بسبب النزوح الريفي وهجر القرى والأرياف بحثا عن أحسن سبل للعيش، تاركين وراءهم أراضيهم، مما أصبح يشكل خطرا على الاقتصاديات المحلية في مجال إنتاج الغذاء. إذن فيجب العمل على تثبيت معدل النمو السكاني الذي ارتفع بمعدلات رهيبة وخيالية مما أثر على التنمية المستدامة من خلال ثلاث مؤشرات، وهي:[3]

- ✓ **حجم السكان:** بالنظر إليه من زاوية الإنتاج (المورد البشري) وزاوية الاستهلاك؛
- ✓ **معدل النمو السكاني**: حيث يؤدي ارتفاعه بشكل يفوق معدلات النمو الاقتصادي إلى إلغاء أثر الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي تشكل ضغوط على عمليات التنمية}
- ✓ **التوزيع العمري للسكان**: حيث يشكل معدل النمو السكاني المرتفع بتركيب عمري تزيد فيه نسبة صغار السن ضغطا على عمليات التنمية.

4-8-1 التحديات البيئية

من بين التحديات الكبرى التي تواجه التنمية المستدامة هي التحديات البيئية، فلاتصال هذه التحديات بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدول اتصالا وثيقا، تزايد الاهتمام بالبيئة لما خلفته التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي من آثار وخيمة عليها، وبعد أن أصبح التدهور البيئي قضية عالمية عابرة للقارات أثر سلبا على الإنسان باعتباره جزء لا يتجزأ من النظام البيئي، وتحت ما تتعرض له البيئة الطبيعية من أخطار تتسبب في نقص مواردها وتدمير بعض عناصرها ازداد الاهتمام بالبيئة من أجل حماية الوجود الإنساني بأكمله.

أ- **التلوث:** إن تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد، يظهر نتيجة ارتفاع النمو السكاني إضافة إلى انتشار ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان، مما ينجر عنها تكاليف صعبة وبالتالي أمراض مزمنة كأمراض الربو وحالات السعال، الوفيات المبكرة. كما تؤدي النفايات الصلبة الناجمة عن بقايا المواد الإسمنتية وعدم معالجتها

[1] بومدين طاشمة (2016)، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص39.

[2] الفرّاجي هادي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[3] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

وطرحها في المزابل العمومية إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة، وانسداد المجاري المائية وتسرب المحاليل السامة التي تصب في المياه، ويؤثر على التربة بتلوث الأراضي الزراعية؛[1]

ب- **الاستعمار:** إن الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه؛[2]

ت- **التصحر:** لقد تم الآن إدراك أن التصحر يشكل خطرا متزايدا على النطاق العالمي بدرجات متفاوتة على أكثر من 100 دولة في العالم وخاصة بلدان الجنوب، فمثلا الجزائر التي تقدر مساحتها بـ2.381.741 كيلومتر مربع تبلغ مساحتها المتصحرة حوالي 88% من المساحة الكلية؛[3]

ث- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** الموارد الطبيعية هي هبة الله للإنسان، ويقصد بالموارد الطبيعية بأنه كل ما خلقه الله ووجد في الطبيعة، فهذه الموارد تكونت دون تدخل الإنسان فيها وتعتبر محركًا أساسيًا للأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولقد تحدثت آيات كثيرة في القرآن الكريم عن التدبّر في الموارد والثروات الطبيعية وعدم الإسراف فيها ليستغلها الإنسان في حياته اليومية وينتفع بها، وذلك يدل على العناية التي يوليها الإسلام لحفظها وكذا صرفها فيما ينبغي أن تصرف فيه دون تبذير.

فمن الآيات التي نهى فيها الله عن الإسراف، قوله تعالى:

(وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا) الإسراء: 26-27

وكذا قوله جلّ وعلا: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) الإسراء: 29 [4]

إن وجود وتوزيع هذه الموارد بنسب متفاوتة جدا بين دول العالم هو لحكمة إلهية، وليكون المورد يحمل الصفة الاقتصادية ينبغي أن يستغل اقتصاديا بقصد إشباع حاجة معينة أو طلب معين، وعموما نميز ثلاثة أنواع من الموارد الطبيعية وهي:[5]

- ✓ **موارد غير متجددة:** وهي موارد معرضة للنفاذ بتزايد الاستغلال البشري المتزايد واللامتناهي عليها مثل: المعادن، مصادر الطاقة الأحفورية كالغاز والبترول؛
- ✓ **موارد طبيعية متجددة:** وهي تلك الموارد التي يعاد إنتاجها بكيفية طبيعية على أساس أن يكون استغلالها مرشدا، مثل الموارد المائية والنباتات والثروة الحيوانية؛

[1] بوحسون عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص311.

[2] الفرّاجي هادي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[3] بومدين طاشمة، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

[4] مصحف القرآن الكريم، **سورة الإسراء**، رقمها 17، مكية، الآيات 26-27-29.

[5] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

- ✓ **موارد طبيعية دائمة:** ويقصد بها كل الموارد التي لا يستطيع الإنسان استنزافها كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهو أحسن مورد تسعى التنمية المستدامة لاستخلاص الموارد منه باعتباره أنظف مورد من حيث خلوه من أي أثار جانبية قد تسبب التلوث.

أي أن تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، يزيد في نضوب الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

بالإضافة إلى كل التحديات المذكورة إلا أنه توجد بعض التحديات الأخرى كنقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا. كما أن عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.[88]

كما أن التغير في المناخ يلعب دورا كبيرا في إعاقة التنمية المستدامة، فتعمل الدول النامية على محاولة كبح الاحتباس الحراري وانطلاق الغازات من مصادر الطاقة المختلفة والصناعة والزراعة والبيئات الاصطناعية وتغيير استخدامات الأرض، وذلك من أجل ضمان حد أعلى لا يمكن تجاوزه لإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول العام 2030، ولوقف الأخطار التي تتزايد بشكل سريع والناتجة عن تغير المناخ.

خلاصة الفصل:

من أهم ما تناولنا في هذا الفصل مصطلح التنمية المستدامة، والأهمية الكبيرة التي اكتسبها من خلال تطوره إلى ما وصل إليه في وقتنا الحالي، وارتباط التنمية المستدامة بالنمو ومختلف الاتجاهات الاقتصادية، الاجتماعية البيئية والتكنولوجية للتنمية، كما أشرنا إلى أن التنمية المستدامة تربط بين الاقتصاد والبيئة فهي بالتالي تضمن التطور الاقتصادي المستمر، وكذا ضمان استدامة البيئة من خلال الاهتمام بها وحمايتها، ومنه تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للأجيال من الموارد الطبيعية وعقلنة استخدام الموارد من أجل الحفاظ على البيئة التي تعتبر أهم مقوم للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للاستثمار السياحي

1-2 مدخل

يعتبر الاستثمار أحد أهم العناصر التي تحقق النمو الاقتصادي، فيعد أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع في كافة القطاعات، وما يلعبه من دور فعّال في تلبية احتياجات المجتمع وتوفير فرص العمل، إلى جانب تحقيق العائد وتعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة، ويعد القطاع السياحي من أهم القطاعات باعتبار قطاع السياحة قطاع إنتاجي وتنموي مهم له سماته وخصائصه، حيث يعمل على تنشيط قطاعات عديدة، حيث يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أو ما يعرف بالاستثمار السياحي من أهم الأنشطة في الاقتصاد. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي، وذلك من خلال المرور عبر أساسيات الاستثمار كالمفهوم، الأهمية، الأهداف والأنواع المكونة للاستثمار، ومن ثم معرفة الإطار التاريخي للسياحة وأهميتها، وكذا المرور بمفهوم التنمية السياحية المستدامة، مبادئها، أهدافها، وكذا أساليب تطبيق معاييرها.

2-2 عموميات حول الاستثمار

يلعب الاستثمار دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتباره أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية، الطبيعية والمالية، كما يعتبر الحل الأمثل لكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة. فتم التطرق إلى مفهوم الاستثمار وخصائصه وكذا أهميته وأهدافه ثم أهم الأنواع المكونة له.

2-2-1 تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف المقدمة للاستثمار، فكلٌّ يعرفها حسب تخصصه ومجاله، نذكر من أهم التعاريف الواردة عن الاستثمار ما يلي:

أولا) تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا:

أ/ الاستثمار لغة: مصدره استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر.

ب/ الاستثمار اصطلاحا: يقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة الأسهم والسندات[1].

ويمكن تعريف الاستثمار من خلال ثلاث جهات وهي:

ثانيا) تعريف اقتصادي للاستثمار:

يتحدد حسب مفهوم المسير، فهو يعتبر الاستثمار كتضحية في الموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار[2].

من خلال هذا التعريف نرى بأن الاستثمار يتمحور حول:

- ✓ مدة حياة الاستثمارات؛
- ✓ المردودية التي تدرها العمليات الاستثمارية وفعاليتها؛
- ✓ الأخطار المتعلقة بمستقبل الاستثمارات.

من هنا المستثمر يقبل بمبدأ التضحية وذلك برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناء عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائدات مناسبة ومكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

ثالثا) تعريف محاسبي للاستثمار:

إن مفهوم الاستثمار يرتبط مع مفهوم المدة وهكذا فإننا نجد في حساب الأصول الثابتة كل السلع والقيم المادية والمعنوية التي تم الحصول عليها أو إنشاؤها من طرف المؤسسة والتي تخص عدة سنوات أو دورات مالية ونجدها مسجلة في المخطط المحاسبي الوطني ضمن الصنف الثاني. [3]

---

[1] قاسم نايف علوان (2009)، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص29 .

[2] خلفان حمد عيسى (2016)، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص47-48.

[3] ميريام محمود وآخرون (2015)، **إدارة الاستثمار**، الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص16.

رابعا) المفهوم المالي للاستثمار:

الاستثمار هو نفقة تدر إيرادات على فتره طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها. وبمعنى آخر أن الاستثمار المالي يهتم بتوازن الموارد والاستخدامات عبر الزمن[1].

من التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار هو عملية اقتصادية تقوم على أسس عملية وعقلانية، بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو عملية في المستقبل، تعوض عن القيمة الحالية للأصول المستثمرة بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً.

2-2-2 خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي[2]:

أ/ تكاليف الاستثمار: وتتمثل في المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

- ✓ **التكاليف الاستثمارية**: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تُنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة المتعلقة بشراء كل من الأراضي، المعدات، المباني والآلات حيث تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل: المصاريف، التصميمات، الرسوم الهندسية، إلى جانب التكاليف المختلفة مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدوريات التدريسية؛
- ✓ **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل، وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية...الخ؛

ب/ التكاليف النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب، الرسوم والمستحقات الأخرى؛

ج/ مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدّرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيّد ذي تدفق موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل، مع التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع؛

---

[1] دريد محمد أحمد (2016)، **الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات**، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص10.

[2] أمال حابس، **تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه في تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي-، الجزائر، 2017-2018، ص ص 76-77.

د/ القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، حيث تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

3-2-2 أهمية الاستثمار وأهدافه

أولا) أهمية الاستثمار

تختلف أهمية الاستثمار حسب الغرض منه، نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ يساعد الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة؛
- ✓ يساهم الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛
- ✓ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم؛
- ✓ يعمل الاستثمار على دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق الطريق.... والأمثلة تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة.

ومن هنا نرى أن أهمية الاستثمار تكمن في أنه يعتبر طريقة لتنمية موارد المؤسسات، كما يحسّن من صورة الدولة والمؤسسة المستثمرة، كما يعد أداة أساسية في يد الدولة، تستعملها في إطار رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية للبلاد، كما أنه أيضا أداة في يد المسيّر يستعملها في إطار رسم وتنفيذ سياساته الاقتصادية الجزئية، ومنه نستنتج أن الاستثمار يعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وتكوين الناتج الداخلي الخام والرفع منه.

ثانيا) أهداف الاستثمار

تتمثل أهداف الاستثمار في النقاط التالية:[2]

- ✓ يتمثل الهدف العام للاستثمار في تحقيق العائد(الربح) مهما كان نوع الاستثمار، ومن الصعب أن نجد شخصا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح أو العائد؛
- ✓ تحقيق الثروة ونموها ويقوم هذا الهدف على تضحية الشخص في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة؛

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو (2008)، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ص ص10 - 11..

[2] طاهر حيدر حردان (2009)، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص16.

- ✓ تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات. وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛
- ✓ المحافظة على قيمة الموجودات من خلال سعي المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته.

كما توجد أهداف تسعى إلى المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، وحتى تتم المحافظة على قيمة رأس المال لا بد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة، بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة، بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطر. كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات؛ وكذلك توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري.

4-2-2 أنواع الاستثمار

هناك العديد من التصنيفات التي تابعت أنواع الاستثمار، وكل منها يعتمد على معايير تختلف عن الأخرى. فقد تصنف بحسب القطاع الذي تنشط فيه، أو بحسب جنسية الجهة الممولة للاستثمار، أو حسب المعيار الجغرافي، أو بحسب طبيعته، أو حسب الوسائل.

أولا) الاستثمار حسب القطاع

ينقسم إلى عنصرين هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص:[1]

- ✓ **الاستثمار العام:** وهو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة تكوين الرأس مالي في المجتمع. يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين المستوى المعيشي للمواطن؛
- ✓ **الاستثمار الخاص:** وهو الممول الرئيسي للاقتصاد في دول العالم المتقدمة التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي.إذن هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبيه أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص.

ثانيا) الاستثمار حسب جنسية الجهة الممولة للاستثمار

وينقسم إلى نوعين هما:[2]

- ✓ **الاستثمار الوطني**: ويتم تمويل هذا النوع من الاستثمارات من قبل المستثمرين المواطنين من خلال المدخرات المحلية؛

[1] مشري حم الحبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 43-44.

[2] إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر (2015)، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 26.

- ✓ **الاستثمار الأجنبي:** ويتم تمويل هذا النوع من الاستثمارات من قبل المستثمرين الأجانب من خلال المدخرات الأجنبية.

ثالثا) الاستثمار حسب المعيار الجغرافي

ينقسم إلى نوعين هما:[1]

- ✓ **الاستثمارات المحلية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية.... الخ؛
- ✓ **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعا) الاستثمار حسب طبيعته: وتنقسم إلى نوعين هما:[2]

- ✓ **الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:** وهي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء أو تملك أصول الرأسمالية، كالاستثمار في الأراضي والمصانع الإنتاجية .... الخ؛
- ✓ **الاستثمارات المالية:** هي مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة وبيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية.

خامسا) الاستثمار حسب الوسائل: وتنقسم إلى نوعين هما:[3]

- ✓ **استثمار مباشر:** وهو الاستثمار الذي يتم في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة؛
- ✓ **استثمار غير مباشر:** وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

[1] زياد رمضان (2005)، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، وائل للنشر والتوزيع، ا لطبعة الثالثة، عمان الأردن، ص36.

[2] دريد كامل آل شيب (2009)، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص50-51.

[3] ماجد احمد عطا الله (2011)، **إدارة الاستثمار**، أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 22.

ويمكن عرض أنواع الاستثمار من خلال الشكل التالي:

شكل(2-1): أنواع الاستثمارات حسب تصنيفاتها

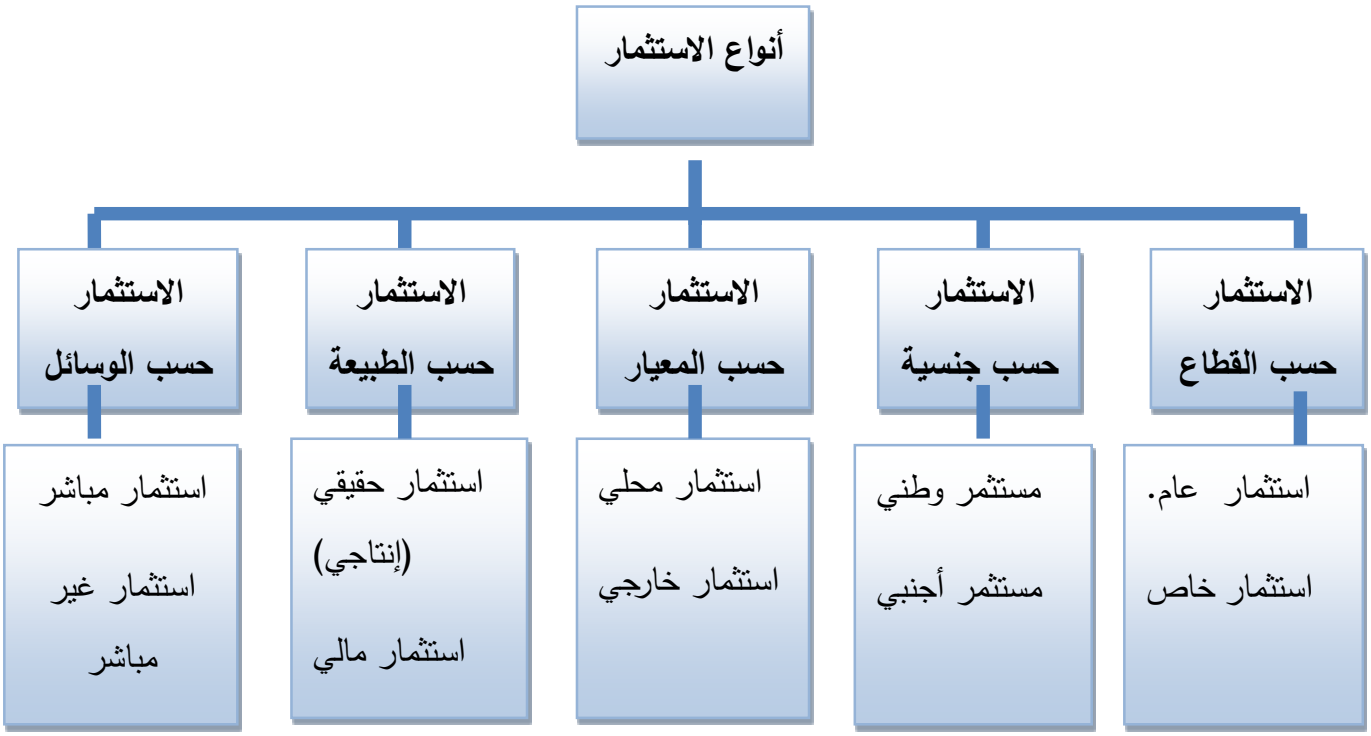

المصدر: إعداد الطالبتين

من خلال الشكل 2-1 والذي يوضح أنواع الاستثمارات، حيث تم تصنيفها حسب معايير مختلفة، وتتمثل في: الاستثمار حسب القطاع والذي يشمل استثمار عام وخاص، الاستثمار حسب جنسية الممول من مستثمر وطني وآخر أجنبي، الاستثمار حسب المعيار الجغرافي حيث قسم إلى استثمار محلي واستثمار خارجي، الاستثمار حسب طبيعته والمتمثلة في الاستثمارات الحقيقية والاستثمار المالي، والاستثمار حسب الوسائل والذي ينقسم إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر.

2-3 الإطار المفاهيمي للسياحة:

إن السياحة تعكس مدى التقدم الحضاري والعلمي للشعوب والمجتمعات، وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية، وتُعرَف بأنها ظاهرة إنسانية تتصف باتصالها الوثيق بالعالم الخارجي وبالمجتمع المحلي داخل حدود الدولة. وقد أضحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفيه على النفس لكل إنسان. وعليه فقد أصبحت السياحة تكتسي أهمية في مختلف المجالات.

2-3-1 التطور التاريخي للسياحة:

لقد مرت السياحة في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل زمنية، نوردها فيما يلي:

أولا) السياحة في العصور القديمة

وهي الفترة التي بدأت منذ نشأة الإنسان على وجه الأرض وحتى القرن الرابع عشر، حيث كان الإنسان خلال تلك الفترة بدائيا وكانت وسيلة انتقاله بدائية كذلك، فكان ينتقل من مكان لآخر سيرا على الأقدام أو بالاعتماد على الحيوانات

والتي قام بتطوير استخداماتها إلى جر العربات المخصصة لنقل الركاب والبضائع، وكذلك تحسين الطرقات الخاصة لسير تلك العربات. أما بالتكلم عن السفر فقد كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان تهدف إلى إشباع حاجاته الشخصية، أما بخصوص السياحة فقد حدثتنا الكتب عن أسفار ورحلات كثيرة يمكن اعتبارها على أنها من أوليات السياحة، فهي من غير شك ليست السياحة بالمعنى الذي نعرفها به، أما مصطلح السياحة فهو لم يعرف إلا في القواميس والمعاجم الحديثة، فأنواع الرحلات التي قام بها الإنسان قبل الميلاد ما هي إلا أسفار لتحقيق فائدة ما أو حب الاستطلاع والدوافع الدينية، وكذا البحث عن مناخ وأرض مناسبة للعيش والتجارة.

ثانيا) السياحة في العصور الوسطى

بدأت هذه المرحلة تأخذ طابع آخر من حياة الإنسان حيث ظهرت الزراعة وبدأ الإنسان حينها يهتم بها ويعتمد عليها في تأمين قوت يومه، إلا أن المجتمع في ذلك الوقت انقسم إلى قسمين الأول طبقة الفقراء والثاني طبقة الإقطاعيين الذين تتوفر عندهم الأموال والأراضي، فلم يعودوا بحاجة إلى العمل، مما زاد لديهم من وقت الفراغ وسمح لهم بأن يجوبوا البلاد ويتمتعوا بوقتهم، كما ظهر نوع جديد من السياحة، وهو سياحة الاستجمام والراحة، إضافة إلى السياحة العلاجية حيث كان الناس ينتقلون من بلد لآخر بغرض العلاج والاستشفاء، في حين كان التعليم يقتصر على الإقطاعيين وأبنائهم. ثم تطور الإنسان تدريجيا وجاءت مرحلة جديدة وهي الثورة الصناعية والنهضة والاختراعات التي غيرت من نمط حياته وسهلت عليه العيش والتنقل بين البلدان خاصة بعد اختراع القطارات والسكك الحديدية والبواخر، إذ أن تطور وسائل النقل والمواصلات ساعدت الناس على اختصار الوقت والجهد والتكلفة مما شجعهم على الانتقال، بعدما تم اختراع السيارات التي غيرت هي الأخرى من حياة الإنسان وطورتها وأعطته حرية كبيرة في التنقل وقت ما شاء وإلى أي مكان يريد.[1]

ثالثا) السياحة في العصر الحديث

تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين، وقد شهدت هذه المرحلة تتابع الرحلات الأوروبية نتيجة لحب المغامرة والاستطلاع، مع الترفيه والرغبة في الكشف والكسب وتزايد المعرفة، بالإضافة إلى الرواج الاقتصادي والحضاري الذي شهدته أوروبا خلال هذه المرحلة نتيجة لنشاطها الاستعماري الواسع، وتطور كل من العلوم والفنون بظهور الثورة الصناعية، إلى جانب توسع مجال السفر والسياحة بسبب تعدد العطلات وطول فترتها وقيام الأفراد برحلات خاصة تهدف إلى المتعة والترويح عن النفس ولا تهدف إلى الكسب المادي فقط، كما ظهر تعبير السياحة بمعناها المعاصر وبالتالي بدأ في استخدام تعبير السائح (Tourist) للإشارة إلى الشخص الذي يقوم برحلة من أجل المتعة والترفيه أو لأسباب صحية أو دينية. ومع بداية القرن العشرين دخلت التكنولوجيا الجديدة في مجال النقل كالطيران، ومجال الإيواء "فنادق دولية بخدمات شاملة"، ووسائل النقل البري والبحري والخطوط الحديدية ووسائل الاتصال السريعة، كما تغيرت حياة الإنسان خاصة في الدول المتقدمة، مما دفع به إلى التمتع بالسياحة.[2]

[1] نائل موسى محمود سرحان (2011)، **مبادئ السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص 4-5.

[2] مصطفى يوسف كافي (2016)، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص32.

رابعا) المرحلة المعاصرة:

مع بداية القرن العشرين وبالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع استقرار الأوضاع السياسية، وازدهار الأوضاع الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي، وتوفر وسائل النقل المتطورة كالطائرات، استعاد الإنسان ماضيه الحافل بالترحال ولكن تحت شعار جديد عرف بالسياحة وباستخدام أحدث وسائل النقل، حيث أدركت الحكومات أن السياحة لم تعد ذات طابع تقليدي وإنما صارت اقتصاد للتخطيط السياحي مثل الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية، (UIOTO) والذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة عرفت بالمنظمة العالمية للسياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة.[1] وكان هذا التطور الكبير نتيجة لعوامل عديدة نذكر منها:

- ✓ استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية؛
- ✓ التطور الكبير في وسائل النقل سواء البرية، الجوية والبحرية؛
- ✓ ارتفاع المستوى المعيشي والدخل الفردي؛ ارتفاع مستوى التعليم في الدول المختلفة مما زاد الرغبة في السفر؛
- ✓ زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

2-3-2 مفهوم السياحة

منذ أن خلق الله الإنسان وهو في أمس الحاجة إلى التنقل بحثا عن المأكل والمشرب، مستخدما وسائل التنقل المتاحة آنذاك، لذا فقد اختلفت التعاريف حول مفهوم السياحة، فهناك من يعتبرها ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وهناك من اعتبرها على أساس أنها تنمية للعلاقات الدولية والثقافية والرياضية.

أما لفظ السياحة في اللغة العربية يعني الضرب في الأرض (يقال ساح الماء أي جرى على الأرض، وساح في الأرض يسيح سيحًا وسيوحًا وسياحًا وسياحة وسيحات بفتح الياء أي ذهب) [2]

ويمكن النظر للسياحة بأنها ذلك المزيج من الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد كمقدمين للخدمات والسلع السياحية، ووسطاء يقومون بتسهيل العملية السياحية بهدف إنجاحها إلى متلقي هذه الخدمات والمنتجات ولإشباع أهداف وحوافز مختلفة.[3]

وعرفها الألماني جوبير فرويلر FREULER.E.G: على أنها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس وجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأواسط مختلفة من الجماعات الإنسانية".[4] كما يعرف الفرنسي George CAZES المتخصص في السياحة، بأن الأخيرة هي "عبارة عن ظاهرة جديدة ظهرت بالفعل في واقعنا منذ

---

[1] أمال حابس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص6-7.

[2] عبيدة عبد السلام حسنات (2017)، **أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص37.

[3] عبيدات محمد (2005)، **التسويق السياحي مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 26.

[4] نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون (2019)، **الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، ألفا للوثائق للنشر، قسنطينة الجزائر، ص14.

أقل من نصف قرن. لكنها شهدت توسعًا سريعًا وتعميمًا في المجتمع كعنصر مألوف ومكوّن بشكل طبيعي لهذه الحياة اليومية".[1]

أما COLDEN فعرفها بأنها أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يغير الفرد إقامته لأي غرض في مكان خارج بلده، شرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤقت.[2]

من خلال ما ذكر من تعاريف للسياحة، يمكننا القول بأن السياحة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية، تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مناطق أخرى خارج حدود إقامته أو دولته، لفترة وجيزة ولإقامة غير دائمة لتحقيق أحد أغراض السياحة المتعارف عليها، ونشاط للسفر بهدف الترفيه، اكتساب الوعي الثقافي، تذوق جمال الطبيعة والاستمتاع بجمالها والراحة النفسية.

أما ديننا الإسلامي فعرف السياحة من خلال ما ورد في القرآن الكريم، من وسائل تقرب العبد إلى ربه عز وجل حين امتدح السائحين، في قوله تعالى:

"التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّائِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعْرُوفِ والنَّاهُونَ عَنِ المُنْكَرِ والحَافِظُونَ حُدُودَ اللهِ وبَشِّرِ المُؤْمِنِينَ"[3]

كما ورد لفظ السياحة في قوله تعالى: "فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ واعْلَمُوا أَنَّكُم غَيْرُ مُعْجِزِي الله وأَنَّ اللهَ مُخْزِي الكَافِرِين"[4]

وقوله تعالى أيضا: "قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فانْظُرُوا كيفَ بدَا الخَلقُ ثمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشأَةَ الآخِرةَ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شيء قَدير"[5]

فمعنى السياحة من هذه الآيات الكريمة أن على العبد أن يسيح في الأرض، إما للتقرب من خالقه بالصلاة والصوم، أو للتجول في أرض الله للتعبّد والتأمل في آيات الخالق وملكوت سبحانه.

2-3-3 أهمية السياحة

أدى ظهور السياحة إلى جذب انتباه علماء الاجتماع والاقتصاد، وذلك لتأثيرها على هذه القطاعات، حيث تكمن أهمية السياحة في:[6]

---

[1] Georges Cazes (1989), **Le tourisme international : Mirage ou Stratégie d'avenir ?,** Edition HATIER,Paris , France, p7

[2] الجلاد أحمد (2003)، **التنمية والإعلام السياحي المستدام**، عالم الكتب للنشر، القاهرة مصر، ص50.

[3] مصحف القران الكريم، **سورة التوبة**، رقمها 9، مدنية، الآية رقم 112.

[4] مصحف القران الكريم، **سورة التوبة**، المرجع نفسه، الآية رقم 02.

[5] مصحف القران الكريم، **سورة العنكبوت**، رقمها 29، مكية، الآية رقم 20.

[6] الفاعوري أسامة صبحي (2006)، **الارشاد السياحي بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص11.

أولا) السياحة كأداة للارتقاء بالذات وبالجماعات:

إن النشاط السياحي يرتبط غالبا برحلات الاستجمام والرياضة وبكونه مدخلا إلى الثقافة والطبيعة، لذا ينبغي أن يراعي في التخطيط لها وممارستها، لاعتبارها وسيلة متميزة للارتقاء بالذات على المستوى الفردي والجماعي، أما ممارسة هذا النشاط بعقلية متفتحة ينتج عنه أن تصبح السياحة عنصر مثالي للتعليم والتعرف على الاختلافات القائمة بين الشعوب والثقافات والتنوع فيما بينها.

ثانيا) السياحة عامل للتنمية المستدامة: لعل من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة السياحة، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في التنمية السياحية حماية البيئة الطبيعية، وذلك بقصد تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومستدام يتجه نحو تلبية احتياجات وتطلعات الجيل الحالي والأجيال القادمة بصورة عادلة؛
- ✓ يجب على السلطات العامة الوطنية الإقليمية والمحلية إعطاء الأولوية والتشجيع لكافة أشكال التنمية السياحية، التي تؤدي إلى صون الموارد النادرة خاصة المياه والطاقة، وأن تتجنب بقدر الإمكان الإنتاج الذي تختلف عنه النفايات الخطرة والسامة والمؤثرة على البيئة والسياحة والإنسان.
- ✓ من المسلم به أن السياحة الطبيعية والسياحة البيئية يسهمان في إثراء المستوى السياحي والنهوض به، شرط احترامها للتراث الطبيعي وحماية الطاقة الاستيعابية للمواقع؛
- ✓ كما ينبغي أن يراعى في تصميم البنية الأساسية للسياحة في برمجة أنشطة السياحة، بضرورة حماية التراث الطبيعي المؤلف من النظم البيئية والتنوع البيولوجي وحماية الأنواع المعروضة للخطر من الحياة البرية.

4-3-2 أنواع السياحة

تختلف أنواع السياحية باختلاف أسبابها وأهدافها، فتم بتقسيمها إلى عدة تقسيمات متنوعة، وهي كالآتي:

أ/ معيار المستوى الاجتماعي والمادي للسياح

ونميز هنا بين ثلاثة أنواع من السياحة:

- ✓ **السياحة الشعبية (جماهيرية):** وهي سياحة عامة يشترك فيها الأشخاص ذوي الدخول المحدودة، ولذا يعتمدون على زيارة الأماكن السياحية العامة الرخيصة والمجانية التي يتاح لأي إنسان زيارتها، وهي في معظمها سياحة داخلية؛
- ✓ **سياحة الطبقة الوسطى:** وهي التي يقوم بها أناس متوسطو الدخل، يمكنهم دخلهم من السفر والتجول والإقامة واستخدام الخدمات والمنشآت السياحية المختلفة، وهذا النوع من السياحة هو الأهم، لكون معظم سياح العالم من المستوى المادي المتوسط؛
- ✓ **سياحة الأغنياء:** وهي سياحة أصحاب الملايين الذين يفضلون الانتقال بطائراتهم ويخوتهم الخاصة ويقيمون في قصور فخمة، أو في أجنحة خاصة في الفنادق الفاخرة.

ب/ معيار المسافة

هذا النوع من السياحة يعتمد على المسافة التي يقطعها السياح لبلوغ أهدافهم السياحية، تقسم هذه السياحة إلى ثلاثة أنواع هي:[1]

- ✓ **سياحة قصيرة المدى:** لا تتعدى المسافة التي يقطعها السائح عن 100 كم، والغالبية العظمى من سياح هذا النوع محليون؛
- ✓ **سياحة متوسطة المدى:** وتتراوح المسافة التي يبلغها السياح بين (100-1000كم) وتضم هذه السياحة مجموعة كبيرة من السياح المحليين والسياح الإقليمين؛
- ✓ **سياحة طويلة المدى:** وتتجاوز المسافة التي يقطعها السياح 1000 كم والغالبية العظمى من سياح هذا النوع هم سياح دوليين.

ج/ معيار الطابع السياحي

ويمكن تقسيمها حسب الطابع السياحي إلى:[2]

- ✓ **السياحة الرسمية:** تقسم السياحة الرسمية إلى نوعين سياحة رسمية سياسية، تكون عندما يسافر أعضاء الوفود أو أشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية، أو من أجل المشاركة في احتفالات دولية معينة، وسياحة رسمية اقتصادية تكون عندما يسافر الشخص من أجل مشاهدة المعارض الصناعية والتجارية؛
- ✓ **السياحة غير الرسمية:** قد تأخذ السياحة الطابع غير الرسمي، فمن أهم أشكالها نجد السياحة الدينية التي تعتبر من أقدم أنواع السياحة، وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، كمكة المكرمة بالسعودية بالنسبة للمسلمين، والفاتيكان في روما بالنسبة للمسيحيين، والسياحة الاجتماعية التي تهدف للمحافظة على بقاء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

د/ معيار اتجاه السياح

ويمكن تقسيم السياحة حسب اتجاهات السياح إلى نوعين هما:[3]

- ✓ **السياحة الداخلية:** تتسم السياحة الداخلية بسفر مواطني الدولة داخل حدود بلادهم، وتشمل كذلك انتقال السياح داخليا ما بين المناطق المختلفة، وبالتالي يمكن القول بأن السياحة الداخلية ما هي إلا انتقال المواطن من مكان إقامته المعتاد إلى مكان الزيارة؛
- ✓ **السياحة الخارجية:** يطلق مصطلح السياحة الخارجية على حركة السياح الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأصلي، وهي من أوجه النشاط التي تمارس في تسفير السياح الوطنيين إلى الخارج أو استقبال السياح الأجانب وذلك بغرض قضاء أوقات فراغهم أو الراحة والاستجمام أو المشاركة في نشاطات معينة.

---

[1] مصطفى يوسف كافي (2015)، **اقتصاديات النقل السياحي**، رسلان للطبع والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ص ص38-39.

[2] عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014-2015، ص.43.

[3] **نفس المرجع**، ص40.

كما تنقسم السياحة الخارجية إلى نوعين هما:

- ✓ **السياحة الإقليمية:** تعبر السياحة الإقليمية عن تلك السياحة التي يقوم الأفراد من خلالها بالسفر والتنقل بين الدول المجاورة لبلدهما لأصلي والتي تعد مناطق سياحية، كالسفر والإقامة في الدول العربية أو الإفريقية، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، الدول الأوروبية وغيرها؛
- ✓ **السياحة الدولية:** إن من أهم أشكال السياحة الخارجية نجد السياحة الدولية، فهي تمثل حركة الأفراد وتنقلاتهم عبر حدود الدول والقارات المختلفة والإقامة المؤقتة فيها بغرض السياحة، وهي تخضع للعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود المناطق السياحية.

ر/ معيار الهدف من السياحة

يختلف هدف السياحة باختلاف احتياجات السائح، ومن الأهداف الأكثر شيوعا:[1]

- ✓ **سياحة الدينية:** وهو السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود الدولة أو إلى خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة والقيام بشعائر دينية، أو الدعوة من أجل القيام بعمل خيري كما هو الحال عند المسلمين في السفر من أجل أداء مناسك الحج والعمرة أو سفر المسيحيين إلى روما (الفاتيكان)؛
- ✓ **سياحة علاجية:** وهي السفر بهدف العلاج أو الاستجمام بإمتاع النفس في المنتجعات الصحية أو المراكز العلاجية في مختلف بقاع العالم. وتنقسم إلى نوعين هما:

- السياحة العلاجية: ويتم ذلك بالاعتماد على المراكز والمستشفيات المتضمنة مختلف التجهيزات الطبية وكوادر يتميزون بالكفاءة لمعالجة الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز؛
- السياحة الاستشفائية: تعتمد السياحة الاستشفائية على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بهدف الاستشفاء من الأمراض؛

- ✓ **سياحة رياضية:** وهي السفر من بلد إلى أخر من أجل المشاركة في أنشطة رياضية بمختلف أنواعها منها دورات وبطولات أو رغبة منهم في السفر لبلد معين منفرد برياضة معينة بهدف الاستمتاع مثل التزلج؛
- ✓ **سياحة ترفيهية:** من أقدم الأنواع السياحية وهي السفر إلى الوجهات السياحية بغرض الترفيه أو الاستجمام والترويح عن النفس؛
- ✓ **سياحة المؤتمرات:** تتم من خلال استضافة الدول المؤتمرات والندوات الدولية والملتقيات الفكرية والعلمية تتحمل الدولة المنظمة للمؤتمر تكاليفه من أجل تحقيق مكاسب سياسية وإعلامية؛
- ✓ **سياحة بيئية:** هي السفر للتعرف على المواقع الطبيعية بهدف الاستمتاع بالطبيعة والاسترخاء والابتعاد عن ضوضاء المدن؛
- ✓ **سياحة ثقافية:** هي مشاركة سائح ومجموعة سياح في اكتشاف ثقافة بلد أو منطقة، وتحديد أنماط حياة الناس في تلك المناطق الجغرافية، الهدف من السياحة الثقافية هو الثقافة بمعناها الواسع بتعدد أوجهها والتي تعكس رغبة السائح في تنمية معارفه الثقافية؛

[1] رواشده أكرم عاطف (2008)، **السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص26-27.

- ✓ **سياحة التسوق:** هي السفر من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة مجمعات الشراء والماركات العالمية وهذا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات متنوعة ومتعددة، وأماكن إقامة متنوعة.

ز/ معيار عدد المسافرين

- ✓ **السياحة الفردية:** رحلة سياحية يقوم بها شخص واحد يوجه البرنامج السياحي إلى فرد معين بخصائص هو احتياجاته ورغباته وقدراته ودوافعه؛
- ✓ **السياحة العائلية:** وهي التي تتم على مستوى عائلة بكاملها أو جزء من عائلة؛
- ✓ **سياحة جماعية:** في هذا النوع تكون الرحلة السياحية مكونة من عدة أشخاص تربطهم علاقة معينة.

ه/ معيار وسيلة النقل:

- ✓ **سياحة برية**: هي الرحلة السياحية التي تكون في وسائل نقل برية كالسيارات، والقطارات، والحافلات؛
- ✓ **سياحة بحرية أو نهرية** :هي الرحلة السياحية التي يستخدم السائح فيها السفن والقوارب كوسائل نقل؛
- ✓ **سياحة جوية** :يستخدم السائح فيها من وسائل النقل ما يلي الطائرات والمناطيد والمروحيات.

و/ السياحة حسب معيار السن: وتنقسم حسب الفئات العمرية إلى:

- ✓ **سياحة الأطفال**: ويتضمن هذا النوع من السياحة المراحل العمرية من (4-14) سنة تشمل السياحة التعليمية أو الترفيهية، يتعلم من خلالها الأطفال معارف ومهارات وسلوكيات معينة؛
- ✓ **سياحة الشباب**: ويتضمن هذا التقسيم الفئة العمرية من (15 -29) سنة، وهي سياحة البحث عن الإثارة وتكوين الصداقات والاعتماد على النفس؛
- ✓ **سياحة الناضجين:** تضم فئات الأعمار المتوسطة بعد سن النضج وهي من (30-55) سنة ويمكن أن تصل إلى 60 سنة ومن الأنشطة التي تخص هذه الفئة سياحة الاسترخاء والمتعة والهروب من جو العمل الروتيني؛
- ✓ **سياحة كبار السن**: تضم هذه الفئة الأعمار من (60 فأكثر) وهذا النوع من السياحة يعتبر من أنواع السياحة التقليدية.

ي/ سياحة حسب جنسية السائح

- ✓ **سياحة الأجانب (السياحة العالمية):** يتضمن هذا النوع من السياحة جميع الأجانب ما عدا مواطني أهل البلد؛
- ✓ **سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين):** وهي تتشابه كثيراً مع السياحة الأجنبية وعند هجرة المواطنين إلى بلد ما بالتأكيد يصبح لديهم حنين معين لزيارة البلد الأم.

5-3-2 التسويق السياحي

يمثل التسويق أحد الأنشطة الأساسية التي تقوم بها منظمة الأعمال الحديثة حيث تبذل جهودا معتبرة للاتصال بأسواقها، وقد تختلف طرق وأساليب الاتصال التي تتبناها إلا أن جميعها تسعى إلى توفير السلع والخدمات التي تستطيع بواسطتها تلبية حاجات ورغبات زبائنها في السوق المستهدف من جهة وتحقيق الربح من جهة أخرى.

أولا) مفهوم التسويق السياحي

يعرف التسويق السياحي بأنه النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمرتقبة والتأثير فيها بهدف تنمية الحركة السياحية الدولية القادمة إليها.[1]

التسويق السياحي – كمصطلح مركب – هو ما تمر به المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمشروعات السياحية من تطويع منظم ومنسق للسياسات على الصعيد المحلي، الإقليمي، القومي والدولي؛ لتحقيق أقصى درجة من إشباع رغبات مجموعات معينة من المستهلكين (السائحين) مع ربح مناسب. كما يعرف التسويق السياحي بأنه عملية إدارية تتضمن وضع الأهداف والعمليات التنظيمية، إضافة إلى العمليات الإدارية، واستخدام الوسائل المناسبة للنفاذ للأسواق مثل: الترويج ووسائل الاتصال والعمل على تطوير المزيج.[2]

كما يعتقد الكثير بأن التسويق ما هي إلا الدعاية والبيع، لكن يمكن القول أن خبير التسويق الذي يعمل على فهم حاجات الزبائن وتقديم خدمة ذات قيمة استهلاكية عالية وجودة مرتفعة، ويضع لها سعرا معقولا ويوزعها بشكل صحيح ويعلن عنها بفعالية فإن بيعها سيكون سهلاً جدا. فالتسويق نظام كلي لأنشطة منظمات الأعمال ويصمم بغرض تخطيط، تسعير، ترويج وتوزيع سلع وخدمات تشبع حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين والمرتقبين. حيث تتميز الخدمة السياحية بطبيعة خاصة، مما يؤدي إلى وجود اختلاف في تسويقها بالمقارنة مع غيرها من المنتجات والسلع الأخرى، وقد عرفت الخدمة على أنها عبارة عن النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة.[3]

أما بالنسبة للتعريفات الحديثة للتسويق فهي تزودنا بمجموعة من التوجهات؛ فهناك من أشار إلى أن التسويق السياحي هو النشاط الإداري الذي يشمل الاستثمار وتوقع وإشباع الرغبات الآنية والمستقبلية للسائح بكفاءة أكبر وأفضل من الشركات أو المناطق السياحية المنافسة، هذا ما يوضح أن إدارة التسويق غير ملزمة بمعرفة إشباع حاجات ورغبات الزبائن فقط وإنما التأكد من عدم تأثير هذه العملية سلبيا على المجتمع والبيئة.

ثانيا) أهمية التسويق السياحي

يعتبر التسويق السياحي عاملا أساسيا لتحقيق التنمية السياحية نظرا لما يقوم به من دور هام في الترويج السياحي والخدمات السياحية بصفة عامة، ومن هذا المنطلق فإن التسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يشكل أمرا ضروريا في هذا الاتجاه، يعتمد على الرضا النفسي والمتعة من أجل خلق رغبات ودوافع استهلاك المنتج السياحي وتوسيع السوق السياحية وجذب أكثر عدد ممكن من طالبي هذه الخدمات، كما أن الدراسات المتعلقة بمدى رواج المنتجات السياحية لا تقل أهمية في هذا المجال، ولا مناص من التأكيد في هذا المقام بأن المنهج التسويقي الناجح هو الذي يخلق الاتصال المستمر بين الصناعة السياحية ومستهلكيها مما يقضي وجود خطة قومية شاملة للتسويق السياحي، فضلا عن الجهود التي تتم

[1] رواشده أكرم عاطف، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] علي سيد إسماعيل (2019)، **استراتيجية تسويق السياحة في مصر وثقافة التعامل مع السائح (دراسة أيدولوجيات الاقتصاد الإسلامي)**، دار حُميثرا للنشر القاهرة، مصر، ص38.

[3] عداد رشيدة (2019)، **التسويق السياحي مفاهيم أساسية**، ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، ص57.

على مستوى النشاط الفردي من خلال الشركات السياحية والفندقية، كما أن الجهود المشتركة بين المستويين الحكومي والأهلي وخاصة في المناسبات مثل المهرجانات والمؤتمرات وغيرها تلعب دورا هاما في ترويج المنتج السياحي.[1]

فالتسويق السياحي يساعد المؤسسات السياحية في:

- ✓ دراسة سلوك المستهلك (السائح) وهو ما يتطلب دراسات عميقة؛
- ✓ مساعدة المؤسسات السياحية على فهم الإطار الاجتماعي لها؛
- ✓ إدارة المعلومات والتي تقوم عليها كل قرارات المؤسسة، والتي تركز على صحة المؤسسات؛
- ✓ تسهيل عمليات التخطيط للحصول على نتائج أكثر إيجابية.

ثالثا) أهداف التسويق السياحي

تتعدد أهداف التسويق السياحي، نذكر أهمها في:[2]

- ✓ تحقيق نسبة معينة من التدفق السياحي (عدد السائحين، إيرادات سياحية...) خلال فترة تتراوح من سنة إلى سنتين؛
- ✓ تحقيق الرضا وإشباع الحاجات عند السائحين من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية؛
- ✓ زيادة الدخل السياحي والحركة السياحية؛
- ✓ التوسع وفتح أسواق جديدة؛
- ✓ تحقيق سمعة طيبة وتوفير خدمات سياحية ذات جودة عالية ومتطورة؛
- ✓ وتوجد أهداف خاصة منها: احتكار سوق سياحي معين، تقديم خدمات سياحية ممتازة وبأسعار معتدلة.

2-3-6 عوامل الجذب السياحي

لقد أثبتت الأبحاث السياحية أن هناك عدد من العناصر للجذب السياحي ومنها:

أولا) العوامل الطبيعية

تنقسم العوامل الطبيعية الجاذبة للسياح إلى النقاط التالية:[3]

- ✓ **الموقع الجغرافي:** للموقع الجغرافي أهمية كبيرة في توزيع حركة السياح حول العالم، فمثلا السياحة في الدول الأوروبية تختلف كثيرا عن السياحة في إفريقيا؛
- ✓ **المناخ:** يعتبر هو الداعم لحركة السياح وذلك من خلال تأثيره مباشرة في جذب السياح وحركتهم وتكمل الجاذبية في نوعه وتباينه من دولة لأخرى مما يزيد في معدلات النمو في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

[1] حدانة أسماء (2018)، **تسويق المنتوج السياحي الصحراوي في ظل التنمية المستدامة**، ورقية بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني العاشر حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق بالمركز الجامعي بالبويرة يومي 22-23 جانفي، الجزائر، ص ص 8-9.

[2] الزعبي علي فلاح (2013)، **التسويق السياحي والفندقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص100.

[3] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير في استراتيجية، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص28.

- ✓ **شواطئ ومسطحات مائية**: تعتبر الأكثر جاذبية للسياح خاصة خلال فصل الصيف يتوجه السياح نحو البلدان الساحلية التي تمتاز بشواطئ ومسطحات مائية ترفه عن النفس وتلبي رغباتهم من سباحة واستجمام.

ثانيا) عوامل أثرية وتاريخية

وهو موروث الحضارات الإنسانية من ماض الإنسان مثل الآثار الرومانية والأهرامات المصرية وغيرها من الآثار، مما يلعب دور جالب للسياح من أجل اكتشاف والتعرف على هذه الحضارات.

ثالثا) عوامل ثقافية ودينية

يقصد العديد من السياح دولة ما من أجل التعرف على عاداتها وتقاليدها كما يشاركون في مختلف الفعاليات التي تقام بها، كما تلعب العوامل الدينية دورا كبيرا في جذب السياح زيارة البقاع المقدسة لأداء مناسك الحج والعمرة.

كما أن هناك عوامل أخرى تتحكم في توجه السياح في العالم وهي:

- ✓ توفر الأمن والاستقرار داخل الدولة؛
- ✓ توفر الإمدادات المختلفة من الإقامة والضيافة ومختلف الخدمات الرياضية المطاعم الصيدليات وغيرها؛
- ✓ سهولة الاتصال بالعالم الخارجي؛
- ✓ توفر طرق النقل البري والمواصلات والمطارات؛
- ✓ الإضاءة والتدفئة والطاقة والمياه والصرف الصحي؛
- ✓ توفر وسائل الترفيه والأسواق؛
- ✓ مدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران...الخ؛
- ✓ مدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية؛
- ✓ الضيافة وحسن الاستقبال وجودة الطعام والشراب.

2-4 مدخل للاستثمار السياحي

إن القطاع السياحي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، لما له من دور فعال في تكوين الناتج الوطني، ويختلف دوره باختلاف أهمية وحجم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، فالتنظيم الاقتصادي لكل دولة مقسم إلى عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تحدث بفعل التغيرات الاقتصادية، وبما أن تنمية الدول اقتصاديا تتطلب تغييرا وتجديدًا هذه التنظيمات الاقتصادية للدولة وخاصة العقيمة منها التي لا تحقق ناتجا وطنيا، فإن الاستثمار السياحي يعتبر إحدى هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها.

2-4-1 مفهوم الاستثمار السياحي

لا يختلف الاستثمار السياحي بعمومياته عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات، فمثلما يهتم الاستثمار بتنمية وتطوير رأس المال البشري، بهدف زيادة الإنتاج القومي كمًا ونوعًا، فإن الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري، الذي يُعد جزءاً من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي.

سنذكر أهم التعاريف التي وردت عن الاستثمار السياحي، كما يأتي:

"إن الاستثمار السياحي هو القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات السياحية، من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية والمطاعم والملاهي والمتنزهات...الخ، فضلا عن إعداد كادر سياحي متخصص وكفؤ."[1]

كما عرف على أنه مجموع ما تنفقه الدولة في القطاع السياحي وما تستقطبه من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة.[2]

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة، والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص في المستقبل، كما أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة يحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[3]

كما يعرف المشرع الجزائري الاستثمار السياحي بالقانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري سنة 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة[4]، حيث يحدد هذا القانون في فصله الأول ومن خلال مادته الأولى شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، أما المادة 7 من القانون تنص على إلزام الدولة بتوفير الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي، حيث يتم إنجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي، كما أن الدولة من تتكفل بالأعباء المترتبة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجازها داخل مناطق التوسع السياحي. أما الفصل الثاني للقانون في مادته 11 ينص على أن تضع الدولة تدابير تشجيعية، لاسيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، وذلك قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني.[5]

من التعاريف السابقة نجد أن الاستثمار السياحي هو عبارة عن عملية تنموية، ممولة محليا أو أجنبيا، تقوم على استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين المنتوج أو الخدمة السياحية التي ترد ضمن عناصر جذب السياح، وذلك بهدف الترويج والتسويق لهذه الخدمة وتحقيق احتياجات السياح وكذا تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة.

---

[1] الدباغ إسماعيل، خضير شُبر إلهام، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

[2] داودي الطيب، مسكين عبد الحفيظ (2014)، **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمركز الجامعي تيبازة يومي 26 و27 نوفمبر، الجزائر، ص8.

[3] صالح السعيد، عبدلي هالة (2018)، **دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص255.

تاريخ الاطلاع 20-06-2021 التوقيت 15:00 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80946

[4] **قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري سنة 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.

[5] د.ن، **قانون الاستثمار النص الكامل للقانون وتعديلاته مدعم بالنصوص التكميلية**، برتي للنشر، طبعة خاصة، 2010-2011، ص432-436، بتصرف.

2-4-2 خصائص الاستثمار السياحي

تتميز الاستثمارات السياحية بخصائص كثيرة والتي تميزها عن بقية الاستثمارات الأخرى، وهي:[1]

- ✓ الاستثمارات التي تخدم السياحة مباشرة تتطلب حجما كبيرا من التمويل، فإن المستثمر يتردد في ممارسة الاستثمار السياحي وهذا نظرا للاعتبارات التي تحيط بالطلب السياحي في الدول؛
- ✓ تتطلب الاستثمارات السياحية مستوى عال من المورد البشري واليد العاملة المكونة والمؤهلة والمدربة في مجال الفندقة، والتعامل مع الأجانب والسياح، وإتقان اللغات والتعامل مع الثقافات وغيرها؛
- ✓ تعتبر الاستثمارات السياحي من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم.

كما ذكرت عدة خصائص أخرى وهي:[2]

- ✓ الاستثمارات السياحية تتكون بنسبة عالية من أصول ثابتة من إجمالي الأصول (الأصول الثابتة مثل الأراضي، المباني، الآلات والمعدات والأثاث)، ولمدة طويلة من 20 إلى 25 سنة، مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- ✓ فترة استرداد رأسمال المشاريع السياحية يجنى بعد فترة زمنية طويلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى؛
- ✓ الاستثمار السياحي يتطلب يد عاملة مؤهلة من أجل تحقيق عوائد مالية جديدة؛
- ✓ مدى الاستقرار السياسي والأمني المتوفر في الدولة المضيفة للاستثمار، فكلما كانت الأحوال السياسية والأمنية مستقرة أدى ذلك إلى نمو وزيادة حركة الاستثمار.

3-4-2 الاستثمار السياحي أنواع ومجالات

ينقسم الاستثمار السياحي في أنواعه إلى قسمين، في حين تتعدد المجالات التي يوجه إليها الاستثمار في القطاع السياحي.

أولا) أنواع الاستثمار السياحي

يمكن أن يأخذ الاستثمار السياحي الأنواع الآتية:[3]

أ/ الاستثمار السياحي المباشر:

يشير الاستثمار السياحي المباشر إلى عملية توظيف أموال غير وطنية يملكها أفراد من جنسيات أجنبية، وذلك وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار، وحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق وهم الدولة المضيفة والدولة المستثمرة عربية كانت أو أجنبية، وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بإدارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء أو مديرين يختارهم بنفسه، أما عن كون الاستثمار سياحي فهو أن يكون توظيف الأموال في قطاع السياحة، فالمستثمر

---

[1] يدو محمد، بوخاري سمية (2014)، **الاستثمار السياحي كمحرك للتنمية السياحية المستدامة –حالة الجزائر-**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمركز الجامعي بتيبازة، يومي 26 و27 نوفمبر، الجزائر، ص3.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري (2010)، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص119.

[3] عبد الغفار هناء (2002)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا**، بيت الحكمة، بغداد العراق، ص15.

يقدم رأس المال وتقدم الدولة المضيفة التسهيلات اللازمة الأخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية التاريخية والأثرية والدينية، وطالما هو استثمار فهو ينطوي على أفق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الأجل، وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا واضحا وكبيرا في هذا النوع من الاستثمار.

ب/ الاستثمار السياحي غير المباشر:

يمكن للمستثمر أن يشارك في توظيف أمواله في البلد المضيف، كأن يكون في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو قروض لشركات دون أن يكون له حق إدارة موجودات الشركة، ويسمى هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار غير مباشر أو استثمار محفظي، ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى إقامة المنشآت السياحية في المواقع الأثرية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص وطرح أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية داخل الوطن أو خارجه، وبالتالي تمكين المستثمر المحلي أو الأجنبي المساهمة في استثمارات هذه الشركات من أجل دعم قطاع السياحة، وذلك بامتلاك الأوراق المالية التي تمكنه من المشاركة في الاستثمار ويشار إلى هذا الاستثمار أكثر سيولة من النوع السابق، لأن المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال أيام أو أسابيع ودخول مالك جديد هو المستثمر الذي اشترى ما باعه المستثمر السابق، وغالبا ما يتم ذلك من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية.

كما يمكن تقسيم الاستثمارات السياحية إلى النوعين التاليين:

- ✓ **الاستثمار في الموارد والثروات السياحية:** حيث يشمل هذا النوع من الاستثمار مختلف المجالات والإمكانات التي تملكها الدولة لا سيما الاستثمار في الموارد الطبيعية والمادية والثقافية...الخ؛
- ✓ **الاستثمار في مجال خدمات السياحة:** وتشمل هذه الاستثمارات مجا هام من الخدمات ونذكر الخدمات الفندقية ونوعية الاستقبال وخدمات النقل والبنوك والبنى القاعدية والمرافق العامة.

ثانيا) مجالات الاستثمار السياحي

إنّ تشابك قطاع السياحة مع القطاعات الأخرى يجعل من عملية رسم حدود واضحة للاستثمار السياحي مسألة صعبة ومعقدة، وكن على الرغم من ذلك يوجد شبه اتفاق لدى المتخصصين على أن مجالات الاستثمار السياحي تتحدد بما يأتي:[1]

أ/ مجال الإيواء السياحي: ويضم الفنادق والموتيلات، الدور السياحية، دور الاستراحة، المجتمعات السياحية، المدن والقرى السياحية، الشقق، المخيمات السياحية، وغيرها من أماكن الإيواء المختلفة؛

ب/ مجال اللهو والترفيه: ويضم صالات الألعاب، الكازيهونات، المقاهي، المطاعم السياحية، المسابح، الحمامات ذات المياه المعدنية، مصحّات المياه، المتنزهات، مدن الألعاب، الحدائق العامة وغيرها؛

ج/ مجال النقل والمواصلات والاتصالات: ويشمل:

- ✓ استثمارات مخصصة لإقامة المرائب والمحطات وأماكن وقوف السيارات، الأرصفة النهرية والبحرية وأماكن وقوف العبّارات والزوارق السياحية، المطارات وملحقاتها، محطات القطارات، الموانئ البحرية وملحقاتها؛

[1] حابس أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 92-93.

- ✓ استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية؛
- ✓ استثمارات مخصصة لشراء وصيانة وتأجير السيارات والمراكب والعبّارات والزوارق والطائرات والقطارات المخصصة للأغراض السياحية؛
- ✓ استثمارات مخصصة لإقامة البريد والتلغراف والهواتف الأرضية والنقالة والانترنت ضمن المواقع السياحية

د/ مجال البنى الارتكازية السياحية: وتضم شبكات المياه العذبة، المجاري، الكهرباء، الغاز، الطرق، الجسور...الخ، من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجاتهم العصرية؛

ر/ مجال الترويج والإعلام والتسويق السياحي: وتضم مكاتب الاستعلامات السياحية، المكاتب والشركات السياحية، وكل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام والتسويق السياحي؛

ز/ مجال التعليم والتدريب والبحث السياحي: ويشمل المدارس والمعاهد والكليات والجامعات السياحية والفندقة، وما ينفق على الدورات التدريبية وكذا عى استقطاب الخبراء الأجانب المتخصصين بالسياحة والفنادق للاستفادة من خبراتهم في مجال التعليم والبحث العلمي السياحي، وما ينفق على إعداد الأبحاث السياحية؛

هـ/ مجال الإحصاء والمسح السياحي: ويشمل الإنفاقات التي تُخصص لأغراض المسح السياحي، وإعداد إحصاءات عن النشاط السياحي والفندقي، بالإضافة إلى ما يُنفق على التعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال؛

و/ مجال الإدارة السياحية: ويشمل إنشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية (سواء كانت وزارة أو مؤسسة أو هيئة) ومكاتبها ومستلزمات العمل الإداري من أجهزة ومعدات.

2-4-4 أهمية وأهداف الاستثمار السياحي

يندرج الاستثمار السياحي ضمن أولويات برامج التنمية للسلطات العمومية، وذلك للأهمية البالغة التي يعود بها الاستثمار في هذا القطاع، وكذا تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاستثمار.

أولا) أهمية الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة التي تجلب المداخيل للوطن، وذلك دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها حتى المستهلك، وذلك لأن السائح يأتي إلى المناطق السياحية ويشتري السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا ما يولد أهمية بالغة للقطاع السياحي والاستثمار فيه، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

- ✓ **المحافظة على التراث الوطني**: تنظّم العديد من الدّول مقومات وعناصر جذب سياحية عديدة مفيدة دائما وخاصة المتعلقة بالمزايا التاريخية والتراثية للدّولة، فهي تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف، وهذا ما يحافظ على التراث الوطني ويعمل على خلق فرص عمل جديدة وإيجاد المزيد من الصناعات الخفيفة وتوفير مناصب شغل متنوعة؛[1]

[1] حسين الأمين شريط (2020)، **واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تنميته**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 01، المجلد 04، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص101.

- ✓ **أهمية الاستثمار السياحي في زيادة الدخل الوطني:** وذلك أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، فالأجور التي تدفع للعاملين بها، الأرباح والدخول التي تتحقق للمستثمرين والتدفقات المالية الأخرى، وإنشاء المشروعات الجديدة الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع السياحي والنجاح في تحقيق درجة عالية من التكامل بين القطاع السياحي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة والناتج القومي للدولة؛[1]
- ✓ **أهمية الاستثمار السياحي في تحسين ميزان المدفوعات:** يتم ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي؛[2]
- ✓ **أهمية الاستثمار في توفير مناصب شغل:** إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية والمشروعات المرتبطة بها (مرفقية وخدماتية تكميلية)، يعمل على توليد عدة أنواع من العمالة نتيجة للنشاط السياحي.

ومن خلال ما سبق نجد أن أهمية الاستثمار السياحي تتلخص في المحافظة على تراث وثقافة الأوطان، والحرص على ديمومتها من خلال توفير مناصب شغل في الصناعات التقليدية مما يُنتِج بدوره مناصب شغل جديدة ويقضي على نسبة معتبرة من البطالة، كما يعمل الاستثمار السياحي على زيادة قيمة الدخل الوطني والناتج القومي للدولة وكذا تحسين ميزان المدفوعات وذلك يحدث في حالة الاستخدام الجيد والأمثل للموارد الطبيعية والمالية المتوفرة داخل الوطن.

ثانيا) أهداف الاستثمار السياحي

يهدف الاستثمار السياحي إلى تحقيق الأمور الآتية:[3]

- ✓ المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية (التراث الوطني) والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة، بهدف ضمان الاستمرار بصلاحية استخدامها في المستقبل لأن أهمية الاستثمار في السياحة مرتبطة بالاعتماد السياحة على تلك الموارد كجاذبيات وكسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية، هي رأس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة عن التطوير، لهذا فإن البداية في تحقيق الاستثمار لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشك المناسب؛

تاريخ الإطلاع 21-06-2021 التوقيت 13:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/116346

[1] نجار حياة (2017)، **واقع وآليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر**، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 01، المجلد 01، الجزائر، ص 190.

تاريخ الإطلاع 02-07-2021 التوقيت 11:30 http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rpe/article/view/889

[2] مثنى طه الحوري (2000)، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن عمان، ص125

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 122-123.

- ✓ تنمية السياحة وفق قواعد الاستثمار تؤمّن تخطيطها وإدارتها وتجنبها المشاكل البيئية أو الاجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد الطاقة الاستيعابية، ووضع تعليمات الاستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الإشراف والضوابط المتعلقة بكل هذه الأمور؛
- ✓ الارتقاء بمعايير ومستويات الجودة في البيئة، وهي ناحية مهمة في عملية اتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح، حيث تمثل السياحة الحافز الأساسي للسكان والسياح من أجل المحافظة على البيئة خاصة في المقاصد السياحية؛
- ✓ التحديث الدوري للأنشطة والفعاليات السياحية والترويجية لتبقى مستمرة في مواكبة حاجات ومتطلبات السائح وتحقق أهدافها التسويقية، فلقد أصبح انطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملا مهما في مدى إقبال السياح للاشتراك بالرحلة السياحية؛
- ✓ توفير فرص عمل للمجتمع المحلي وتوزيع معظم العوائد السياحية على أوسع شريحة من السكان المحليين، وبالتالي يصبح هؤلاء السكان عنصرا داعما في تحقيق شروط الاستثمار السياحي.

5-4-2 محفزات الاستثمار السياحي ومعيقاته

يمثل الاستثمار السياحي في بلد ما السياسات التي تقوي الحوافز الاستثمارية في القطاع وكذا إزالة العقبات التي تعيقه، فكتعريف له يعتبر مجموعة ظروف وسياسات ومؤسسات اقتصادية وسياسية تؤثر في المستثمر من حيث الثقة أو إقناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

أولا) محفزات الاستثمار السياحي

يجب أن يتوفر مناخ الاستثمار على المقومات والإمكانيات السياحية الازمة، والتي تعد محوراً أساسيا يدعم اجتذاب رؤوس الأموال لاستثمارها في المجالات السياحية، وهذه المقومات كثيرة، نذكر منها:

أ/ العوامل السياسية والأمنية: وهي العوامل التي تؤثر تأثيرا كبيرا على القطاع السياحي ومنه تؤثر على الاستثمار فيه، ويمكن حصرها في: [1]

- ✓ الاستقرار السياسي؛
- ✓ الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي؛
- ✓ توفير الأمن للمشاريع السياحية لأن كل المستثمرين لا يمكن أن يستثمروا أموالهم في بيئة غير آمنة؛
- ✓ استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون.

كما يحتاج المستثمر إلى بيئة سياسية جيدة أي نظام سياسي مستقر، بمعنى أن تكون تدخلات القوى السياسية محدودة في المشروعات الاقتصادية وغير ذلك يؤدي إلى اعتبار الدولة غير مستقرة وفيها مخاطر سياسية تواجه الاستثمارات.

[1] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

ودون وضع الجانب الأمني في خانة الهوامش فالمستثمر يحتاج كذلك إلى بيئة آمنة ذات استقرار أمني واضح وبعكسه فإن عدم الاستقرار الأمني يعد عامل دفع لهروب رأس المال إلى خارج الوطن والبحث عن بيئة مستقرة.[1]

ب/ **العوامل الاقتصادية:** إن العوامل الاقتصادية لها دور فعال في جذب المستثمرين ورؤوس الأموال وذلك من خلال:

- ✓ الاستقرار الاقتصادي: إن الاستقرار الاقتصادي يعد من أهم العوامل التي تجعل المستثمر لا يخاف استثمار أمواله في المشاريع السياحية؛ لأنه كلما كان هناك استقرار اقتصادي نقصت درجة المخاطرة وكذا العكس صحيح؛[2]
- ✓ حجم السوق المالي السياحي: فالأسواق المالية هي الموقع الذي يتم التعامل فيه بالأوراق المالية، سواء كانت أسهم أو سندات أو أوراق تجارية تصدرها كبرى الشركات الصناعية، وتحتاج الأسواق المالية أن تكون كبيرة لتناسب وتشمل الاستثمارات السياحية المحلية أو الأجنبية، كما يجب أن تتوفر لها كل مقومات السوق المالية لتسهل للمستثمر تحقيق غاياته ومتطلباته؛[3]
- ✓ حرية تنقل رؤوس الأموال والأرباح؛
- ✓ حدة المنافسة في مجال صناعة السياحة.

ج/ **العوامل القانونية والتشريعية:** وتتمثل في مختلف القوانين التي تخدم وتدعم مجال الاستثمار في القطاع السياحي، وذلك بالإضافة إلى كل القوانين التي تنص وتعمل على حماية المستثمر في هذا القطاع. كما يعتبر القانون والتشريع من أهم العوامل التي تخدم مناخ الاستثمار، فوجود القوانين المحفزة للاستثمار والتشريعات التي تمنح ضمانات للمستثمر هذا ما يجعله مطمئن ويقبل الاستثمار في هذا البلاد الذي يعطي ضمانات لحماية المستثمرين في قطاعه السياحي.

د/ **العوامل البشرية:** تتلخص العوامل البشرية في:

- ✓ توفر الجامعات والمعاهد المتخصصة في السياحية على الإمكانيات والمقومات المادية المستخدمة في تكوين العنصر البشري في المجال السياحي والفندقي، ينتج عنه خريجين مؤهلين في هذا القطاع وهذا ما يساعد المستثمر على التخلص من مشكل العمالة المميزة والماهرة؛
- ✓ توفر يد عاملة مؤهلة في القطاع السياحي؛
- ✓ انخفاض نسبة الأمية في البلد يؤدي إلى ارتفاع درجة الوعي الثقافي السياحي لدى السكان مما يشجع على الاستثمار

---

[1] بن منصور موسى (2017)، **الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ص223.
تاريخ الإطلاع 21-06-2021 التوقيت 21:55 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17848

[2] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[3] بن منصور موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 224.

ر/ العوامل الطبيعية والبنى التحتية: نعني بها:[1]

- ✓ توفر شبكة النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية للمستثمر بدون مقابل، مما يشجع على الاستثمار لأنها تخفض من تكلفة المشروع السياحي؛
- ✓ توفر شبكة الاتصالات الحديثة يشجع على قدوم المستثمرين؛
- ✓ توفر الموارد الطبيعية والثقافية تشجع على الاستثمار، فكلما توفرت زاد معها الطلب السياحي وحبذ الاستثمار فيها.

ز/ البيئة الضريبية: تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10 و15 سنة، كما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية.[2]

ه/ التسهيلات والحوافز: تتأثر الاستثمارات السياحية مثل باقي الاستثمارات بالتسهيلات المتعلقة بجانب الاستقرار والمنظومة القانونية والتشريعية للاستثمار، وكذا توفير العقار السياحي بأسعار تحفيزية للمستثمرين، وكذا تقديم حوافز أخرى متنوعة للاستثمارات الأجنبية، حيث توفر لها الأمان والسيولة والعائد وكذا توفير المناخ المناسب لها، ووضع القوانين التي تكفل بتحويل الأرباح بسهولة.

و/ الإعانات: وهي تقسم إلى: [3]

- ✓ **إعانات نقدية**: وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، وتعود على الدولة بالنفع الاقتصادي؛
- ✓ **إعانات عينية:** تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل طويل دون مقابل وبشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر منخفض.

ثانيا) معيقات الاستثمار السياحي

توجد العديد من العراقيل والمعوقات التي تعيق عمليات الاستثمار السياحي، نذكر منها ما يلي:

أ/ الاستقرار السياسي: إن توفر الاستقرار السياسي من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات، فالدولة التي لها بيئة سياسية غير مستقرة، لا يمكنها أن توفر مناخا مناسبا للاستثمار، فهذا يؤخر التنمية ويؤدي برجال الأعمال إلى توجيه استثماراتهم لدول أكثر استقرارا. ويرتبط الاستقرار السياسي بعدم وجود اضطرابات أهلية وأمنية، الكوارث والانقلابات وأعمال العنف ذات الطابع العام، وكذلك مدى إلتزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، بالإضافة إلى النظام السياسي القائم في الدولة.[4]

---

[1] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص89.

[2] شريط حسين الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[3] **المرجع نفسه**، ص102.

[4] قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة (2018)، **واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، المجلد 07، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص41.

تاريخ الإطلاع 21-06-2021 التوقيت 18:40 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61662

ب/ تأجير الأراضي والعقارات: يسعى العديد من المستثمرين في قطاع السياحة إلى الحصول على أراضي وعقارات، ولكن يواجهون العديد من المشاكل مما يكلفهم في بعض الأحيان اتخاذ خطوات قانونية مكلفة مما ينتج عنه فقدان للممتلكات الأساسية أو حقوق استخدام الملكية. [1]

كما توجد بعض المشاكل تتمثل في استغلال الأراضي وعقارات تقليدية وتطويرها لغرض سياحي، وهذا بسبب امتلاكها من طرف قبائل أو جماعات دينية، أو جهات مخصصة مثلا لدولة أو الجيش.

ج/ المخاطر المالية: وهي مرتبطة بنوع المشروع الاستثماري، لها علاقة غالبا بأنواع الهياكل السياحية الأساسية الهادفة للربح، وفي العديد من الحالات تصبح العقبات المالية مشكل يواجه المستثمرين عند وضع خططهم الاستثمارية السياحية مما يدفعهم إلى التخلي عن هذه المشاريع.[2]

كما توجد معوقات أخرى تحول دون تطوير الاستثمار السياحي، يمكننا حصرها في:[3]

- ✓ عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي؛
- ✓ قلة الشركات المتخصصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية؛
- ✓ تدهور البينية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح؛
- ✓ صعوبة تمويل المشاريع السياحية وتهرب البنوك من تمويلها، لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى.
- ✓ مدة طويلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

ثالثا) مصادر تمويل الاستثمار السياحي

إن الشروع في تنفيذ الخطط التنموية في أي قطاع يحتاج إلى مصادر تمويلية، كما هو الحال في القطاع السياحي فهو يحتاج أيضا إلى مصادر تمويلية ضخمة كفيلة بتوفير رؤوس الأموال الضرورية لذلك، فتحصل الدول على حاجتها من الأموال لتدفع عجلة التنمية السياحية من مصدرين رئيسيين هما: موارد محلية وموارد أجنبية، بالإضافة إلى التمويل عن طريق المصارف والأسواق المالية.[4] كما يمكن اعتبار المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب منهم والمحليين، إذ أن تعدد مجالات الاستثمار السياحي تتطلب استثمارات مالية كبيرة. ونذكر أهم مصادر تمويل الاستثمارات والمشاريع السياحية كما يلي:

---

[1] زايد مراد، خويلدات صالح (2018)، **الاستثمار السياحي ...تحليل الوضع الدولي والصعوبات البيئية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5 ،المجلد 7، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر،ص ص135-136.

تاريخ الإطلاع 22-06-2021 التوقيت 15:30 https://search.mandumah.com/Record/926899

[2] **المرجع نفسه**، ص 136.

[3] بن طلحة صليحة، حمداني موسى (2015)، **طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، العدد 06، ص 87.

تاريخ الإطلاع 22-06-2021 التوقيت 20:20 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112908

[4] بوالملح منيرة، بوسعدي إلهام (2014)، **إشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامةبالمركز الجامعي تيبازة يومي 26-27 نوفمبر، الجزائر، ص 68.

أ/ مصادر تمويل ذاتية: تتمثل هذه المصادر في المدخرات الذاتية التي غاليا ما يلجأ إليها أصحاب المشاريع والمؤسسات عند بداية أي مشروع، حيث يفضلون هذا المصدر من الأموال نظرا لما يسمح لهم من حرية التصرف بإدارة المؤسسة والتفرد بالأرباح ما إن حققوا نجاحا في المشروع.[1] لكن في حالة عدم كفاية المدخرات الذاتية يلجأ صاحب المشروع إلى الأقارب والأصدقاء كمصدر تمويلي لسهولة الحصول عليه، لكن المشاكل التي قد يواجهها إذا لم يحقق أرباحا وخسر مشروعه هي كيفية تسديد الأموال لهم، وهذا ما يجبره إلى السماح لهم بالتدخل في شؤون المؤسسة وقد يفرضون قراراتهم، خاصة وأنهم لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية لذلك، وقد تكون قراراتهم غير صائبة مما يؤدي إلى فشل المشروع أو التأثير على نسبة نجاحه.

ب/ مصادر تمويل داخلية: تنقسم بدورها إلى:[2]

1. **الأرباح المحتجزة:** غالبا ما تتحدد سياسة توزيع الأرباح السنوية على المساهمين في أي شركة سياحية على أساس معدل الأرباح المحتجزة من قبل إدارة الشركة، حيث تعتبر هذه الأرباح مصدرا رئيسيا لتمويل التوسع في المنشآت، فكلما ارتفع معدل توزيع الأرباح كلما قل نمو الأرباح المستقبلية وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للأسهم.
2. **التمويل الإيجاري:** كان ظهور هذا النوع من التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952 لينتشر بعد ذلك في كثير من الدول، ويعرف على أنه:"عقد يلتزم المستأجر بموجبه دفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها من مالك أصل من الأصول لقاء انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها المؤجّر لفترة معينة"، أي أن الاستئجار بالنسبة للمؤسسة هو طريقة لتمويل استثماراتها والحصول على الأموال في شكل أصول مقابل دفع أقساط يتم الاتفاق عليها في عقد الإيجار.
3. **التمويل برأس مال المخاطر:** وهو عبارة عن استثمار في الأموال الخاصة (رأس المال الاجتماعي) أو شبه الأموال الخاصة (تسبيقات للحساب الجاري للشركاء) لحساب مؤسسات اقتصادية، تهدف من ورائه إلى تحقيق أكبر مردودية ممكنة مقابل مخاطر تواجهها لمدة محددة من الزمن، وذلك خلال مختلف مراحل حياتها من إنشاء، تطوير وتحويل لتساعد المؤسسة الناشئة منها على النمو والشغل.

ج/ مصادر التمويل الخارجية: وتنقسم إلى:[3]

1. **الأسهم بأنواعها:** يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح أسهمها للاكتتاب العام، حيث يهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاّك المشروع الأساسيين على رؤوس أموال إضافية من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الأسهم بغرض زيادة رأس المال.
2. **السندات:** وهي نوع من القروض طويلة الأجل تصدرها الشركة وتعطي لمالكها حق الحصول على القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق، والحصول على فوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الاسمية.

---

[1] محمد إمام الأنصاري آسيا، إبراهيم خالد عواد (2002)، **إدارة المنشآت السياحية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، ص207.

[2] بن طلحة صليحة، حمداني موسى، مرجع **سبق ذكره**، ص ص 87-88.

[3] أمال حابس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص107-108.

3. **التمويل عن طريق السحب المصرفي:** حيث تقوم الشركات بالتمويل من خلال السحب المصرفي بأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي، وهي أكثر الطرق شهرة للحصول على الموارد المالية الضرورية التي تستحق الدفع خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تحتاج العديد من القرى والمجمعات السياحية من الدرجة الممتازة لهذا التمويل، خاصة في فترة ما قبل الإنتاج من أجل تنفيذ حملاتها الترويجية أو استحقاق رواتب وأجور العاملين.
4. **التمويل عن طريق القروض المصرفية:** تنقسم بدورها إلى:

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي التي يتم استردادها في أقل من سنة، حيث تضطر الشركات السياحية لشراء أو تجديد الأثاث أو أدوات المطبخ؛
- **قروض متوسطة الأجل:** يتم استردادها من سنة إلى خمس سنوات كأقصى تقدير، ويحتاج المقترض في هذا النوع من القروض إلى تقديم بوليصة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتكه إلى البنك؛
- **قروض طويلة الأجل:** يتميز هذا النوع من القروض بفترة استرداد تزيد عن خمس سنوات، والأموال المحصلة من هذا النوع من القروض يستخدم غالبا لشراء معدات والموجودات الثابتة كالمباني، أراشي وأجهزة انتاجية.

5. **المضاربة برأس المال:** هذه طريقة تخص الصناديق السياحية الحديثة، حيث يساعد توفر رأس المال الحصول على حصتها السوقية الكاملة، إلا أن هذه الطريقة تُعاب لتدخل المساهمين في الشؤون الفنية لرسم السياسات التشغيلية للمؤسسات السياحية (فنادق سياحية) أو التدخل في أوجه الإنفاق، إضافة إلى حصولهم على نسبة معتبرة من الأرباح السنوية.

والشكل الموالي يوضح مخطط يلخص مصادر التمويل المختلفة:

شكل(2-2): مصادر تمويل الاستثمار السياحي

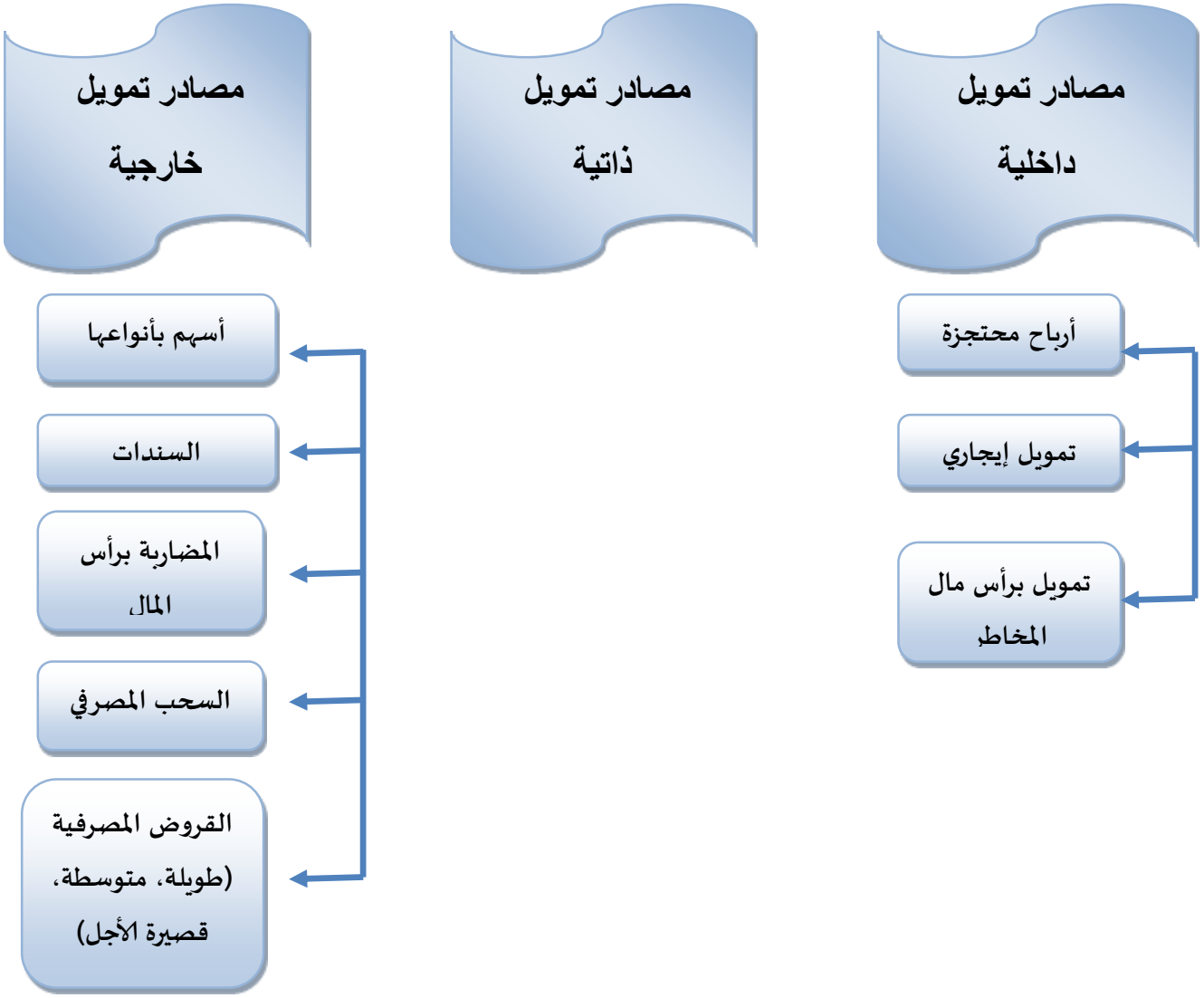

المصدر: إعداد الطالبتين

يلخص الشّكل السابق أن مصادر تمويل الاستثمارات تنقسم إلى ثلاث مصادر أساسية، تتمثل في مصادر تمويل ذاتية تتلخص في المدخرات الذاتية للمستثمر، المصادر الداخلية (أرباح محتجزة، تمويل إيجاري تمويل برأس مال المخاطر)، المصادر الخارجية (أسهم بأنواعها، المضاربة برأس المال، السندات، المضاربة برأس المال، السحب المصرفي والقروض المصرفية بأنواعها طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل).

5-2 السياحة من منظور التنمية المستدامة

1-5-2 التنمية السياحية المستدامة

تبنت منظمة السياحة العالمية قواعد الاستدامة في السياحة، وبلورت أسس التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية، وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة كما يلي: "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وأنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد، بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[1]

أما التنمية السياحية المستدامة فتعرف على أنها: "المحور الأساسي في إعادة تقويم السياحة المستدامة، على أنها التنمية التي تقابل وتشجع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية".[2]

كما يعرفها الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية عام 1993على أنها "نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية".[3]

والجدول الموالي يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والسياحة التقليدية:

[1] شنبي صورية، بن لخضر السعيد (2019)، **البحث والتطوير لتحقيق التنمية السياحية المستدامة حالة الريادة العالمية (فرنسا)**، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، ص149.

[2] بن حسان حكيم، سعدي فيصل (2018)، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد 06، الجزائر، ص 136.
تاريخ الإطلاع 23-06-2021 التوقيت 17:40 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80385

[3] بالعيد محمد يونس عبد الرحمان وآخرون (2020)، **أسس التنمية السياحية المستدامة بالتطبيق على الواحات الشمالية في ليبيا**، مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد 07، المجلد 07، جامعة المنصورة، مصر، ص115.
تاريخ الإطلاع 22-06-2021 التوقيت 10:44 https://mkaf.journals.ekb.eg/article_123272_18461

جدول(2-1): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة

أوجه الاختلاف	التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
من حيث الإستراتجيات:	تخطيط جزئي قطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	مراعاة خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة

المصدر: بن خالد عبد الكريم، زهار جمال (2019)، **السياحة والتنمية المستدامة واستراتيجيات النهوض بها في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية-دورية دولية علمية محكمة، العدد 09، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص 248

تاريخ الإطلاع :23-06-2021 التوقيت: 18:31https://www.democraticac.de/?p=61192

من خلال استقراء الجدول 2-1 نلاحظ أن التنمية السياحية التقليدية تختلف عن التنمية المستدامة من حيث خصائصها وكذا استراتيجياتها، فنجد أن التنمية السياحية التقليدية تكون سريعة، نتائجها قصيرة الأجل، تقوم على السياحة الكمية وليس لها حدود في حين أن التنمية السياحية المستدامة تتم على مراحل، تكون نتائجها على الأجل البعيد، تقوم على سياحة الكيف (النوع) وكذا لها طاقة استيعابية معينة ومحدودة، أما من خلال إدارة العمليات التنموية فالتنمية السياحية التقليدية تتم عملياتها من الخارج في حين تتم إدارة العمليات التنموية للسياحة المستدامة عن طريق السكان المحليين، أما بالنسبة للاستراتيجيات فالتنمية السياحية التقليدية تخطط بطريقة جزئية على قطاعات منفصلة، تركز على إنشاء البناءات، وتضع برامج خطط للمشاريع، أما التنمية السياحية المستدامة تخطط بطريقة شاملة ومتكاملة، تراعي الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض وكذلك تراعي التخطيط للمشاريع بناء على مفهوم الاستدامة، ومنه نستنتج أن التنمية السياحية المستدامة تعمل على تنويع الأنواع السياحية، تشجع السكان المحليين على إدارة العمليات وهي أكثر اهتماماً بالبيئة، أما التنمية السياحية التقليدية أهملت الجانب البيئي خلال العمليات التنموية، اهتمت بالتنمية السريعة ذات الأجل القصير وكانت العمليات تُدار من الخارج وليس محلياً.

2-5-2 أهداف ومبادئ التنمية السياحية المستدامة

أولا) أهداف التنمية السياحية المستدامة

ترتكز أهداف التنمية السياحية المستدامة على التنمية البشرية في تكاملها مع إستراتيجيات التنمية لمختلف الدول، حسب ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويساهم قطاع السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق هذه الأهداف. فيمكن حصر هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:[1]

- ✓ **رفع كفاءة وإنتاجية العمل والنمو الاقتصادي:** إن تدعيم التنمية المستدامة بما فيها من نمو اقتصادي مستدام ومعدل مرتفع لتشغيل المنتج، هو هدف اقتصادي منوط بالتنمية السياحية المستدامة أن تحققه، لأنها قطاع اقتصادي رائد على المستويين العالمي والمحلي، ويشتغل على مستوى العالم 1 عامل في قطاع السياحة من أصل كل 11 عامل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتطبيق التنمية السياحية المستدامة يفتح آفاقا جديدة وفرص عمل للنساء والشباب في مشروعات سياحية مستدامة، ويحافظ على المنتجات التقليدية من الاندثار ويرفع من شأن ثقافة المجتمع المحلي.
- ✓ **تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية:** تعتمد التنمية السياحية المستدامة على بنية أساسية وبيئة مستدامة ومتجددة، وتساعد السياحة المستدامة الحكومات على صيانة وتحسين البنية الأساسية لتظل مستدامة ونظيفة وكوسيلة فعالة تجذب السائحين والاستثمارات الأجنبية، وهذا يسهل إقامة الإنتاج المستدام الضروري للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- ✓ **رفع المستوى الصحي والشعور بالسعادة:** يعتبر هدفا تحققه التنمية السياحية المستدامة، لأن الدخول المتولدة عن السياحة يمكن إعادة استثمارها في الخدمات والرعاية الصحية، بهدف رفع مستوى الصحة العاجية والوقائية، ومنع تفشي الأمراض المعدية وخفض معدل وفيات الأطفال.
- ✓ **القضاء على الأمية وتحسين منظومة التعليم:** تظل مشكلة الأمية وتسرب الأطفال في مراحل التعليم الأساسي مشكلة اجتماعية حادة، ورغم أن الجهود المبذولة أدت لخفض نسبة الأمية. كما أن تقديم فرص التعلم مدى الحياة وإعداد قوة عمل مدربة جيدا يعتبر أسلوبا فعالا للنهوض بالتنمية السياحية المستدامة، ويمكن لقطاع السياحة أن يقدم الحوافز في مجالات التعليم والتدريب، مما يسهل انتقال قوة العمل المؤهلة والمدربة داخل وخارج الوطن، ما يمكِّن للشباب والنساء الاستفادة من برامج التدريب والتأهيل المهني في إطار مشروعات السياحة المستدامة.
- ✓ **منع التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسين:** تعمل السياحة المستدامة على تمكين المرأة بطرق مختلفة، منها خلق وظائف لهن وإتاحة فرص لتوليد الدخل بالعمل في المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، فيمكن أن تصبح السياحة المستدامة وسيلة فعالة لتشغيل النساء ومساعدتهن للقيام بدور فعال في المجتمع المحلي.

[1] شنبي صورية، بن لخضر السعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 150-154.

- ✓ **تطوير المجتمع المحلي وإحداث التوازن الإقليمي**: يمكن للسياحة المستدامة أن تكون أداة فعالة لتطوير المجتمع المحلي وتقليل الفوارق بين سكانه، وتساهم السياحة البيئية في التنمية الحضرية والريفية، وتقلل من عدم التوازن الإقليمي بإعطاء المجتمعات المحلية الفرصة لتطوير نفسها ذاتيا بما يلاءم بنيتها الاجتماعية والثقافية. كما تعد السياحة أداة فعالة للتنمية المستدامة في كثير من البلدان لتلحق بالاقتصاد العولمي، ففي سنة 2014 مثلا بلغت الدخول المحصلة من السياحة في البلدان الفقيرة والأقل تطورا نحو 16.4 مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز 2.6 مليار دولار سنة 2000، وخرجت بعض هذه الدول من أسر الفقر المطلق.

كما يمكن تبني الأهداف البيئية للتنمية السياحية المستدامة بمعنى العمل على حماية البيئة كسبيل رئيسي من سبل التنمية المستدامة، ويكون ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتفادي أسباب التلوث، وحماية البيئة الطبيعية عن طريق الالتزام بالطاقة الاستيعابية القصوى للمناطق السياحية، ونوجزها في النقاط التالية:[1]

- ✓ حماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات؛
- ✓ توفير الصرف الصحي وتدوير النفايات والإمداد بمياه الشرب النقية؛
- ✓ الاستخدام الواسع لمصادر الطاقة النظيفة؛
- ✓ المحافظة على الزراعة المستدامة والغطاء النباتي.

كما يمكن تلخيص أهداف التنمية السياحية المستدامة في الشكل التالي:

شكل (2-3): أهداف التنمية السياحية المستدامة

المصدر: إعداد الطالبتين

[1] لخضاري نسيمة وآخرون (2020)، **واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة "ولاية المسيلة"**، مجلة البدائل الإدارية والاقتصادية، العدد 01، المجلد 02، الجزائر، ص295.
تاريخ الإطلاع 24-06-2021 التوقيت 17:00 https://revues.imist.ma/index.php/AME/article/view/19453/0

من خلال الشكل 2-3 نجد أن أهداف التنمية السياحية المستدامة قسمت إلى ثلاث عناصر: أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية، فالأهداف الاقتصادية يقصد بها تعظيم مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي للبلاد، والذي يضم عناصر كثيرة كالعمالة، التنمية المستدامة الإقليمية والمحلية وكذا تحسين ميزان المدفوعات، أما بالنسبة للأهداف الاجتماعية من نمو اجتماعي للمواطنين، رفع المستوى التعليمي والمعيشي، أما الأهداف البيئية فركزت على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية مع المحافظة على البيئة من مختلف أنواع التلوث وجذب مختلف السواح من خلال الترويج للسياحة للتمتع بالمناظر الخلابة التي يزخر بها البلد.

ثانيا) مبادئ التنمية السياحية المستدامة

وضع الإتحاد العالمي للمحافظة على البيئة نهجا تصوريا لتنمية السياحة المستدامة يتضمن أربعة مبادئ أساسية، هي:[1]

- ✓ **الاستدامة السياحية البيئية:** تتماشى التنمية السياحية مع الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي والموارد البيولوجية داخل الموقع السياحي؛
- ✓ **الاستدامة السياحية الثقافية:** تزيد التنمية السياحية من تحكم المجتمعات المستدامة بحياتهم وهي تتماشى مع ثقافة المجموعات المستهدفة وقيمها، وتحافظ على هوية الجماعة؛
- ✓ **الاستدامة السياحية الاقتصادية:** تعتبر التنمية السياحية فعالة من المنظور الاقتصادي وتتم إدارة الموارد لتعيل أجيال المستقبل؛
- ✓ **الاستدامة السياحية المستدامة:** يخطط للتنمية السياحية بشكل تستفيد منه الجماعات المستدامة في المواقع السياحية، ويدر أرباحا لأصحاب الأعمال التجارية المستدامة.

بالإضافة إلى المبادئ المذكورة سابقا فقد تعددت المحاولات من طرف الباحثين وخبراء السياحة لمحاولة وضع مجموعة من المبادئ للتنمية السياحية المستدامة، ومن أهم هذه الجهود التقرير المعروف باسم " الإستراتيجية العلمية للتنمية السياحية " أصدر في مؤتمر (glop 90)المعروف باسم « " tourismstreem بناء على هذه الإستراتيجية وضعت سبعة مبادئ رئيسية، وهي:[2]

- ✓ **المبدأ الأول:** العمل على الحد من التأثير البشري على سطح الأرض، وتأثير الواقع على المنظمة، إلى المستوى الذي يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للأرض؛
- ✓ **المبدأ الثاني:** الحفاظ على مخزون الثروة الحيوية في المنطقة؛

---

[1] لعفيفي الدراجي، أولاد زاوي عبد الرحمن (2018)، **التنمية السياحية المستدامة رهان الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 52،ص ص99-100.

تاريخ الإطلاع 24-06-2021 التوقيت 20:25 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72039

[2] قرزيز أنوار، **استراتيجيات الاتصال التسويقي وأثرها في تنمية السياحة المستدامة**، أطروحة دكتوراه في الإستراتيجية والتسويق – الإتصال ،قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019-2020، ص ص 158-160.

- ✓ **المبدأ الثالث:** السعي وراء تقليل تبديد الموارد الغير متجددة أثناء صناعة السياحة وذلك من خلال الحرص على التقليل من استخدام هذه الموارد والسعي إلى استدامتها عن طريق إعادة تدويرها؛
- ✓ **المبدأ الرابع: العمل** على الترويج طويل الأجل للتنمية الاقتصادية، التي تسعى إلى تعظيم الفوائد من مخزون الموارد، وتعمل أيضا على الحفاظ على ثروات المنطقة، ومن أجل تطبيق هذا المبدأ في السياحة يجب إتباع مجموعة من الممارسات وهي كالتالي :
  - الترويج لاستخدام تكنولوجيات الطاقة الشمسية؛
  - ضمان دفع التكاليف من طرف السياح في حالة استنفاذهم لمورد معين في المنطقة وذلك عن طريق ضرائب الحفاظ على البيئة؛
  - ضرورة تحمل جميع التكاليف التي تسببها صناعة السياحة من أضرار أو تغيير في المصادر الطبيعية؛
  - توسيع القيمة المضافة للسياحة من خلال تطوير المنتج السياحي بما يتناسب مع إمكانيات المنطقة.
- ✓ **المبدأ الخامس:** المساهمة الفعالة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الخاصة وهذا المبدأ يقوم على تفعيل مشاركة المجتمع مثل الجمعيات البيئية، والغرف التجارية، والنقابات في اتخاذ القرارات؛
- ✓ **المبدأ السادس:** التوزيع المتكافئ لكل فوائد وتكاليف استخدام الموارد البيئية الإيجابية منها والسلبية الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة في صناعة السياحة؛
- ✓ **المبدأ السابع:** تعتبر صناعة السياحة القائد لعملية التنمية المستدامة في المجتمع وذلك أن أحد أهم مقومات استمرار هذه الصناعة هو حماية البيئة وبالتالي يجب في تنمية السياحة أن يتجنب أي نشاط أو ممارسة لا تساعد في تطبيق مفهوم الاستدامة.

3-5-2 أساليب تطبيق معايير التنمية السياحية المستدامة

تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص تعظم الدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع. حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات التنمية السياحية المستدامة تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية. كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الاستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه، ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم

المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية،[1] وعموما يهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى تحقيق الغايات التالية:[2]

- ✓ الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة، الطاقة والمياه وغيرها؛
- ✓ العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية؛
- ✓ الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي؛
- ✓ الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها؛
- ✓ المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية؛
- ✓ استخدام العمالة والمنتجات المحلية؛
- ✓ التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة؛
- ✓ وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار شكاوى السائحين.

كما يرجح وجود علاقة قوية بين السياحة والتنمية المستدامة، والتي تظهر من خلال التفاعل بين السياح والبلد المضيف، حيث أن وعي هذين الطرفين بالمشاكل البيئية والاختلافات الاجتماعية والثقافية واحترام الإجراءات المتخذة من أجل الحصول على بيئة محمية وتراث تاريخي وثقافي محفوظ، يلبي توقعات السياح وينمي وعي المضيفين أي أنه كل طرف يعتمد على الآخر من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة.[3]

---

[1] خطير نعيمة (2014)، **الاستثمار في السياحة البيئية كإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة دراسة نظرية للمبادئ وسبل التطبيق**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، الجزائر،ص ص54-55.

تاريخ الإطلاع 25-06-2021 التوقيت 14:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/442

[2] **المرجع نفسه**، ص55.

[3] Gérard Seguin, Emmanuelle Rouzet (2010**), Marketing du Tourisme Durable**, Edition Dunod, Paris, P 8.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة والمحيطة بالاستثمار، وذلك بإبراز نوع من أهم أنواع الاستثمارات ألا وهو الاستثمار السياحي باعتباره العنصر الأساسي في موضوع دراستنا، حيث أظهرنا الأهمية الكبيرة لقطاع السياحة في عملية النمو وتحقيق الاستقرار والتطور، وكذا أبرزنا أهميته الاقتصادية حيث يساهم في تحفيز العديد من المتغيرات الاقتصادية المختلفة مع توضيح ما يتميز به الاستثمار من خصائص جوهرية، إذ يعد مؤشرا هاما من خلال تنشيط الاستثمار السياحي في موارد الجذب السياحي في البلدان السياحية النامية من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

ومن خلال توضيح مفهوم ومميزات الاستثمار السياحي إضافة إلى مجالاته المتنوعة كون القطاع السياحي قطاع متشابك يتطلب تخطيط ودراسات مسبقة من طرف الدولة، وذلك بهدف توجيه الاستثمارات السياحية توجيها محكما يتماشى والإمكانيات والمقومات التي تتوفر لدى البد المستثمر، وما يحمله هذا القطاع من تحفيزات ومعيقات وصعوبات تواجه المستثمرين لتغطية الطلب السياحي وتحقيق التنمية السياحية المستدامة، ولذلك فقطاع السياحة خاصة في البلدان النامية يحتاج دوما إلى الدعم والتطوير والتحسين المستمر خاصة في ظل العوامل التي تساعد على تفعيل هذا القطاع لأهميته في تحقيق التنمية السياحية المستدامة التي تعتبر مرحلة من مراحل تحقيق أكبر هدف وهو التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

الاستثمار السياحي

في الجزائر

واقع وآفاق

1-3 مدخل:

تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هامة وواعدة بسياحة مثمرة في المستقبل على مدار السنة وعلى امتداد ربوعها شمالا وجنوبا شرقا وغربا، هذه الإمكانيات السياحية في الجزائر نجدها عديدة ومتنوعة فقد تكون طبيعية، تاريخية، حضارية أو إمكانيات أخرى تمثل مختلف الخدمات الأساسية للقطاع السياحي والتي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والتغلب على العوائق التي تحول دون تحقيقها. فمن خلال هذا الفصل حاولنا رصد واقع القطاع السياحي في الجزائر، والتعرف على حصيلة المشاريع الاستثمارية التي استفاد منها هذا القطاع ضمن المخططات التنموية المختلفة، وكيفية استغلال مناطق التوسع السياحي من أجل تنمية هذا القطاع وتطويره وتحقيق تنمية مستدامة من خلاله، مع محاولة إيجاد العوائق المحيطة بجوانب هذا القطاع والتي تقمع تطوره بالرغم من الاستراتيجيات التنموية المتخذة في سبيل ترقيته.

2-3 واقع القطاع السياحي في الجزائر

تمتلك الجزائر من مقومات سياحية ما يؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا يضاهي الأقطاب السياحية في العالم، وذلك يرجع إلى التنوع البيئي والمناخي الفريد من نوعه بالعالم، لذلك يجب النظر إلى ما يخفيه واقع القطاع السياحي في الجزائر.

1-2-3 مقومات السياحة في الجزائر

تعددت المقومات السياحية للقطاع السياحي في الجزائر، حيث انقسمت إلى مقومات سياحية طبيعية، تاريخية وحضارية ومقومات البنى القاعدية.

أولا) المقومات الطبيعية

أ/ الموقع: الجزائر دولة عربية ذات سيادة تقع في شمال أفريقيا. عاصمتها هي مدينة الجزائر، وتقع في أقصى شمال البلاد. وتبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كيلومتر مربع، وهي عاشر أكبر بلد في العالم، والأولى إفريقيا وعربيا ومتوسطيا. تطل شمالاً على البحر الأبيض المتوسط، وتحدها من الشمال الشرقي تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي، ومن الجنوب الشرقي النيجر. وتقسم إدارياً إلى 58 ولاية و1541 بلدية؛

ب/ السكان: بلغ عدد سكان الجزائر42.2 مليون نسمة حسب تقدير جانفي 2018، نحو 90% من الجزائريين يعيشون في المنطقة الساحلية الشمالية؛ نسبة قليلة منهم تعيش في الجزء الجنوبي الصحراوي من البلاد ويقدر عددهم بنحو 1.5 مليون؛

ج/ المناطق والمناخ: يمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضها البعض وهما:

- ✓ **منطقة الشمال**: تضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عرضية أكثر منها طولية، وهي تضم بذلك أخصب الأراضي، وتحتوي السهول على جبال (الونشريس، القبائل...إلخ)، وجبال الأطلس الصحراوي، الذي يتكون بدوره من جبال أولاد نايل، الزيبان ...، كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسطي أساسا، وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا وقارص، والصيف حار وجاف، حيث أن:
  - **المناخ المتوسطي:** يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر 18 درجة مئوية، وتبلغ درجات الحرارة ذروتها خلال شهري جويلية وأوت إلى 30-40 درجة مئوية، وعليه المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة؛
  - **المناخ الشبه الحار**: ويحوي منطقة الهضاب العليا، ويتميز بفصل شتاء بارد طويل ورطب أحيانا، إذ يستمر من أكتوبر إلى مايو، يسجل درجات حرارة معدومة وتحت الصفر أحيانا أخرى في بعض المناطق، أما بقية المناطق فميزتها الحرارة والجفاف.
- ✓ **منطقة الجنوب الصحراوي:** إن للطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية وهي تتمثل في الهضاب الأرضية وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش، والثالثة طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة "طاهات أتاكور" والتي يبلغ ارتفاعها 3003 م. حيث يمتاز مناخ المنطقة الصحراوية بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من ماي إلى سبتمبر بدرجات حرارة

تتراوح بين 40°-55°، أما بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسا من واحات النخيل والنباتات الشوكية.[1]

د/ المحميات الطبيعية: تتمتع الجزائر بمجموعة من المحميات الطبيعية، نذكر منها:[2]

- ✓ الحظيرة الوطنية للقالة (78000 هكتار) : تقع شمال غرب الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط وتضم 03 شواطئ، و3 محميات تحتوي على 50 نوعا للطيور وأنواع من الحيوانات الأخرى؛
- ✓ حظيرة جرجرة (500.18 هكتار): وتقع في قلب الأطلس التلي تبعد 50 كم عن الجزائر العاصمة، تستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري)؛
- ✓ حظيرة غابات الأرز (616.3 هكتار): وهي تابعة إلى أراضي ولاية باتنة، وتقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي؛
- ✓ حظيرة الطاسيلي (100 هكتار) : وتشمل الطابع الأثري، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كتراث عالمي منذ 1982؛
- ✓ الحظيرة الوطنية للهقار: أنشئت عام 1987 والمعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو، وهي تضم هضبتي الأتاكور، الحظيرة النباتية والحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة؛
- ✓ حديقة التسلية والترفيه بن عكنون (304 هكتار): تشمل على منطقة نباتية وحيوانية منها الأنواع المحلية والإفريقية؛
- ✓ حديقة التجارب "الحامة": موجودة في قلب العاصمة، تعد متحفا فعليا للطبيعة تضم 2500 نوع من نباتات وأشجار عمرها مئات السنين وأكثر من 25 نوع من أشجار النخيل، تتربع على مساحة 32 هكتار، تضم "حديقة الحامة"، حديقة الحيوانات، ومدرسة تعليم زراعة الجنائن ومركزا مخصصا للاختبارات.

ر/ الحمامات المعدنية: تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من الداخل بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 202 منبع حموي اغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز علاج أمام بعضها الأخر ومن أهمها: محطة بوحنفية في معسكر ومحطة حمام قرقور في سطيف وحمام دباغ في قالمة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدر الجذب وتطوير السياحة العلاجية.

ثانيا) مقومات تاريخية وحضارية

تنفرد الجزائر بمجموعة من المعالم التاريخية والحضارية التي بقيت شاهدا على مرور مختلف الحضارات المختلفة منها الأمازيغية البيزنطية والرومانية وصولا إلى الحضارة الإسلامية حتى أصبحت الجزائر غنية بمواقع أثرية هامة صنف الكثير

---

[1] هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير في النقود المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص44.

[2] زعرور نعيمة، السبتي وسيلة (2018)، **عوامل الجذب السياحي في الجزائر**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص256.
تاريخ الإطلاع 14-08-2021 التوقيت 19:25 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106041

منها ضمن التراث العالمي لليونسكو منها: قلعة بني حماد، جميلة، الطاسيلي، تيمقاد، تيبازة، سهل الميزاب، القصبة ...إلخ. وارتبط التراث الحضاري بالتراث الثقافي المتميز وفقا للصناعة التقليدية والحرفية التي تبرز هذا التنوع.[1]

ثالثا) مقومات البنى القاعدية

لقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في البنية القاعدية لها، حيث تعتبر من أهم المقومات السياحية لها، ونلخصها في ما يلي:[2]

أ/ خدمات النقل: تصنف وسائل النقل المستخدمة في الجزائر إلى:

- ✓ النقل البحري: يتواجد على طول الساحل الجزائر 13 ميناء متعدد الاختصاصات، إضافة إلى باقي الموانئ الصغيرة المخصصة للصيد البحري، والترفيه السياحي؛
- ✓ النقل البري: تتوفر الجزائر على شبكة طرقات تتجاوز 100000كلم موزعة بين طرقات وطنية وثانوية إضافة إلى وجود طريق سريع يربط بين شرق وغرب البلاد؛
- ✓ النقل الجوي: يعتبر من أهم وسائل النقل المساهمة في تنشيط السياحة سواء الداخلية أو الدولية، حيث يوجد 43 مطار منه11مطار دولي .
- ✓ النقل بالسكة الحديدة: يبلغ طول السكة الحديدة بالجزائر حوالي 4200 كلم مزودة بـ200 محطة وهي ترتكز شمال البلاد، وتتكون من 1435كلم شبكة عادية و1055 كلم شبكة ضيقة و305كلم شبكة مزدوجة و209كلم كهربائية، إضافة إلى وجود ميترو الأنفاق بالجزائر العاصمة.

ب/ الاتصالات: فتحت الجزائر المجال أمام المستثمرين الأجانب والخواص وتشجيعهم على الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث هيأت محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا للمنافسة ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الهاتف والانترنت. حيث ينشط في القطاع ثلاث مؤسسات وهي موبيليس وأوريدو وجازي، وبذلك ازداد عدد مشتركي شبكات النقال وكذا مستعملي الانترنت ورغم سعي الجزائر لتطوير 3 G و4 G عبر كافة مناطق الوطن إلا أنه يعاني العديد من النقائص منها نقص تدفق الانترنت وانقطاع الشبكة.

2-2-3 أنواع السياحة في الجزائر

تتميز الجزائر من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها بتنوع طاقاتها السياحية وكبرها، حيث أنف وذكرنا أن الجزائر تتربع على ثروة مناخية وتضاريسية واسعة لتعدد مناخها ولهذا تسمى بالبلد القارة، فصُنِّفت السياحة فيها إلى عدة أنواع مختلفة من أهمها:

---

[1] حليمي حكيمة (2016)، **السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية –إستراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص405.
تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 12:55 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10340

[2] عابي وليد، سراي صالح (2020)، **أداء بيئة الأعمال في الجزائر ودوره في تنشيط الاستثمار السياحي –دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، المجلد 13، الجزائر، ص717.
تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 14:45 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122480

أولا) السياحة الساحلية

ويقصد بالسياحة الساحلية تلك السياحة التي تنشأ وتقام على سواحل المدن، فهي تقام من طرف أفراد على امتداد شواطئ البحار والمحيطات، كما تحظى باهتمام الأفراد من أجل الاستجمام أو لأغراض علاجية وذلك عن طريق السباحة أو الاستلقاء على الرمال.[1]

يقدر طول الشريط الساحلي الجزائري المطل على البحر المتوسط بـ 1200كلم، حيث تتوفر الشواطئ على عدة مناطق هامة من الناحية البيئية، كما تحتوي على مناطق ساحلية بكثبان رملية، ومناطق ساحلية قرب غابات تمتد من الشرق إلى الغرب. كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية وشعب المرجان،[2] بالإضافة إلى حظيرة قورايا ببجاية التي تتوفر على مناظر رائعة، وحظيرة تازة بجيجل والتي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر حبيبة بوهران وجزيرة رشقون بولاية عين تيموشنت وجزيرة كاف عمار (بشطايبي) ولاية عنابة التي تعتبر مواقع بحرية هامة. كما يتوجه السياح لممارسة مختلف الأنشطة والرياضيات الترفيهية الساحلية على مستوى الشواطئ الجزائرية، كركوب الأمواج، ركوب القوارب الشراعية، الغوص البحري وغيرها من الرياضات البحرية التي تعمل على تشجيع السياحة الساحلية.

ثانيا) السياحة الصحراوية

تتربع الصحراء الجزائرية على ما يقارب 87% من المساحة الكلية للوطن، حيث تمتد من الهضاب العليا شمالا إلى الحدود الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر، ومن الحدود الليبية شرقا إلى الحدود المغاربية والصحراوية غربا. أي تبلغ مساحة المناطق الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى، وهي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف. ونظرا لامتلاك هذه المناطق مواقع ومناظر رائعة للاكتشاف أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة، حيث تميزت السنوات الأخيرة بتزايد السياح المتجهين نحو الجنوب للاستمتاع بالسياحة الصحراوية خاصة في الفترة ما بين جانفي وأفريل.[3] حيث تعد الصحراء من أحسن المساحات الشاسعة في العالم لكونها منتوج سياحي مهم يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية للسياحة بقدرة تنافسية عالية إذ تتمتع بكل المقومات الضرورية لإقامة سياحية ناجحة، من هذه المكونات واحاتها المنتشرة ومبانيها المتميزة بهندستها والسلسلة الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار.

حيث توجد عدة فنادق فخمة بالرغم من غلاء أسعارها إلا أنها تتوفر على أفضل الخدمات وأرقى المرافق الفندقية، مثال ذلك: فندق الغزالة الذهبية ذو 4.3 نجوم بواد سوف، فندق ماها ذو 4.2 نجوم بتمنراست وفندق كارافانسيراي ذو 4 نجوم بغرداية.

---

[1] خلفاوي خيضر (2018)، **واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية وواقعها في الجزائر وسبل تطويرها يومي 10-11 جانفي بجامعة بومرداس، الجزائر، ص85.

[2] وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر "دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة –حمام ربي-"**، مذكرة ماجستير في تسويق الخدمات، قسم العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2010-2011، ص133.

[3] حناشي راوية وآخرون (2017)، **الاستثمار السياحي في الجزائر: بين الواقع والآفاق**، مجلة الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، العدد01، المجلد 01، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص211.

تاريخ الإطلاع 14-08-2021 التوقيت 15:40https://www.semanticscholar.org/

ثالثا) السياحة الحموية

وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين، وتمارس من أجل الشفاء التام أو التحفيف من الآلام والأوجاع، وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب، حيث تلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على الكثير من المنابع المائية على مستوى التراب الوطني، وهذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية،[1]

وتتنوع الحمامات المعدنية بالجزائر نذكر منها:

- ✓ حمام دباغ "ولاية قالمة": ومن أهم مؤشراته العلاجية "الروماتيزم، الحساسية والجلد،...
- ✓ حمام قرقور "ولاية سطيف": من أهم مؤشراته العلاجية "الروماتيزم، أمراض العيون،...
- ✓ حمام بوحنيفة "ولاية معسكر": من أهم مؤشراته العلاجية "داء الشلل، تصلب الشرايين، الالتهاب الرئوي المزمن".

رابعا) سياحة الجبال والغابات

يعتبر وجود سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي بما فيها من فرص الاكتشاف والصيد، من أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر، ومن أهم المرتفعات السياحية محطة الشريعة ومحطة تيكجدة والتي يمارس فيهما رياضة التزلج على الثلج في فصل الشتاء أو التمتع بطبيعتها الخلابة في فصل الربيع وممارسة التخييم فيها.[2] حيث لا تقتصر خبايا المناطق الجبلية على المرتفعات والمغارات والكهوف فقط، وإنما عناك ثروات أخرى لها أهميتها بالنسبة للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة المتميزة بالبرودة صيفا والفتور شتاء. وعليه فإن هذه المناطق تمثل عوامل جذب للسياح عند إثارة الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية المتوفرة في مختلف مناطق الجزائر.[3]

كما تضم الجزائر محميات وحظائر وطنية كثيرة جدا ومتنوعة، حيث توجد إلى حد الآن 10 محميات طبيعية تنتمي إلى التراث العالمي المحمي دوليا من طرف منظمة اليونسكو، وقد تم تصنيف هذه المواقع نظرا لاستيفائها مجموعة من الشروط كتوفر نظام بيئي مميّز عن المناطق المجاورة، مثل: تواجد عدد معين من الكائنات النادرة، تنوع الغطاء النباتي أو البنيات الجيولوجية،[4] من بين هذه المحميات:

- ✓ محمية القالة بولاية الطارف: هي من أجمل محميات الجزائر، تضم ثلاث بحيرات، غابات وشواطئ حيث تلقب بمدينة المرجان؛
- ✓ محمية قورايا بولاية بجاية: محمية غابية تضم جبال قورايا التي تعانق مياه البحر الأبيض المتوسط؛
- ✓ محمية تلمسان: تضم غابات وشلالات الأوريد، بالإضافة إلى مغارات بني عاد؛

---

[1] وزاني محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

[2] فلاحي صالح (2002)، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة يومي 20-21 مارس بجامعة البليدة، الجزائر، ص05.

[3] حناشي راوية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

[4] بوحديد ليلى (2019)، **دور الاستثمار السياحي في تطور السياحة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة باتنة الجزائر، العدد 21، المجلد 15، ص 108-109.

تاريخ الإطلاع 20-07-2021 التوقيت 14:40 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101769

- ✓ محمية الشريعة بولاية البليدة: من أجمل المحميات الثلجية في الجزائر، تكسوها الثلوج معظم أوقات السنة، وتحتوي على أماكن كممارسة رياضة التزحلق؛
- ✓ محمية الهقار بولاية تمنراست: تضم سلسلة جبال الهقار التي تتوسط الرمال، وتوجد بها أعلى قمة جبلية في الجزائر، هي قمة تاهات أتاكور.

خامسا) السياحة الثقافية، العمرانية والاجتماعية:

تزخر الجزائر على العديد من مواقع التراث العالمي المصنفة ضمن قائمة اليونسكو، تتنوع بين الرومانية والإسلامية والنقوش التي تعود للعصور العابرة، ومن بين أروع المواقع الأثرية التي تتميز بإطلالاتها الجميلة وقيمها التاريخية والعلمية، نجد المسارح والمدن القديمة وغيرها مثل تيمقاد، تيبازة، جميلة، قالمة، قصور أدرار، القصبة، الهقار ووادي ميزاب ومواقع أخرى.

3-2-3 أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر

للاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة، تتمثل في ما يلي[1]:

- ✓ فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية، تعتبر نقائص العرض السياحي فرص مهمة للاستثمار في ظل الطلب السياحي المتزايد؛
- ✓ مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر القطاع السياحي بديل لقطاع المحروقات في المستقبل إذا ما تم الاهتمام به، فهو يساعد على توفير مداخيل مختلفة بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية؛
- ✓ مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل وبالتالي الحد من البطالة؛
- ✓ يمكن للجزائر أن تحقق حصة في الأسواق العالمية لتوفرها على عدة مزايا تنافسية وذلك من خلال جذب الاستثمارات السياحية؛
- ✓ حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فهناك خمسة قطاعات ذات أولوية للتنمية، من بينها قطاع السياحة.

حيث يعتبر الاستثمار السياحي في الجزائر من أهم القطاعات التي يسعى الاقتصاد الوطني إلى ترقيته، وذلك لحيازة الجزائر على ثروة طبيعية هائلة واختلاف المناخ فيها، وتنوع غطائها النباتي وتضاريسها وسواحلها الساحرة مما يعطي لها عوامل جذب سياحية قوية، ولاعتباره بديل من البدائل التي تغطي العجز المحتمل في قطاع المحروقات حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري عليه بنسبة تفوق 90% في التنمية.

[1] نايلي إلهام (2019)، **الاستثمار السياحي في الجزائر بديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، ص 281.
تاريخ الإطلاع 21-07-2021 التوقيت 13:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91926

4-2-3 الهيئات الداعمة للسياحة في الجزائر

أولا) وزارة السياحة والصناعات التقليدية

تأسست وزارة السياحة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم رقم 63 -474 المؤرخ في 1963/12/20 وأوكلت إليها الكثير من المهام أهمها[1]:

- ✓ العمل على برامج ترقية النشاطات السياحية ومناطق التوسع السياحية ووضعها؛
- ✓ تقترح وتقيم دراسات التهيئة السياحية وتقوم باعتمادها؛
- ✓ وضع أقطاب الامتياز السياحي والسهر على تطويرها؛
- ✓ توجيه وترقية الاستثمار والشراكة في مجال السياحة وتنفيذها وذلك بالاتصال مع القطاعات المعنية؛
- ✓ دراسة وتقييم مشاريع الاستثمار السياحي؛
- ✓ توجيه الاستثمارات السياحية وترقيتها واقتراح تدابير قصد تشجيعها.

ثانيا) الديوان الوطني للسياحة (ONT)

يعد الديوان أداة للوزارة المكلفة بالسياحة، حيث تتمثل مهمته في المشاركة ضمن إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، من خلال إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها، ويكلف الديوان بمهام كثيرة أهمها:[2]

- ✓ جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية، وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة؛
- ✓ المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع؛
- ✓ المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية؛
- ✓ تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان الترقية السياحية.

ثالثا) الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT)

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تختص بالتسيير العقاري السياحي، في تاريخ 1998/02/21 صدر المرسوم التنفيذي 98-70 والذي بموجبه تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وتم تكليفها بعدة مهام ذكرت في المادة الرابعة من هذا المرسوم وهي:[3]

- ✓ السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها؛
- ✓ اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها؛
- ✓ تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية؛
- ✓ القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها؛
- ✓ تهيئ الأراضي الموافق عليها للاستثمار السياحي.

---

[1] حابس أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 164-165.

[2] المرجع نفسه، ص 165.

[3] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 109-110.

رابعا) المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET)

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 03 مارس 1998، وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية، ومتابعة المشاريع التنموية ومراقبتها، ومعاينة المنشأة السياحية والمرافق الفندقية، مع إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتنميتها، وأخيرا انجاز كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية.[1]

خامسا) المديريات السياحية بالولايات

وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي، وهي مسؤولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، إلى جانب محاولة مراقبة ومتابعة المشاريع السياحية، وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون حيث تعمل أساسا على:[2]

- ✓ تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية؛
- ✓ تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية لكل ولاية؛

5-2-3 معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

لقد أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك وتشمل هذه المعوقات:[3]

- ✓ مشاكل الإيواء والفندقة: والتي تتمثل في عجز طاقات الاستقبال، وكذا هياكل إيواء متآكلة ذات أسعار مرتفعة جدا بالنسبة للسكان المحليين مقارنة بمستوى جودتها المتدني؛
- ✓ وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الحديثة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة)؛
- ✓ نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 110.

[2] حابس أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

[3] راجع في ذلك:

عبد الرزاق مولاي لخضر عبد الرزاق، بورحلي خالد (2016)، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، الجزائر، ص ص 9-10.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5173 تاريخ الإطلاع 25-07- 2021 التوقيت 20:22 .

مهمل عادل أمين (2019)، **دور الاستثمار السياحي الفندقي في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، المجلد 03، الجزائر، ص ص 44-45.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104696 تاريخ الإطلاع 25-07-2021 التوقيت 21.30.

- ✓ الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي، مشاكل صحية كفيروس الكورونا "كوفيد19"،...)؛
- ✓ ضعف نوعية المنتوج والخدمات السياحية كانعدام النظافة والصيانة؛
- ✓ ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عدم التنسيق في الرحلات).
- ✓ مشكل تسيير العقار السياحي: ويرجع هذا إلى سوء التسيير من قبل السلطات التي لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من قبل عدة متدخلين "الإدارات السياحية، الجماعات المحلية، الوكالات العقارية.."، إضافة إلى عدم دقة الدراسات المتعلقة بتحديد الموارد السياحية، ضف إلى ذلك التأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها،
- ✓ عوائق مالية تحول دون ازدهار القطاع السياحي: حداثة نشأة السوق المالية في الجزائر، صعوبات في العمليات التجارية كنقص رؤوس الأموال الأجنبية ونقص التمويلات البنكية، إضافة إلى نوعية القروض الممنوحة للاستثمار السياحي" قصيرة ومتوسطة الأمد، كما أن البنوك الجزائرية تفرض شروط ثقيلة إن لم نقل تعجيزية على الاستثمارات خاصة السياحية منها، وضعف التحفيزات المقدمة للمستثمرين مما يجعلها تكون عائقا أمام الاستثمار في هذه الصناعة؛
- ✓ عوائق تشريعية: إن عدم استقرار القوانين والتشريعات وكذا استقرار السياسات التنموية لم يسمح بإرساء إستراتيجية فعالة لبناء صناعة سياحية على المدى البعيد، وتبقى الممارسات الإدارية وطول فترة دراسة الملف الاستثماري والعراقيل البيروقراطية التي يتعرض أمور تعيقه وتجعله بغير وجهة استثماره لبلدان أخرى؛
- ✓ عوائق تنظيمية وإدارية: والتي تعتبر أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الرأسمال الأجنبي للجزائر، حيث أنّ ما يميز الإجراءات في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل؛
- ✓ عوائق تكنولوجية: عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الاستثمارية في القطاع السياحي مما أدى إلى عزوف معظم المستثمرين في هذا القطاع؛

أما بالنسبة للتحديات الخارجية التي تواجه القطاع السياحي، فالوضع الأمني يعتبر عِلّة السياحة الجزائرية، حيث صنفت الجزائر من بين المناطق الخطرة في العالم، فبالرغم من التدابير الأمنية المتخذة لإعادة ضبط الأمن الداخلي بالبلاد بعد جملة من الأحداث، إلّا أن إقبال السياح الأجانب يبقى محتشما جدا بسبب المخاوف التي تنتابهم خصوصا في السنوات الأخيرة، حيث أن المظاهرات السياسية التي عرفتها البلاد بداية من 22 فيفري 2019، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد19) التي شلت جل القطاعات الحيوية وفرضت تعليق جميع الرحلات من وإلى جميع المطارات في جميع دول العالم، انجر عنه توقف وتجميد حركة القطاع السياحي عبر العالم.

6-2-3 محفزات الاستثمار السياحي في الجزائر

بغض النظر عن كل العوائق الاستثمارية المذكورة، والتي يحتويها مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة القطاع السياحي، توجد بعض من المحفزات التي تجذب المستثمرين إلى هذا القطاع، نوجزها في النقاط التالية:[1]

- ✓ إمكانية استفادة المستثمر من عقار سياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي؛
- ✓ استفادة المستثمر من كل الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار في الجزائر؛
- ✓ إمكانية استفادة المستثمر من حوافز مالية وجبائية واسعة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار؛
- ✓ الاستفادة من الحوافز التي وفرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 خاصة الاستفادة من تخفيض 50 % و80% من سعر حق الامتياز على العقار، لإنجاز مشاريع سياحية على مستوى ولايات الهضاب العليا والصحراء؛
- ✓ تخفيض بنسبة 3% إلى 4.5% بنسبة الفائدة على القروض البنكية لصالح المستثمرين لمشاريع سياحية، تنجز في ولايات الشمال والجنوب؛
- ✓ إنشاء جهاز لدعم الاستثمار من خلال صندوق دعم الاستثمار والترقية، ونوعية النشاطات السياحية؛
- ✓ الإعفاء من رسوم التسجيل على إثر إنشاء شركات تنشط في السياحة، زيادة الرأس المال
- ✓ إضافة إلى تحفيز أوسع وأهم بالنسبة للمستثمرين في تحسين الوجهة السياحية الجزائرية مما يجعلها فضاء مرن للاستغلال؛

3-3 واقع التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم التنمية المستدامة في جل المجالات الحيوية، خاصة في المجال السياحي معتمدة على وضع إطار قانوني صارم خاص بها، تهدف من خلالها إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن وصيانة البيئية من حوله.

1-3-3 الإطار القانوني والتشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر

أولا) تعريف التنمية المستدامة وفق المشرع الجزائري:

عرفت التنمية المستدامة حسب المادة 04 من القانون 03-10 الصادر سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة، بأنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[2]

[1] نايلي إلهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

[2] بالي حمزة وآخرون (2020)، **انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر- الأبعاد والتحديات يومي 04-05 فيفري بجامعة الوادي، الجزائر، ص 229.

ثانيا) الإطار القانوني للتنمية المستدامة

في إطار الجهود الوطنية قامت السلطات التشريعية الجزائرية بتشريع العديد من القوانين العاملة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، إلا أنها كانت متفرقة في إلزام الجهات الوصية بتطبيق بعض الإجراءات التي تحمي البيئة والمحافظة عليها ولا تخدم التنمية المستدامة بشكل عميق، إلى أن جاء القانون 03 - 10 والصادر بتاريخ 2003 والمتخصص في إحداث تنظيمات تشريعية وقوانين تحدد الأهداف والشروط الواجب إتباعها لتحقيق تنمية مستدامة ذات كفاءة وفعالية ،حيث تهدف المادة الثانية منه إلى "تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة وذلك لترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين الظروف المعيشية، كما أنها تهدف إلى الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها بالإضافة إلى إصلاح الأوساط المتضررة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء، بالإضافة إلى تدعيم الإعلام ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.[1]

2-3-3 التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر، يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

أولا) تحديات تكنولوجية

إن الفاصل العلمي والتكنولوجي العميق الموجود بين الدول المتطورة والجزائر يجعل هذه الأخيرة تواجه تحدي كبير في هذا الميدان، حيث تعاني كل المؤسسات العلمية والتكنولوجية من ضعف شديد وغياب أقل ما يقال عنه شبه تام مقارنة بالمستوى العالمي، كما أن الجزائر بعيدة عن الثورة العلمية والتقنية والتي تعتبر في الوقت الراهن مفتاح التقدم والنمو والازدهار، وتشير بعض الدراسات على أن الاقتصاد الجزائري سيبقى مستهلكا لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خلال العقود القادمة، وسينجر عن هذه التبعية زيادة في التكاليف، لهذا يجب على الجزائر فتح اقتصادها وتحرير تجارتها لاستفادة قدر الإمكان من تطوير نظمها العلمية والمعلوماتية، مع الدقة في التأقلم مع التكنولوجيا المستوردة، حيث يكمن السبب الرئيسي في هذه المشكلة هو تخلف عمليات البحث والتطوير وذلك لانخفاض حجم الإنفاق في هذا المجال.[2]

ثانيا) تحديات اقتصادية

تواجه الجزائر مجموعة تحديات في القطاع الاقتصادي تحول دونها ودون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تتلخص في النقاط التالية:

- ✓ ضعف معدل النمو الاقتصادي: حيث سجل معدل النمو في الجزائر تذبذبات متباينة نظرا لارتباطه المباشر ذو العلاقة الطردية مع تقلبات أسعار البترول، حيث صرح البنك العالمي سنة 2017 في توصياته أن على الجزائر

[1] زاوية رشيدة وآخرون (2019)، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية يومي 02-03 ديسمبر بجامعة الوادي، الجزائر، ص 162.

[2] بلقاسم رابح (2015)، **تخطيط وتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة دراسة وضع الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 08، الجزائر، ص255

تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 16:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/193

تحقيق معدل نمو في حدود 7% وذلك لتتمكن من مواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني[1]، حيث يوضح الجدول الموالي تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-2018:

جدول (3-1): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو %	4.0	4.5	4.2	3.4	3.1

المصدر: لخضر بن علية، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017-2018، ص121.

يتضح من خلال استقراء الجدول أعلاه تراجع واضح في مستوى النمو الاقتصادي، والذي يرجع أساسا إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014، وبالتالي انخفاض مداخيل قطاع المحروقات باعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي فهو يعتمد على ما يقدمه باطن الأرض خاصة البترول، فبالتالي فهو رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري بما يقارب 90% من إجمالي مداخيل القطاعات الأخرى، بالرغم من امتلاك الجزائر الأدوات الكفيلة (موارد طبيعية، يد عاملة، أموال) لتحقيق نمو اقتصادي من خلال تلك القطاعات؛

- ✓ تدهور القطاع الصناعي وعدم مواكبته للظروف الاقتصادية الآنية، والاعتماد لفترة طويلة على الاستيراد مما أثر على التركيبة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وزيادة المديونية الخارجية، لكن مؤخرا قامت الجزائر التقليل من الاعتماد على الاستيراد لكن الجهاز الإنتاجي المحلي ضعيف نوعا ما لا يكفي لتلبية الحاجيات المحلية؛
- ✓ تخلف القطاع البنكي وفشله في تنمية القطاعات الاقتصادية المهمة والكفيلة بتحقيق معدلات نمو عالية وتخفض من معدلات البطالة المرتفعة وتركيزه على تقديم القروض الاستهلاكية.[2]

ثالثا) تحديات اجتماعية

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل الاجتماعية التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بالنقاط التالية:

أ) **تفشي البطالة**: اتخذت الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرين عدة إجراءات لتخفيض سقف مؤشر البطالة لاسيما في أوساط الشباب، حيث أن أهم هذه الإجراءات استحداث العديد من الهيئات الداعمة للتشغيل منها: الوكالة الوطنية للشغل (ANEM)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) "ANSEJ سابقا"، إلا أن هذه المعدلات تبقى مرتفعة وهذا ما توضحه أرقام الجدول الموالي:

[1] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

[2] زاوية رشيدة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

جدول (3-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

السنوات	2001	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة%	27.79	10	10	11	9.8	10.6
السنوات	2005	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة%	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	14.2

المصدر: https://ar.knoema.com/atlas/ شوهد 19-08-2021 18:50

يوضح الجدول (3-2) تغيرات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2020، حيث يظهر لنا أن خلال العشر سنوات الأولى قد انخفضت نسب البطالة إلى أكثر من النصف ما يقارب انخفاضها بنسبة 17.79% نهاية 2010 لتسجل لنا معدل 10%، بعدما بلغت سنة 2001 ما يفوق 27.79% بسبب البحبوحة المالية التي عرفتها الخزينة الوطنية سنة 2009، ثم تميزت بتغيرات نسبية خلال الفترة 2010-2019 تحت تأثير التذبذبات في أسعار البترول التي شهدتها هذه الفترة، وكذا زيادة عدد المتخرجين من الجامعات والمتوقفين عن الدراسة الذين يبلغون من العمر ما بين 16-54 عام، كما نلاحظ سنة 2020 زيادة في معدل البطالة بما يقارب 2.8% والتي كان سببها الرئيسي جائحة فيروس كورونا، الذي أدى إلى توقف الكثير من المشاريع وإفلاس الكثير من الشركات مما نتج عنه تسريح للكثير من العمال من مختلف القطاعات.

ب) **تفاقم حدة الفقر**: بالرغم من الجهود التي قدمتها الجزائر للقضاء على ظاهرة الفقر إلا أن هذه الأخيرة أبت أن تخسر المعركة، بالرغم من كل الإصلاحات والسياسات المنتهجة من قبل الدولة والتي تسعى للتأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي الفقر، سواء كانت هذه السياسات اقتصادية أو اجتماعية. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

جدول (3-3): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنة	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
المعدل%	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر: حسيب سهيلة، لطرش جمال (2018)، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 02، جامعة جيجل، الجزائر، ص312

تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 19:45 http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/Namaa/article/view/587

من خلال هذا الجدول نلاحظ انخفاضا مستمرا في معدلات الفقر بالجزائر خلال هذه الفترة بنسب متقاربة، حيث انخفضت إلى النصف بداية من سنة 2001 إلى نهاية سنة 2012، حيث تستمر بالتناقص بنسبة قليلة خلال السنتين 2013 و2014، وترجح أن أسباب هذا التناقص إلى زيادة الدخل الفردي للسكان، وكذا السياسات التي وضعتها الدولة للتحكم في هذه الظاهرة الخطيرة من خلال وضع الكثير من البرامج، مثل عقود التشغيل المؤقتة، منحة التلاميذ المعوزين حيث يعطى لكل تلميذ من العائلات الفقيرة ذوي الدخل المتدني منح تصل إلى 5000دج كل سنة دراسية جديدة، المنح

الجامعية، منح البطالة لحاملي الشهادات الجامعية والمهنية تقدر بـ 8000دج، لكن كل هذه السياسات لم تستطع أن تقضي على ظاهرة الفقر في الجزائر.

رابعا) تحديات بيئية

تواجه الجزائر أكثر التحديات خطرا، حيث نجدها تعاني من ويلات التدهور البيئي نتيجة عدم الاهتمام بالبعد البيئي في عملية التنمية، ويمكن إبراز أهم مظاهر التدهور البيئي فيما يلي:[1]

- ✓ تلوث الهواء من الغازات السامة والغبار وحرق الغطاء النباتي وغيرها؛
- ✓ تلوث المياه وندرتها: بسبب ما تطرحه الوحدات الصناعية من مواد سامة وملوثة، ومواد كيماوية صلبة أو سائلة، كما شهدت آبار الجزائر نقص ملحوظ على غير العادة في منسوب المياه؛
- ✓ تلوث الأراضي الزراعية والذي يسببه النفايات الصلبة التي يتم طرحها في المزابل العمومية وعدم معالجتها، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة، وما يتسرب من محاليل تطلق في المياه الجوفية فتتحول إلى خليط سام يؤثر على التربة ومصادر الماء مما ينجر عنه تلوث المحيط والجو.

3-3-3 مؤشرات السياحة في الجزائر من أجل تنمية مستدامة

تلعب السياحة دورا هاما في التنمية المستدامة من خلال ما تساهم به في تنمية الأبعاد الثلاثة لها والمتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالسياحة أحد أهم العناصر التي تساهم في حل المشاكل البيئية أو زيادتها إن لم تستغل جيدا، ومن أجل ذلك تم إدراج مؤشرات يتم من خلالها تقييم آثار السياحة على أبعاد التنمية المستدامة ضمن المخططات التنموية للسياحة، والمتمثلة فيما يلي:[2]

أولا) المؤشرات الاقتصادية

وجود المؤشرات الاقتصادية التي تقيس كفاءة السياحة في البعد الاقتصادي وتحديد أربعة معايير تشمل هذه المؤشرات وعناصر قياسها، وتتمثل هذه المعايير في:

- ✓ مردودية السياحة: وخاصة في توظيف السكان المحليين؛
- ✓ مدى اندماج هذا النشاط السياحي ضمن الأنشطة الاقتصادية الأخرى مع تحديد الشرائح الاجتماعية المندمجة فيها؛
- ✓ المرونة: أي مدى مرونة نشاط السياحة مع الموسمية والتقلبات في الساحة الدولية والإقليمية والوطنية ومدى رضا السياح عن أدائها؛
- ✓ الديمومة: أي دراسة مدى استمرارية النشاط الاقتصادي الكلي الذي تولده السياحة.

---

[1] براك سامي فؤاد، رجال السعدي (2019)، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر منذ 2001**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 02، المجلد 06، الجزائر، ص852.

تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 10-20 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/110755 .

[2] بن علية لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 137-141.

ثانيا) المؤشرات الاجتماعية

إن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس أو ليست واضحة، ولذلك حاولت الجزائر وضع مؤشرات ذات بعد اجتماعي قابلة للقياس، من خلال وضع أربعة معايير في إطار تقييم البعد الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع وضع عدة مؤشرات ممكنة القياس، وتتمثل هذه المعايير في:

- ✓ التعرف على الفاعلين المحليين الذين يثمَّنُون من طرف الأنشطة السياحية ودرجة رضاهم؛
- ✓ مدى إدماج كافة الأفراد الفاعلين في الأنشطة السياحية؛
- ✓ الشراكة والتي يمكن تم تحديد مؤشراتها بالخدمات المشتركة بين الفاعلين والتنشيط عن طريق حملات الإعلام والدعاية؛
- ✓ إمكانية وصول السياحة إلى جميع فئات المجتمع دون تفضيل فئة عن أخرى.

ثالثا) المؤشرات البيئية

التقييم البيئي أداة تستخدم للحد من الأنشطة الإنمائية السلبية على البيئة وتوجيه التنمية المستدامة نحو تحقيق أهدافها، حيث تبنت الجزائر ضمن البعد البيئي للنشاط السياحي أربعة معايير يمكن من خلالها معرفة مدى أثر النشاط السياحي واستثماراته على البيئة، وتتمثل المعايير في:

- ✓ التجديد: والذي يتم من خلاله معرفة مدى تأثر البيئة بالمشاريع السياحية؛
- ✓ الوقاية: من خلال ما تقدمة التنمية السياحية من معالجة للتدهور البيئي؛
- ✓ دراسة مدى تثمين السياحة للتراث البيئي والاجتماعي للمنطقة السياحية والتعريف بالموروث الثقافي والتاريخي لها؛
- ✓ الإطار المعيشي: من خلال معرفة مساهمة السياحة في تحسين الإطار المعيشي الملائم وخلق التوازنات مابين الأقاليم.

4-3 استراتيجيات وبرامج ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

1-4-3 البرامج الحكومية لدعم السياحة في الجزائر (2000-2015)

لقد قسمت البرامج الحكومية لدعم السياحة في الجزائر إلى الفترات الزمنية التالية:[1]

أولا) برنامج (2001-2004): تناول هذا البرنامج السياحة من جانب "ترقية الاستثمار والشراكة" من خلال محاولة ترقية الاستثمار السياحي، وكان هدف الحكومة من وراء هذا البرنامج هو تشجيع ظهور صناعة سياحية مبنية على الطاقات والقدرات الطبيعية والثقافية والحضارية التي تزخر بها البلاد، كما أن أهم محاور هذا البرنامج كانت حول تنمية الاستثمار السياحي والشراكة من خلال تحديد خطة تهيئة وإعادة مناطق التوسع السياحي ومواقعه على وجه الخصوص، وتكييف

[1] حابس أمال، زرقين عبود (2018)، **الاستثمار السياحي في الجزائر 'واقع وآفاق) –دراسة تحليلية للفترة 2008-2016**، مجلة الحقيقة، العدد 43، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص ص 651-652.
تاريخ الإطلاع 10-08-2021 التوقيت 14:45 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53556

الإطار التشريعي والتنظيمي الساري على الأنشطة السياحية والفندقية وإضفاء المرونة عليها، وكذا تلميع صورة الجزائر في الخارج وإدخال منتجاتها إلى الأسواق العالمية من خلال مختلف الحملات والمخططات؛

ثانيا) برنامج 2007: تم التطرق فيه ولأول مرة للسياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، وقد سطرت الحكومة جملة الأهداف مفادها جعل الجزائر وجهة سياحية بالنسبة للسياحة الدولية والجهوية عن طريق تحسين مستوى العرض السياحي، حيث تم التركيز على السياحة الشاطئية والصحراوية، دون إهمال السياحة الداخلية للحد من توجه السياح الجزائريين إلى الخارج، كما تناول البرنامج محاور حول ترقية الهياكل السياحية من حيث النوعية، وتطوير أقطاب الجودة السياحية، والتنسيق مع شركاء القطاع السياحي؛

ثالثا) برنامج (2008-2015): يعتبر هذا البرنامج جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، والتي تقوم الدولة من خلالها بعرض رؤيتها حول تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي لآفاق زمنية مختلفة سواء كانت على المدى القصير 2009 أو المدى المتوسط 2015.

2-4-3 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، لا يقتصر على كونه إطاراً مرجعياً تتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية سنة 2030، بل يرسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، وذلك عبر دعم إمكاناتها ومكتسباتها الطبيعية والثقافية عن طريق الاستثمار وجودة الخدمات، ومنه تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء الذي لا يتعدى سعته 80ألف سرير على المستوى الوطني (سنة 2019)، 10% منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء يفوق الملايين سنوياً.

أولا) التعريف بالمخطط التوجيهي

نتج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، بفضل المسار الطويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، ونتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنيين، المحليين العموميين والخواص، على امتداد الندوات الجهوية والخلاصات التي توصلت إليها، وهو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT، والمصادق عليه بمقتضى القانون 02-10 المؤرخ في 29 جوان 2011، والذي يحدد إستراتيجية طموحة لتهيئة الجزائر وتنميتها المستدامة في أفق 2030، فهو الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2030، والذي يوضح الطريقة التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي والدعم الإيكولوجي وذلك في إطار التنمية المستدامة على مستوى الجزائر بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[1]

[1] دولي سعاد، لعلمي فاطمة، **إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر إسنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030)**، ص 3 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147836 تاريخ الإطلاع 06-08-2021 التوقيت 14:21.

ثانيا) أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

يمكن حصر أهداف المخطط بشكل عام في ثلاث مجموعات الأولى أهداف عامة، الثانية أهداف مادية وأخرى نقدية.

أ/ الأهداف العامة للمخطط: حيث تهدف السياحة ضمن هذا المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة وهي:[1]

- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر: وذلك من خلال إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية؛
- ✓ التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الاستدامة في حلقة التنمية السياحية؛
- ✓ تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري؛
- ✓ الانفتاح السياحي على الصعيد الوطني والعالمي؛
- ✓ توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الشغل والصناعة).

ب/ الأهداف المادية للمرحلة الأولى 2008-2015: تتمثل الأهداف المادية فيما يلي:[2]

- ✓ احترام نفس نسب الدول المجاورة، فإن عدد الأسرة التجارية المطلوب توفيرها في آفاق 2015 هي 75000 سرير من النوعية الجيدة، باعتبار أن عدد السياح المتوقع استقبالهم 2,5 مليون سائح؛
- ✓ تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع في الأقطاب ذات الأولوية، أي 40000 سرير بمقياس دولي منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير، و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط؛
- ✓ خلق 400000 منصب شغل (بشكل مباشر أو غير مباشر) و91600 مقعداً بيداغوجيا؛
- ✓ تحديد الأقطاب السياحية للامتياز: سيتم إنجاز هذه الأقطاب في المناطق الشمالية، والغربية والشرقية للوطن إلى جانب إنجاز أقطاب سياحية أخرى، بمناطق الهضاب العليا، والجنوب لتشجيع السياحة المحلية.

ويمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015) من خلال الجدول التالي:

---

[1] بوخبزة فوزية، بن عطة محمد (2021)، **إستراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 في الجزائر**، مجلة الحوكمة: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 03، جامعة غليزان، الجزائر، ص ص231-232. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147836 تاريخ الإطلاع 07-08-2021 التوقيت 15:50.

[2] بوعموشة حميدة، دور **القاطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 132.

جدول (3-4): الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015)

السنة	2007	2015	المضاعف (%)
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون	1.47
عدد الأسرة	84879 يعاد تأهيلها	159869 منها 75000 فخم	1.8
المساهمة في الناتج المحلي الخام (%)	1.7	3	1.3
إيرادات (مليون دولار)	250	2000-1500	2
مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة	200000	400000	2
تكوين مناصب بيداغوجية	51200	9160 جديد ليصبح 142800	2.78

المصدر: يحياوي خديجة (2017)، **قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025**، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، ص 120.

تاريخ الإطلاع 13-08-2021 التوقيت 22:20 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53643

من خلال استقراء الجدول أعلاه، نلاحظ أن المخطط التوجيهي خلال الفترة الأولى من تنفيذه قد سُطِّرت بعض الأهداف المادية، والتي يريد تحقيقها، حيث أحصى عدد السياح سنة 2007 بما لا يتعدى 1.7 مليون سائح، لجعله يقارب 2.5 مليون سائح خلال سنة 2015 حيث قدرت الزيادة المراد تحقيقها خلال هذه الفترة ب 1.47%، أما بالنظر إلى عدد الأسرة التي يتوفر عليها القطاع السياحي في الجزائر فهو لم يتجاوز 84879 سرير يعاد تأهيلها من خلال برامج المخطط التوجيهيSDAT، في حين أراد المخطط جعلها 159869 سرير منها 75000 سرير فخم سنة 2015، حيث قدرت الزيادة في عدد الأسرة خلال هذه المرحلة بنسبة 1.8%، وبالنسبة إلى مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام فقد كانت آفاق الفترة 2007-2015 أن ترفع هذه المساهمة بمعدل 1.3%، وكذا الإيرادات بمعدل 2% والتي لم تتجاوز 250مليون دولار سنة 2007 وقدرت سنة 2015 إلى 2000 مليون دولار كحد أقصى، كما وشملت هذه الزيادات توفير مناصب شغل (ما يقارب 400000 منصب شغل) في نهاية الفترة، وتكوين مناصب بيداغوجية بعدد 51200 منصب سنة 2007 لتصل التوقعات نهاية سنة 2015 إلى 142800 منصب بيداغوجي بنسبة 2.78%، تشير كل هذه الأرقام والنسب إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والتي سطرت في بداية تطبيق هذا البرنامج التأهيلي.

ج/ الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015:

تم تقدير الأموال الضرورية لتحقيق مختلف الاستثمارات التي تدمج الجزائر في السوق السياحية الدولية سواء كانت استثمارات عمومية أو خاصة ب 2.5 مليار دولار أمريكي، كما يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي العمومي والخاص المادي وغير المادي المتمثل في الهياكل القاعدية، تهيئة المناطق الطبيعية والاتصال ب 60000 دولار أمريكي منها 55000 دولار أمريكي على استثمارات مادية و55000 دولار أمريكي على استثمارات غير مادية، ومن أجل توفير 40000 سرير التي يعتزم وضعها في

الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار دولار على مدى سبع سنوات لآفاق 2025، أي 350 مليون دولار أمريكي سنويا، كما يمكن أن يتجاوز هذا المبلغ 1 مليار دولار أمريكي.[1]

ثالثا) مراحل إعداد المخطط التوجيهي SDAT لآفاق 2030

لقد لخصت مراحل تطبيق المخطط التوجيهي لآفاق سنة 2030 SDAT من خلال الشكل التالي:

شكل (3-1): مراحل المخطط التوجيهي لآفاق سنة 2030

المصدر: نايلي إلهام (2019)، الاستثمار السياحي في الجزائر بديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص290

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91926 تاريخ الإطلاع 15-08-2021 التوقيت 15:00

من خلال استقراء الشكل 3-1 والذي يلخص لنا المراحل التي يمر بها المخطط التوجيهي لآفاق سنة 2030، حيث كانت انطلاقة هذا المخطط بتشخيص الاتجاهات العالمية للسياحة والإشكاليات المطروحة في هذا القطاع وكذا التحديات التي تواجهه، وبعد التشخيص وحوصلة النتائج تكون انطلاقة المرحلة الثانية والتي تعمل على تحديد التوجهات الإستراتيجية للقطاع السياحي، بعد ذلك يأتي دور المرحلة الثالثة التي تحدد المسار الذي يمر من خلاله المخطط أي الخطوط التوجيهية (الحركيات الخمس لـSDAT)، ثم تأتي المرحلة الرابعة حاملة في طياتها برامج العمل ذات الأولوية لمخطط التهيئة السياحية، والتي كانت بداية تطبيقه سنة 2001، وصولا إلى آخر مرحلة في المخطط ألا وهي تحديد الاستراتيجيات المطبقة ومتابعة انجازها.

[1] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائرية**، رسالة ماجستير في إستراتيجية إدارة الأعمال، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص ص 138-139.

3-4-3 مخططات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

تشكل هذه الاستراتيجيات مختلف المخططات التي وضعت من أجل الإنعاش السريع والمستدام للسياحة، والذي يؤدي إلى عودة الجزائر إلى السوق السياحية الدولية بقوة، وتتمثل هذه المخططات في:

أولا) مخطط وجهة الجزائر

إن تثبيت الجزائر كوجهة كاملة يمر بالضرورة عبر وضع استراتيجيات ترقية واتصال لخلق وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحها الأصالة الابتكار والنوعية؛ وبعبارة أخرى الأمر يتعلق بإعادة الاعتبار للتنافسية السياحية للجزائر بفضل إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية وقراءة لختم الجزائر، ومن أجل ذلك يجب ابتكار علامة منتج وتسجيله كمنتوج جزائري سياحي مزود بشعار يشكل قاعدة عمل لمخطط التسويق.[1]

ثانيا) مخطط الأقطاب السياحية ذات امتياز POT

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية وجميع المتطلبات، حيث يجب أن تكون الأقطاب السبعة السياحية في الجزائر في وضع متكامل وفق القدرة كل قطب، ليعرف كل قطب موضوع هو هويته، مثل قطب صحراوي، ساحلي...، ويستجيب لتوقعات السياح، وذلك لتحريك الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني. كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى خاصة بكل منطقة من التراب الوطني، عُيِّنت كالآتي:[2]

- ✓ القطب السياحي للامتياز الشمال-شرق (POT.NE): يضم كل من الولايات التالية: عنابة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة...
- ✓ القطب السياحي للامتياز الشمال-وسط (POT.NC): يضم كل من: الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، البويرة، الشلف، عين الدفلى، المدية، تيزي وزو، بجاية...
- ✓ القطب السياحي للامتياز الشمال-غرب (POT.NO): ويضم كل من: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز جنوب -شرق (POT.SE): الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب (POT.SO): توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون وبشار؛
- ✓ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT.GS): طاسيلي، ناجر، إيليزي، ...
- ✓ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (POT.GS): الهقار، تمنراست.

ولإعطاء صورة أكثر وضوحا قد وقفنا على جدول توزيع الاستثمارات السياحية حسب الأقطاب السياحية للامتياز، والموزعة كالآتي:

---

[1] سعيدي يحي، العمراوي سليم (2013)، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، العراق، ص 108.

تاريخ الإطلاع 13-08-2021 التوقيت 15:40 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82764.

[2] نايلي إلهام، **مرجع سبق ذكره**، ص288.

جدول (3-5): توزيع الاستثمارات السياحية حسب الأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
جنوب شرق (الواحات)	04
جنوب غرب (توات – القرارة)	02
الجنوب الكبير (الطاسيلي)	00
الجنوب الكبير (الهقار)	01
المجموع	80

المصدر: بن مرزوق نبيل، يدو محمد (2018)، **الاستثمار السياحي كآلية لتعزيز التنمية السياحية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، الجزائر، ص 132 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102364 تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 11:20

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المشاريع الاستثمارية تتمركز في منطقة الأقطاب الشمالية بنسبة تفوق 90%، ويقابلها قلة المشاريع في الأقطاب الجنوبية بنسبة لا تصل إلى 10%، ويمكن القول عنها منعدمة في بعض الأماكن كقطب الجنوب الكبير (الطاسيلي) ب 0 مشروع، وهذا يعود بنا إلى السبب الرئيسي ألا وهو تهميش المناطق الصحراوية وعدم مبالاة الدولة بتنمية القطاع السياحي في هذه المناطق، بالرغم من أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم المناطق السياحية، فالصحراء تستقطب الكثير من السياح المغامرين من شتى رباع العالم، ونرى أن الدولة الجزائرية أكدت في توزيعها لهذه المشاريع أنها تركز وتهتم بالمناطق الشمالية وخاصة الساحلية دون غيرها، وهذا ما يصاحبه اختلاف كبير في توزيع المشاريع الاستثمارية، توزيع السكان، تمركز العمالة وكذا توجه السياح.

ثالثا) مخطط جودة السياحة الجزائرية

يهدف مخطط جودة السياحة الجزائرية لمرافقة ودعم السلطات العمومية المتمثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية كل الفاعلين الجزائريين العاملين في القطاع السياحي، بالاشتراك معهم وفق المعايير الدولية للجودة وبدعم من الاتحاد الأوروبي، عن طريق الانخراط الإرادي في مسار الجودة في المجال، وبما يسمح بتحقيق عدة أهداف[1]، أهمها:[2]

[1] بن مويزة مسعود (2018)، **دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية –إشارة لحالة الجزائر**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال(Global Journal of Economic and Business (GJEB، المجلد 04، العدد 03، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، ص 390.

تاريخ الإطلاع 07-08-2021 التوقيت 23.02 https://doaj.org/article/c0f54bcb224c4e1f82568f36a621314a

[2] عماري عصام، بوعناقة السعيد (2018)، **رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 بين الواقع والآفاق**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 07، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، ص 417.

تاريخ الإطلاع 08-08-2021 التوقيت 09:50 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53514

- ✓ دعم كفاءة الموارد البشرية مع تحفيز العاملين في القطاع وتثمينهم؛
- ✓ التركيز على التكوين والتعليم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بما يتماشى مع تطور السياحة في العالم؛
- ✓ تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي الوطني؛
- ✓ عدم الاكتفاء بتوفير الخدمة، بل تجاوز ذلك المفهوم لتحسين نوعية الخدمة؛
- ✓ أما بالنسبة للقطاع السياحي، يمكن كسب ورقة النجاح للنهوض بالثروات الوطنية والخصوصيات الإقليمية والمحلية الخاصة بإنشاء مصدر هام لخلق مناصب شغل والحد من البطالة.

رابعا) مخطط الشراكة العمومية-الخاصة

تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي يثمّن ويسوق الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف، ولجعل الجزائر أكثر جاذبية وتنافسية يجب:[1]

- ✓ جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية، السفارات، القنصليات، المطارات، الموانئ، المحطات؛...
- ✓ تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، المياه، تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛...
- ✓ تسهيل الوصول إلى المواقع والقرى السياحية وصيانة الثروة الطبيعية والبيئية.

خامسا) مخطط تمويل السياحة

بحكم أن السياحة ذات عائد استثماري بطيء، فإن عملية تحسين الربح تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة في العمليات الخمس وهذا هو دور مخطط التمويل:[2]

- ✓ حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والزوال؛
- ✓ جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنين والأجانب؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- ✓ تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.
- ✓ مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛
- ✓ تخفيف إجراءات منح القروض البنكية (خفض أسعار الفائدة)؛
- ✓ التمديد في مدة القرض.

5-3 مؤشرات تقييم السياحة بالجزائر في إطار تنمية مستدامة

إن برنامج تهيئة السياحة في الجزائر قد خلف الكثير من الآثار، وقد تنوعت واختلفت إلى آثار اقتصادية وأخرى اجتماعية.

---

[1] بوعموشة حميدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص139-140

[2] **المرجع نفسه**، ص140

1-5-3 المؤشرات الاقتصادية

أولا) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB

تشير الإحصائيات إلى أن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (3-6): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB للفترة (2008-2018)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
GDP%	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2028*
GDP%	3.3	3.5	3.6	3.3	3.34	3.4

المصدر: بن مرزوق نبيل، يدو محمد (2018)، **الاستثمار السياحي كآلية لتعزيز التنمية السياحية في الجزائر-دراس ة تحليلية تقييمية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد07، المجلد04، الجزائر، ص133

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102364 تاريخ الإطلاع 13-08-2021 التوقيت 11:45

استقراءًا للجدول 3-6 نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفعت بنسبة 0.6% خلال السنتين 2008-2009، وذلك نتيجة البحبوحة المالية التي شهدتها البلاد نتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة خاصة سنة 2009، أما خلال الفترة 2010-2014 فقد ساهمت السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متذبذبة نسبيا لا تتجاوز متوسط معدل 3.38%، حيث أن من المؤكد أن هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر الجزائر عليها، ويعزى هذا الضعف إلى بداية أزمة البترول التي شهدت انخفاضا رهيبا في أسعار المحروقات سنة 2014، أما خلال الفترة الأخيرة 2015-2018، بالرغم من استعادت البترول لأسعاره المرتفعة نسبيا إلا أن الإهمال الذي صاحب القطاع السياحي بقي مستمرا بسبب التركيز الكبير على قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة من خلال مخطط التهيئة السياحية إلا أن توقعات مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2028 قدرت بـ 3.4% وتقريبا تبقى ثابتة عند هذا المعدل، وهي نسبة ضعيفة جدا، ويعود ذلك إلى المنافسة الشرسة من قبل دول الجوار(تونس والمغرب) الذين لديهما الخبرة الكافية في هذا القطاع.

ثانيا) مساهمة السياحة في PIB المتوقع لـ 2027

تساهم كل قطاعات الاقتصاد في ارتفاع وانخفاض الناتج المحلي الخام PIB بنسب متفاوتة، ويلعب القطاع السياحي جزء من هذه المساهمات في الجزائر، حيث قدرت النتائج من خلال الجدول التالي:

* قيمة أو نسبة متوقعة.

جدول (3-7): مساهمة السياحة في PIB المتوقع لـ 2027

السنوات	(2017-2000)	(2027*-2017)
متوسط المساهمة المباشرة (مليار دولار)	4.7	7.74
متوسط نسبة المساهمة المباشرة من PIB	3.41%	3.75%
متوسط المساهمة الإجمالية (مليار دولار)	9.47	14.83
متوسط نسبة المساهمة الإجمالية من PIB	6.9%	7.18%

المصدر: بعلول نوفل، طلحي سماح (2020)، **مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 01، المجلد 15، الجزائر، ص 51 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139939 تاريخ الإطلاع 23-08-2021 التوقيت 22:45

يوضح الجدول متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي للجزائر خلال فترتين، فترة حقيقية (2000-2017) وفترة متوقعة (2017-2027)، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المساهمة المباشرة قدرت ب 4.7 مليار دولار، بنسبة لا تتجاوز 3.41%، أما المساهمة الإجمالية فقد حققت مبلغ 9.47 مليار دولار بنسبة 6.9% من إجمالي المساهمات للقطاعات الأخرى، وتعكس هذه النتائج دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية في الجزائر. حيث ازداد اهتمام الدولة بالقطاع السياحي إلا مؤخرا بعد أزمة انهيار أسعار المحروقات سنة 2014، لكونها تعتمد على قطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني، لذلك فإن إمكانية الاعتماد على قطاع السياحة في توليد الدخل القومي تبدو شبه مستحيلة على المدى القصير والمتوسط وهذا ما توضحه التوقعات المبينة في الجدول السابق، فخلال الفترة (2017-2027*) ستبقى المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الخام ضعيفة حيث قدرت نسبة 7.18% بمبلغ لا يتجاوز 14.83 مليار دولار، بمتوسط نسبة مساهمة مباشرة قدرت ب 3.75%.

ضعف ومحدودية مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، كما يرجع إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة نظرا لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأكثر أهمية، والذي تعتمد عليه الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، عكس الكثير من البلدان العربية الغير نفطية كالمغرب، تونس، الأردن، لبنان والتي تعتمد في تنميتها على القطاع السياحي بنسب مرتفعة، كما هو موضح في الجدول اللاحق.

ثالثا) الإيرادات السياحية

الجدول الموالي يوضح لنا نسب الإيرادات السياحية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية: لبنان، الأردن والمغرب خلال الفترة 2005-2015:

جدول (3-8): نسب إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية للفترة 2005-2015

السنوات	الجزائر	لبنان	الأردن	المغرب
2005	0.98	45.13	26.2	32.7
2006	0.69	37.67	29.58	35.54
2007	0.53	35.49	29.34	34.69
2008	0.58	28.6	27.87	29.08
2009	0.75	33.92	31.39	33.25
2010	0.53	38.72	34.43	30.23
2011	0.39	29.08	31.66	28.58
2012	0.39	36.56	35.81	26.26
2013	0.48	35.2	36.16	25.15
2014	0.55	36.26	36.26	24.15
2015	0.95	36.42	36.42	23.32

المصدر: بن مويزة مسعود (2018)، **دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية –إشارة لحالة الجزائر**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال(GJEB) Global Journal of Economic and Business، المجلد 04، العدد 03، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، ص 385

تاريخ الإطلاع 21-08-2021 التوقيت 21.30https://doaj.org/article/c0f54bcb224c4e1f82568f36a621314a

يوضح الجدول مدى تأخر الجزائر في هذا المؤشر مقارنة بلبنان والمغرب والأردن، بل أن نسبة مساهمة السياحة في الصادرات انتقلت من 0.98% إلى 0.39 سنة 2012 كأدنى نسبة انخفاض، ثم تذبذبت لتستقر عند معدل 0.95% فقط. فمن خلال الجدول نرى أن معدل مساهمة هذا المؤشر في الجزائر ضعيف بدرجة كبيرة، وهي سمة تعاني منها كل القطاعات في الجزائر لكون اقتصادها اقتصاد ريعي، في المقابل كانت نسبة صادرات لبنان قد فاقت 45.13% سنة 2005 لتستقر في معدل 36.42% وذلك للأوضاع المتقلبة للبلد من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية، أما بالنسبة للأردن فبلغت أقصى نسبة مساهمة لهذا المؤشر سنة 2015 بمعدل 36.42% بعد أن كان 26.2% في بداية سنة 2005 حيث شهد نموا تدريجيا وبتحسن ملحوظ مقارنة بلبنان، أما المغرب فعرفت انخفاضا متذبذبا في نسب إيراداتها السياحية من الصادرات حيث كانت محصورة ما بين 32.7% سنة 2005 كحد أقصى و23.32% كحد أدنى.

أما عند مقارنة الجزائر بنسب المساهمة للبلدان الثلاث، يوضح التأخر الكبير للجزائر في هذا المجال، إذ تعتبر الأردن، لبنان والمغرب وجهات سياحية دولية بامتياز، بينما تبقى الجزائر بعيدة في المؤشر وتحتاج إلى أكثر من تحسينات، وهو أمر واضح في وضعية القطاع السياحي بالجزائر رغم مجهودات الدولة في هذا المجال من صياغة سياسات وتحديد أولويات وخطط دعم مالي وهيكلي.

رابعا) الأثر على ميزان المدفوعات

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى إعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية أو دينية، فمثلا عوائد الحج للملكة السعودية تقدر سنويا بـ 20 مليار دولار، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة. والجدول الموالي يوضح حجم الإيرادات والنفقات السياحية للفترة المذكورة فيه:

جدول (3-9): حجم الإيرادات والنفقات السياحية للفترة 2001-2015

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	رصيد الميزان
2001	100	194	-94
2004	179	341	-162
2007	219	277	-158
2010	219	574	-355
2011	208	502	-294
2012	196	428	-232
2013	230	410	-180
2014	258	611	-353
2015	304	677	-373

المصدر: أمال حابس، **تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه في تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي-، الجزائر، 2017-2018، ص 206

من خلال استقراء الجدول أعلاه نلاحظ أن ما ينفق على القطاع السياحي يتضاعف تدريجيا ليصل إلى ضعف الإيرادات المحصلة منه مما يفسر العجز الدائم في رصيد الميزان، وهذا كذلك ما يسمى بنقص التدفقات المالية والذي يعود أساسا إلى ضعف وتيرة التوافد السياحي إلى الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا ما يترجمه الرصيد السلبي للميزان السياحي، وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- ✓ توجه الجزائريين بأعداد تفوق أعداد السياح القادمين إلى الجزائر؛
- ✓ ارتفاع أسعار الإقامة والإطعام...، مما يدفع بالجزائريين إلى اختيار وجهات سياحية أجنبية كتونس التي تعرض خدمات سياحية أقل ثمنا وأعلى جودة؛
- ✓ الظروف الأمنية والسياسية التي سبقت هذه الفترة (فترة العشرية السوداء في التسعينات)، وانعكاساتها على القطاع السياحي؛
- ✓ إنتشار الواسع للفساد الإداري.

خامسا) الميزان السياحي

كما يمكننا توضيح تطور الميزان السياحي للجزائر من خلال الشكل الموالي:

شكل (3-2): تطور الميزان السياحي خلال الفترة (2000-*2027)

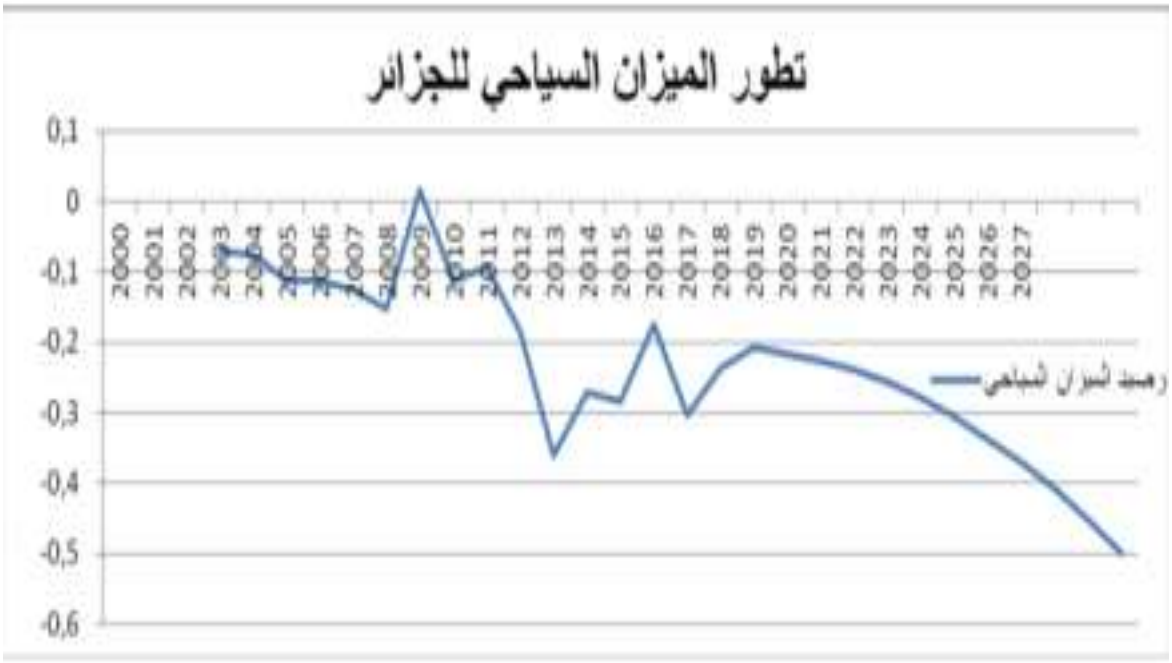

المصدر: بعلول نوفل، طلحي سماح (2020)، **مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 01، المجلد 15، الجزائر، ص 55

تاريخ الإطلاع 05-08-2021 التوقيت 20:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139939

من خلال الشكل (3-2) يتضح أن الميزان السياحي الجزائري يشكل رصيد سالب (عجز) طيلة الفترة (2000-2017)، مع ارتفاع طفيف جدا سنة 2009، كما أن توقعات آفاق 2027 تشير إلى تعميق هذا العجز واستمراره طيلة الفترة 2001-2015، وذلك يعود للأسباب السالفة الذكر، كما يجدر بنا الإشارة إلى أن تراجع أسعار المحروقات يشكل نزيف للعملة الصعبة، كما يزيد من فاتورة الواردات من الخدمات السياحية بدل دعم الصادرات وبذلك يؤثر سلبا على قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأخرى، أما عن السيناريو المتوقع لآفاق 2027 من خلال الشكل فإن الميزان السياحي من المحتمل أن يعرف تداعيات أكبر منها حاليا كنتيجة لتأثر اقتصاديات العالم بفيروس كورونا، انخفاض أسعار البترول في

السوق العالمية، الفساد وعدم التطبيق الجيد للاستراتيجيات والمخططات التنموية. فمثلا جائحة كورونا أدت إلى غلق الحدود الدولية في معظم دول العالم، تعليق الرحلات من وإلى كل هذه البلدان، ما أثر على القطاع السياحي بالسلب أكثر.

سادسا) تطور حجم الاستثمارات السياحية

يوضح الجدول التالي حجم المبالغ الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة 2012-2017 مع توقعات لآفاق 2027:

جدول (3-10): المبالغ الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2027
مبلغ الاستثمار	130	134.4	143.8	176.2	196.1	190.4	283.8
نسبة الاستثمار %	2.6	3.4	7.0	22.5	11.3	-2.9	4.1

المصدر: بن مرزوق نبيل، يدو محمد (2018)، **الاستثمار السياحي كآلية لتعزيز التنمية السياحية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، الجزائر، ص 135 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102364 تاريخ الإطلاع 14-08-2021 التوقيت 14:30

يوضح الشكل الموالي تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018:

شكل (3-3): تطور حجم الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

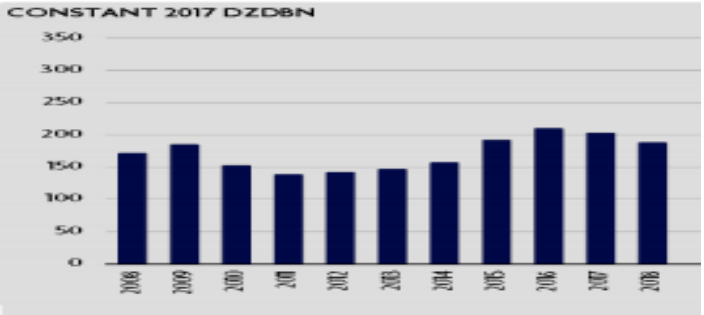

المصدر: مزواغي جيلالي، **تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال تنافسية القطاع في منطقة شمال افريقيا**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 01، المجلد 02، الجزائر، 2020، ص 536 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105905 تاريخ الإطلاع 10-08-2021 التوقيت 19:40

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن المبالغ الموجهة إلى الاستثمار في القطاع السياحي في تزايد مستمر منذ سنة 2012 حتى سنة 2016، حيث قدرت قيمة هذه المبالغ بـ 130 مليار دج ليصل إلى 196.1 مليار دج، ثم شهد انخفاضا سنة 2017 بنسبة 2.9% ليسجل قيمة 190.4 مليار دج وهذا نتيجة الإجراءات التي اتبعتها الحكومة سنة 2017 لا"سياسة التقشف" وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمار في القطاع السياح.

سابعا) توزيع الاستثمارات حسب كل قطاع

يعبر الجدول التالي نسب توزيع المشاريع الاستثمارية حسب اختلاف القطاعات، وكذا مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع للفترة (2002-2017):

جدول (3-11): تطور حجم المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع في الجزائر خلال الفترة 2002-2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	(مليون جزائري) دينار	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82
البناء	11031	17.44	1331679	9.31
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56
الصحة	1093	1.73	221383	1.55
النقل	29267	46.28	1164966	8.15
السياحة	**1266**	**2**	**1228830**	**8.59**
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.9
التجارة	2	0.00	10914	0.08
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05
المجموع	**63235**	**100%**	**14300664**	**100%**

المصدر: مرباح طه ياسين وآخرون (2020)، **الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 07، الجزائر، ص 346

تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 22:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147172

يتبين من الجدول أعلاه أن حجم المشاريع الاستثمارية السياحية تتمثل في 1266 مشروع بقيمة 1228830 مليون دينار جزائري، بما يعادل 2% من حجم المشاريع الكلية الاستثمارية في الجزائر نهاية الفترة 2017، وهو معدل ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى كقطاع النقل الذي عرف 29267 مشروع الذي يحوز على 46.28% من إجمالي المشاريع، وقطاع الصناعة الذي عرف 12698 مشروع تحت معدل 20.08%، وقطاع البناء الذي عرف 11031 مشروع بنسبة لا تتجاوز 17.44%، وهذا ما يوحي بضعف الاهتمام بالاستثمار السياحي في الجزائر وذلك بالرغم من حجم المبالغ الضخمة التي خصصت لترقية هذا القطاع فقد بلغ معدلها إلى 8.59% من إجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية.

2-5-3 المؤشرات الاجتماعية

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية لها آثار واسعة على المجتمع المستقبل للسياح الأجانب، فتم اختيار مؤشرين كميين يعكسان المساهمة الاجتماعية من جانب محاربة الفقر والبطالة، بغية رصد مساهمة قطاع السياحة وفعاليته في تحقيق التنمية الاجتماعية للجزائر.

أولا) مساهمة السياحة في التشغيل

تعتبر العمالة من أهم الآثار السوسيو-اقتصادية للسياحة نظرا لأن القطاع السياحي يتوفر على إمكانيات هائلة لخلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتفوق قدرته على التشغيل القطاعات الأخرى، وبذلك فهو يعالج مشاكل اجتماعية (فقر وبطالة)،لكن هذا كله متوقف على مدى كفاءة النشاط السياحي ومدى رواجه وفعاليته.

والجدول الموالي يوضح لنا حجم العمالة التي وفرتها القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2017:

جدول (3-12): توزيع مناصب الشغل حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 2002-2017

الفرع الصناعي	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	55240	4.49
البناء	242428	19.68
الصناعة	538558	43.73
الصحة	258558	2.11
النقل	158780	12.89
السياحة	**77158**	**6.26**
الخدمات	125014	10.15
التجارة	4100	0.33
الاتصالات	4348	0.35
المجموع	**1231594**	**100%**

المصدر: مرباح طه ياسين وآخرون (2020)، **الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 07، الجزائر، ص 346

تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 22:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147172

بالنظر إلى مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة، فقد بلغت عدد المناصب التي وفرها هذا القطاع خلال الفترة 2002-2017 قد بلغ حوالي 77158 منصب عمل مباشر وغير مباشر بنسبة 6.26% مقابل 43.73% في قطاع الصناعة، والذي يحوز على ما يقارب نصف عدد مناصب الشغل في الجزائر لاعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد يقوم على صناعة المحروقات كقطاع رئيسي في الاقتصاد، وكذا حيازة قطاع البناء على ثاني أعلى نسبة في توفير مناصب شغل بنسبة لم تتجاوز 19.68% بـ 242428 منصب شغل نتيجة زيادة المشاريع والاستثمارات في هذا القطاع، يليها قطاع النقل بمعدل 12.89% حيث وفر هذا القطاع 158780 منصب شغل نهاية هذه الفترة وتعود زيادة كمناصب الشغل في هذا القطاع إلى سياسة الدولة لتمويل المشاريع الصغيرة، حيث اتجه معظم الشباب إلى قطاع النقل لما له من مزايا حيث لا يتطلب بذل

جهد كبير مقارنة مع الفلاحة مثلا، حيث استفادت فرنسا من ذلك بتصديرها كميات كبيرة من السيارات للجزائر، وساعد ذلك في إحياء الاقتصاد المتدهور لفرنسا.

والجدول الموالي يوضح لنا مساهمة السياحة في التشغيل والعمالة بالجزائر للفترة 2010-2018 وآفاق سنة 2028:

جدول(3-13): مساهمة السياحة في التشغيل والعمالة

(الوحدة: ألف عامل)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة %	2.5	2.55	2.8	2.9	2.7
إجمالي العاملين	539.4	535.4	583	634.5	604.4
السنة	2015	2016	2017	2018	2028*
النسبة %	2.9	2.8	2.9	3	3.1
إجمالي العاملين	628.3	670.5	678.5	685	848

المصدر: بن مرزوق نبيل، يدو محمد (2018)، **الاستثمار السياحي كآلية لتعزيز التنمية السياحية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، الجزائر، ص 134

تاريخ الإطلاع 15-08-2021 التوقيت 15:50 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102364

الجدول أعلاه يوضح لنا نسبة وعدد العاملين في قطاع السياحة خلال الفترة 2010-2028، حيث تلعب السياحة دورا كبيرا في المجتمع لاسيما من خلال توفير مناصب الشغل، حيث أن البطالة تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تسعى الكثير من الدول إلى تجاوزها، فمن خلال استنطاق أرقام الجدول نجد أن مساهمة قطاع السياحة في التشغيل شهدت ارتفاع ملحوظ حيث كانت نسبة العمالة في هذا القطاع لا تفوق 2.5% بـ 539.4 ألف عامل سنة 2010، لتبلغ ما يساوي 685 ألف عامل سنة 2018 بنسبة 3%، ليسجل قطاع السياحة زيادة في العمالة بنسبة تقارب 26.99%، لتسجل التوقعات حوالي 848 ألف منصب شغل لسنة 2028 وذلك بسبب التسهيلات التي قدمتها الجزائر من برامج دعم التشغيل وكذا برامج تنمية قطاع السياحة.

ثانيا) الصحة

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات التي تهم المجتمع، حيث أنه من أهم المؤشرات التي يجب الالتفات لها ومحاولة العمل على تحسينها، والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الموجهة للقطاع الصحي بالمقارنة مع العديد من القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2002-2017:

جدول (3-14): تطور حجم المشاريع الاستثمارية لقطاع الصحة مقارنة ببعض القطاعات للفترة 2002-2017

القطاع	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
السياحة	1266	2	77158	6.26
النقل	29267	46.28	158780	12.89
الصحة	1093	1.73	258558	2.11
الصناعة	12698	20.08	538558	42.73
التجارة	2	000.	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	4348	0.35

المصدر: مرباح طه ياسين وآخرون (2020)، **الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 07، الجزائر، ص 346

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147172 تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 22:30

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصحة والسياحة قد استفادت من عدد مشاريع ضئيل بالمقارنة بقطاع النقل والصناعة خلال الفترة 2002-2017، لكنها كبيرة جدا مقارنة بقطاع التجارة والخدمات، حيث بلغ عدد المشاريع لقطاعي الصحة والسياحة بـ 1093 و1266 على التوالي بنسب 1.73% و2% على التوالي من مجموع المشاريع في كل القطاعات الاقتصادية، مما يؤكد إهمال هذين القطاعين من قبل الحكومة وذلك راجع لعدة أسباب منها الفساد الحكومي ونهب أموال الدولة، تركيز الدولة على تنويع الصادرات ما يفسر ارتفاع عدد المشاريع في القطاع الصناعي ومنه زيادة مناصب الشغل في هذا القطاع، استحواذ قطاع النقل على نسبة كبيرة من مشاريع دعم تشغيل الشباب وهذا ما يفسر ارتفاع عدد مناصب الشغل في هذا القطاع.

ثالثا) نصيب الفرد من الدخل السياحي

تساهم السياحة في تحقيق الإيرادات بالعملة الصعبة والتي تساهم بدورها في تكوين دخل قومي، فهي تساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتساهم في القضاء على مشكلة الفقر والبطالة، غير أن نسبة هذه المساهمات تختلف من بلد إلى آخر نتيجة لعدة عوامل منها ارتفاع عدد السكان، والجدول الموالي يوضح لنا نصيب الفرد من الدخل السياحي خلال الفترة 2008-2016:

جدول (3-15): نصيب الفرد من الدخل السياحي للجزائر (2008-2016)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي، الأسعار الحقيقية)

السنوات	الناتج السياحي	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج السياحي
2008	9238.21	34860715	0.000265
2009	10683.9	35465760	0.000301
2010	9852.49	36117637	0.000273
2011	9489.16	36819558	0.000258
2012	9789.2	37565847	0.000261
2013	10559.5	38338562	0.000275
2014	10185.9	39113313	0.000260
2015	10959.4	39871528	0.000275
2016	11400,2	40606052	0.000281
المتوسط	**10239.77**	**37639885**	**0.000272**

المصدر: بعلول نوفل، طلحي سماح (2020)، **مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 01، المجلد 15، الجزائر، ص ص 60-61 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139939 تاريخ الإطلاع 23-08-2021 التوقيت 18:30

يبين الجدول أعلاه تطورات نصيب الفرد من الدخل السياحي في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 بالقيم الحقيقية، وبالتمعن في أرقام الجدول يتضح أن نصيب كل فرد جزائري من العائدات السياحية عرف تذبذبا وعدم استقرار خلال هذه الفترة حيث سجل قيم متدنية جدا إذ أن أقصى قيمة لها لم تتجاوز 301 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 301، وهذا يعني أن عائدات السياحة في الجزائر لم ترتقي إلى أن تساهم في تحسين حياة الأفراد أكثر.

رابعا) تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر

لقد تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة التي تلت العشرية السوداء وعدم الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد خلال فترة التسعينات، ويوضح هذا التطور من خلال الجدول التالي:

جدول (3-16): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	عدد السياح	%	السنوات	عدد السياح	%
2000	865984	-	**2010**	2070496	8.31
2001	901416	4.09	**2011**	2394887	15.66
2002	988060	9.61	**2012**	2634056	9.98
2003	1166287	18.03	**2013**	2732731	3.74
2004	1233719	5.78	**2014**	2301373	-15.78
2005	1443090	16.97	**2015**	1709994	-25.96
2006	1637582	13.47	**2016**	2039444	19.26
2007	1743084	6.44	**2017**	2450785	20.16
2008	1771749	1.64	**2018**	2657000	8.41
2009	1911506	7.88			

المصدر: مرباح طه ياسين وآخرون (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 340

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147172 تاريخ الإطلاع 16-08-2021 التوقيت 20:50

من خلال بيانات الجدول أعلاه يمكننا الاستنتاج بأن حركة السياح الوافدين إلى الجزائر عرفت نموا متواصلا خلال الفترة 2000-2013، حيث كان عدد السواح 865984 سائح بداية الفترة، ثم ارتفع ليحقق أعلى مستوياته سنة 2013 بعدد 2732731 سائح أي نهاية هذه الفترة سجلت زيادة إجمالية تقدر بأكثر من الضعفين مقارنة ببداية الفترة، لتتناقص في السنوات التي تليها بسبب الأزمة البترولية أنفة الذكر لتسجل تناقصا لعدد السياح سنة 2015 بنسبة 25.96% ، لتعود بالارتفاع سنة 2018 بعدد 2657000 سائح ما يترجم تحقيق بعض مساعي الدولة في تطوير العرض السياحي باتجاه السوق السياحية الدولية، وجعلها مركزا للجذب السياحي الأورو-متوسطي من خلال تطبيقها للمخططات التنموية للقطاع السياحي، حيث أن زيادة توافد السياح إلى الجزائر يعمل على ترقية المجتمع وزيادة الوعي الثقافي من خلال التكنولوجيا التي ينقلها السياح الأجانب من الدول المتقدم والنامية إلى الجزائر.

خلاصة:

يعتبر الاستثمار السياحي كأحد البدائل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، لهذا سعت الجزائر لتنمية القطاع السياحي باعتبار أنها تتربع على مساحة كبرى سمحت لها بالتمتع بمختلف المقومات الطبيعية التاريخية والثقافية، والتي ساهمت في تنوع مصادرها السياحية حيث تعتبر بمثابة محفزات للاستثمار السياحي بالدولة. لهذا سعت الجزائر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر ترقية القطاع السياحي وذلك لما يحمله هذا القطاع من ثروات طبيعية وبشرية تسمح له بتحقيق أفضل النتائج المتوقعة.

حيث عملت الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من مجموعة الإستراتيجيات والبرامج الموضوعة، فسنت قوانين تحث على تحقيق التنمية المستدامة، وأخرى تعمل على ترقية القطاع السياحي وتقديم الكثير من المحفزات الاستثمارية في هذا القطاع، وصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT (أفاق 2030)، والذي يقوم برسم خطة مستقبلية لتنمية السياحة المستدامة في الجزائر بما يتوافق والمؤشرات العالمية للتنمية، وذلك من خلال وضع مجموعة من الأهداف للإنعاش السريع والمستدام للقطاع السياحي، حيث حقق هذا الأخير أرقام جيدة مقارنة بالعشرية الأخيرة من القرن الماضي، ناهيك عن الظروف التي عاشتها البلاد ولا زالت تعيشها والتي أولدت العديد من المعيقات التي كانت وما زالت تحول دون تحقيق عملية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر.

خاتمة

خاتمة

تعد السياحة أحد النشاطات الاقتصادية ذات التطور والنمو السريع، حيث شهدت تطورا مذهلا على مدى العقود الأخيرة بسبب التطور التكنولوجي والاقتصادي، لاسيما في قطاع الصناعة والنقل وجل القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى الزيادة في ساعات الراحة والعطل لدى الأفراد. ومنه فقد أصبح الاستثمار في هذا القطاع من الأولويات التي تراهن عليها أغلبية الدول في طريقها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الصورة القديمة للسياحة قد تطورت هي الأخرى من كونها نشاط ترفيهي للإنسان فقط لتصبح قطاع إنتاجي.

إن الارتقاء بالسياحة يفرض علينا إدخال مبادئ التنمية المستدامة ضمن أولوياتها، حيث تعتمد تلك التنمية على الاستغلال الأمثل والعلمي للموارد من أجل تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية.

رغم امتلاك الجزائر لمقومات طبيعية ومناخية هائلة حيث تسمى بالبلد القارة لتربعها على العديد من الأقاليم ذات التضاريس المختلفة جدا، كامتدادها على شريط ساحلي وطول 1200كلم، هضاب وسهول ذات غطاء نباتي متنوع، صحراء ذات رمال ذهبية، وهذا نادرا ما نراه يجتمع في بلد واحد، كل هذا دون صرف النظر عن تاريخها الحضاري والثقافي والمعالم الأثرية التي تؤهلها لأن تحتل الصدارة على الأقل في مستوى قارة إفريقيا وأن تكون وجهة سياحية بامتياز، لكن كل هذا لم يسمح للقطاع السياحي في الجزائر بتقليص النقائص التي يعاني منها مقارنة بالدول الجوار كالمغرب مثلا حيث لا تمتلك ما تمتلكه الجزائر من موارد سياحية لكن القطاع السياحي فيها جد متطور ويعمل كمحرك جد فعال في دعم اقتصادها حيث تقدم سياحة عالية الجودة وبأسعار تنافسية، عكس الجزائر حيث لم يرقى هذا القطاع بعد إلى أن يكون بديلا لقطاع المحروقات وذلك لاعتباره أحد القطاعات الثانوية غم كل البرامج والإستراتيجيات التي بذلتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي، وأهم هذه البرامج المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لآفاق SDAT والذي يعمل على أساس ترقية ودعم الاستثمار السياحي وإحياء السياحة في الجزائر.

النتائج:

بعد دراسة الموضوع محل الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه، تمكنا من استنتاج ما يلي:

- ✓ عرف مصطلح التنمية المستدامة تطورا كبيرا حيث مر بعدة محطات قبل بروزه إلى العلن بهذا المصطلح، واعترف به رسميا سنة 1989 من قبل لجنة BRANDTLAND والجمعية العامة للأمم المتحدة، واتفقت التعاريف على أن التنمية المستدامة هي تنمية تهدف تركز على تحقيق حاجيات الأفراد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بصفة عقلانية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة وتدرج البعد البيئي في إطار القيام بهذه التنمية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تواجه الجزائر مجموعة من التحديات التي تحول دونها ودون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على وضع إطار قانوني ومؤسساتي خاص بها صارم، تهدف منخلاله إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية ا ولاجتماعية والصحية للمواطن وصون بيئته.
- ✓ تهدف عملية التسويق في القطاع السياحي إلى تحقيق سمعة طيبة وتوفير خدمات سياحية وكذا تحقيق نسب معينة من التدفق السياحي من أجل زيادة الدخل السياحي والحركة السياحية، وتتم هذه العملية من خلال تعزيز عناصر جذب السياح، حيث تلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في عملية جذب السياح من موقع جغرافي استراتيجي، مناخ جيد ومعتدل، توفر الشواطئ والمسطحات المائية المختلفة، وكذا اختلاف الثقافات والديانات في المنطقة السياحية وتوفرها على الآثار التاريخية يستقطب الكثير من الهواة المحبين للآثار وللمدن القديمة الأثرية،

كمدن إيطاليا (روما، إيطاليا..)، الأهرامات الفرعونية بمصر، الآثار الرومانية بمختلف مدن الجزائر، صور الصين العظيم، والعديد من الأماكن الأثرية الأخرى وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- ✓ بالرغم من زيادة عدد المشاريع الموجهة إلى القطاع السياحي بالجزائر إلا أن هذا القطاع لم يعرف نموا كبيرا، حيث سجلت أرقامه نسب نمو منخفضة جدا بالمقارنة مع قطاع الصناعة وقطاع النقل، وهذا يعود إلى الاهتمام بالقطاع السياحي بنسبة عالية جدا لاعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يقوم على قطاع صناعة واستخراج البترول والغاز، كما وأن الاستثمار في هذا القطاع يواجه الكثير من المعيقات والتي تحول دون تطور أرقامه، كالعوائق التي تصيب الجانب المالي منها نقص التحفيز قلة رؤوس الأموال والشروط الثقيلة التعجيزية التي يواجهها المستثمرين في هذا القطاع، مشاكل تسيير العقار السياحي من قبل السلطات، ضعف نوعية النقل والبنى التحتية، نص في تأهيل اليد العاملة في هذا المجال، كل هذا بالإضافة إلى الكثير من العوائق الأخرى من عوائق تشريعية كعدم استقرار القوانين والسياسات الموضوعة، العوائق التنظيمية والإدارية والتكنولوجية، وهذا ما يفند الفرضية الثالثة.
- ✓ تبنت الجزائر استراتيجية لتنمية قطاع السياحة نظرا لما تملكه من مؤهلات وإمكانيات، تهدف من خلالها إلى تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي وجعله أكثر جاذبية داخليا وخارجيا، ومن أجل ذلك بادرت الجزائر إلى صياغة المخطط التوجيهي للسياحة SDAT أفاق 2030 بأهدافه وآلياته ليضع مخطط يتم على أساسه النهوض بصناعة السياحة الجزائرية بصورة متميزة ذات جودة عالية وذلك لضمان موارد مستدامة تستفيد منها الأجيال المتعاقبة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.
- ✓ بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة من خلال مخططات واستراتيجيات الأفاق المستقبلية، وعلى ضوء أهداف التنمية المستدامة لغاية 2030، إلى إدراج سياسة جديدة للتنمية السياحية من طرف قطاع السياحة والتي من خلالها تصبو إلى تثمين المنتج السياحي الجزائري ومضاعفة الاستثمار في مشاريع سياحية توازن بين تحقيق الطموحات والخطط المأمولة مع ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة.
- ✓ الفساد الإداري وغياب الشفافية في الإدارات الجزائرية أدى إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاع السياحي، نظرا للصعوبات والعراقيل التي يتعرضون إليها.
- ✓ تدني وضعف قيمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادي للبلاد، ويظهر ذلك من واقع إيرادات هذا القطاع، ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ لا زال القطاع السياحي متأخرا، وعدم التمكن إلى حد الآن من إحيائه كبديل لقطاع المحروقات بسبب الظروف الاقتصادية التي آلت إليها البلاد في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط.
- ✓ تأخر كبير في انجاز المشاريع الموجهة للقطاع السياحي وتجاوز الآجال المحددة لها، وبالتالي هناك نقص في الهياكل والمنشآت السياحية التي تلبي الطلب السياحي المحلي والدولي.

التوصيات:

- ✓ إنعاش التسويق السياحي وتنظيمه بما في ذلك برامج التوعية الرسمية، والعمل على إدخال وسائل الاتصال والإعلام الحديثة كالانترنيت في العملية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج والترويج لها؛
- ✓ تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحية، وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في هذا القطاع؛
- ✓ توسيع برامج التنمية السياحية الحالية وأهدافها والعمل على التطبيق الجيد لها، مع التركيز على تنمية سوق سياحية داخلية ترضي رغبات السياح الجزائريين والأجانب على سواء؛
- ✓ اعتبار التدريب والتكوين السياحي، نشر الوعي الثقافي والسياحي في أوساط المواطنين عناصر لازمة للقيام بعملية التنمية السياحية، والعمل على إنشاء المزيد من مراكز التدريب والتعليم السياحي الفندقي؛
- ✓ مراجعة الأسعار المطبقة للخدمات السياحة، من أهمها الأسعار المطبقة في الفنادق وأسعار النقل خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري؛
- ✓ تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية، مع تقليل الإجراءات الأمنية في التعامل مع السياح، والتركيز في خطط التسويق السياحي على عنصر التحسن الأمني المسجل؛
- ✓ العمل على السيطرة على العوامل والمتغيرات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب السياحي بكل أنواعها، والتأثير عليها وفقا للاتجاه الذي يمكن من تنمية عدد السياح الداخلين للجزائر والتقليل من عدد الجزائريين المتوجهين للخارج؛
- ✓ تسهيل مهام الباحثين والمخططين السياحيين، من خلال توفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصائيات السياحية تكون شاملة لمعظم المؤشرات التي يحتاجها هذا النوع من الدراسات القياسية لضمان نتائج أكثر دقة وأكثر تفسيرا للواقع.
- ✓ الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر بشكل مستدام، والاستفادة من تجارب غيرها من الدول الناجحة في مجال السياحة ؛
- ✓ ترقية المنتوج السياحي المحلي إلى المستوى الذي يجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية؛
- ✓ توجيه وسائل الإعلام والإشهار إلى خدمة القطاع السياحي، وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات والمنتديات وإنشاء الدوريات المتخصصة، الكتب، الأفلام، الجرائد والإنترنت لإمكانية التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وإيصاله إلى السياح عبر هذه القنوات التسويقية داخل الوطن وخارجه.
- ✓ الاهتمام بالإرشاد السياحي خاصة في المناطق الصحراوية، من خلال إعداد مرشدين سياحيين وطنيين وتأهيلهم لرفع مستواهم المهني حسب متطلبات السياحة العصرية، للمساهمة في تنمية المنطقة وتطويرها سياحياً، من خلال المعلومات التاريخية والجغرافية والحضارية، التي يتم تقديمها وفق منهجية علمية تعمل على التعريف بالمنطقة حضارياً، وتبرز الجوانب السياحية المتعددة والمتنوعة في مناطق الجنوب الجزائري.

خاتمة

آفاق البحث:

على الرغم من أننا حاولنا الإلمام بكل الجوانب المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، إلا أنه هناك بعض الجوانب التي لم نتطرق إليها والتي قد تشكل منافذ أخرى من أجل البحث والدراسة، نذكر منها:

1) مساهمة الاستثمار السياحي في دعم التنمية السياحية المستدامة.
2) دور الاستثمارات السياحية في تطوير مناطق التوسع السياحي في الجزائر.
3) مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الترويج للسياحة في الجزائر.
4) مصادر تمويل الاستثمارات السياحية وسبل تفعيلها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

I-المعاجم والقواميس :

أحمد مختار عمر(2008): معجم اللغة العربية المعاصر، معجم عربي-عربي، عالم الكتب القاهرة للنشر والتوزيع، 2009.

II-قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين(2017)، **التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها sustainabledevelopment**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
2) أحمد جابر بدران(2007)، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية، الجيزة، مصر
3) إسماعيل الدباغ، إلهام خيضر شبر(2015)، **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل** إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4) بومدين طاشمة (2016)، **التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
5) الجلاد أحمد (2003)، **التنمية والإعلام السياحي المستدام**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، مصر.
6) حامد أحمد الريفي (2018)، **التنمية المستدامة العربية رؤية للتكامل الإقليمي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
7) خالد مصطفى قاسم (2010)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
8) خبابة عبد الله (2013)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
9) خلفان حمد عيسى (2016)، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10) د.ن، **قانون الاستثمار النص الكامل للقانون وتعديلاته مدعم بالنصوص التكميلية**، برتي للنشر، طبعة خاصة، 2010-2011.
11) دريد محمد أحمد (2016)، **الإستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات**، أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12) دريد كامل آلشيب (2009)، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
13) رواشده أكرم عاطف (2008)، **السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات "**،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن.
14) الزعبي علي فلاح (2013)، **التسويق السياحي والفندقي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

15) زياد رمضان (2005)، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان الأردن.

16) سردار عبد الرحمن سيف (2015)، **التنمية المستدامة Sustainabledevelopment**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17) شعبان عبده عبير، عبد الرؤوف القفاش سحر (2013)، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر التلوث البيئي التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

18) شنبي صورية، بن لخضر السعيد (2019)، **البحث والتطوير لتحقيق التنمية السياحية المستدامة حالة الريادة العالمية (فرنسا)**، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر.

19) صلاح عباس (2010)، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر.

20) طاهر حيدر حردان (2009)،**أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

21) عبد الغفار هناء (2002)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا**، بيت الحكمة، بغداد العراق.

22) عبيدات محمد (2005)،**التسويق السياحي مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر،عمان، الأردن.

23) عبيدة عبد السلام حسنات (2017)، **أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

24) عبير عبد الخالق (2014)، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

25) عثمان محمد غنيم، أحمد أبو زنط ماجدة (2007)، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء، عمان، الأردن.

26) عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان (2002)، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

27) عداد رشيدة (2019)،**التسويق السياحي مفاهيم أساسية**، ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر.

28) علي سيد إسماعيل (2019)، **إستراتيجية تسويق السياحة في مصر وثقافة التعامل مع السائح (دراسة أيدولوجيات الاقتصاد الإسلامي)**، دار حُميثرا للنشر القاهرة، مصر.

29) عمر بن لخضر خلفاوي (2016)، **التنمية المستدامة للمنظمات –جودة بيئة وصحة وسلامة مهنية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

30) غربي محمد (2014)، **التكامل العربي**، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان.

31) الفاعوري أسامة صبحي (2006)، **الارشاد السياحي بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

32) الفرّاجي هادي أحمد (2015)، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.

33) قادري محمد الطاهر السائحي، جعيد البشير عبد المؤمن(2018)، **التنمية المستدامة وآلية الحكم الصالح – الرشادة-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

34) قاسم نايف علوان (2009)،**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

35) القريشي مدحت (2007) ، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

36) ماجد احمد عطا الله (2011)،**إدارة الاستثمار**، أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

37) مثنى طه الحوري (2000)، **اقتصاديات السفر والسياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن عمان.

38) محمد إمام الأنصاري آسيا، إبراهيم خالد عواد (2002)، **إدارة المنشآت السياحية**، دار الصفاء، عمان، الأردن.

39) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2001)، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

40) مروان شموط، كنجو عبود كنجو (2008)، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.

41) مصطفى يوسف كافي (2015)،**اقتصاديات النقل السياحي**، رسلان للطبع والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.

42) مصطفى يوسف كافي (2016)،**فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

43) مصطفى يوسف كافي (2017)، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر.

44) موفق عدنان عبد الجبار الحميري (2010)، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

45) ميريام محمود وآخرون (2015)،**إدارة الاستثمار**، الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن.

46) نائل موسى محمود سرحان (2011)،**مبادئ السياحة** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن.

47) نزار عوني اللبدي نزار (2015)، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة لنشر، عمان، الأردن.

48) نسيسة فاطمة الزهراء وآخرون (2019)، **الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، ألفا للوثائق للنشر، قسنطينة الجزائر.

49) يسري دعيس (2008)، **البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول**، البيطاش سنتر، الجزء01، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات.

أ /الأطروحات.

1) حابس أمال، **تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه في تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي-، الجزائر، 2017-2018.

2) العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2010-2011.

3) عميش سميرة، **دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014-2015.

4) قرزيز أنوار، **استراتيجيات الاتصال التسويقي وأثرها في تنمية السياحة المستدامة**، أطروحة دكتوراه في الإستراتيجية والتسويق – الإتصال، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019-2020.

5) لخضر بن علية، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.

6) لخضر بن علية، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017-2018،

7) محصول سعيد، **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر 2002-2012**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.

8) معتصم محمد إسماعيل (2015)، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريَّة نموذجا)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الإقتصاد ، كلية الإقتصاد ،جامعة دمشق، سوريا.

ب/ المذكرات.

1) بقاش وليد، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011-2012.

2) بن بكاي أمال، **التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية -حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا-**، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع السياسي، قسم علم الإجتماع، كلية العموم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2016-2017.

3) بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.

4) حماش وليد، **تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

5) زواوية أحلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ،2012-2013.

6) سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير في إستراتيجية، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

7) عبدو مصطفى، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة، حالة الجزائر 1995-2006**، رسالة ماجستير في تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007-2008.

8) عمارة منال، **أخلقة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال كخيار إستراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014-2015.

9) مشري حم الحبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010.

10) هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير في النقود المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006،

11) هرموش منى، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010.

12) وزاني محمد، **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر "دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة –حمام ربي-"**، مذكرة ماجستير في تسويق الخدمات، قسم العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2010-2011.

ثالثا: المجلات والجرائد:

1) بالعيد محمد يونس عبد الرحمان وآخرون (2020)، **أسس التنمية السياحية المستدامة بالتطبيق على الواحات الشمالية في ليبيا**، مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد 07، المجلد 07، جامعة المنصورة، مصر .

تاريخ الإطلاع 22-06-2021 التوقيت 10:44 https://mkaf.journals.ekb.eg/article_123272_18461

براك سامي فؤاد، رجال السعدي (2019)، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر منذ 2001**، مجلة العلوم الإنسانية الجامعة أم البواقي، العدد 02، المجلد 06، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 20:10 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/110755

بعلول نوفل، طلحي سماح (2020)، **مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 01، المجلد 15، الجزائر.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/139939

2) بلقاسم رابح (2015)، **تخطيط وتحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة دراسة وضع الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 08، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 16:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19316

3) بن حسان حكيم، سعدي فيصل (2018)، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد 06، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 23-06- 2021 التوقيت 17:40 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80385

4) بن خالد عبد الكريم، زهار جمال (2019)، **السياحة والتنمية المستدامة واستراتيجيات النهوض بها في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية-دورية دولية علمية محكمة، العدد 09، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

5) بن طلحة صليحة، حمداني موسى (2015)، **طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، العدد06.

تاريخ الإطلاع 22-06-2021 التوقيت 20:20 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112908

6) بن مرزوق نبيل، يدو محمد (2018)، **الاستثمار السياحي كآلية لتعزيز التنمية السياحية في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 04، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 11:20 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102364

7) بن مرزوق نبيل، يدو محمد (2018)، **الاستثمار السياحي كآلية لتعزيز التنمية السياحية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد07، المجلد04، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 13-08-2021 التوقيت 11:45 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102364

8) بن منصور موسى (2017)، **الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

تاريخ الإطلاع 21-06-2021 التوقيت 21:55 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17848

9) بن مويزة مسعود (2018)، **دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية –إشارة لحالة الجزائر**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال Global Journal of Economic and Business (GJEB)، المجلد 04، العدد 03، مركز رفاد للدراسات والأبحاث.

تاريخ الإطلاع 07-08-2021 التوقيت 23.02 https://doaj.org/article/c0f54bcb224c4e1f82568f36a621314a

10) بوحديد ليلى (2019)، **دور الاستثمار السياحي في تطور السياحة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة باتنة الجزائر، العدد 21، المجلد 15.

تاريخ الإطلاع 20-07-2021 التوقيت 14:40 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101769

11) بوخبزة فوزية، بن عطة محمد (2021)، **إستراتيجية تحقيق تنمية سياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 في الجزائر**، مجلة الحوكمة: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 03، جامعة غليزان، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 07-08-2021 التوقيت 15:50 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147836

12) حابس أمال، زرقين عبود (2018)، **الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق) –دراسة تحليلية للفترة 2008-2016**، مجلة الحقيقة، العدد 43، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 10-08-2021 التوقيت 14:45 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53556

13) حسيب سهيلة، لطرش جمال (2018)، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 02، جامعة جيجل، الجزائر.

http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/Namaa/article/view/587

تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 19:45

14) حسين الأمين شريط (2020)، **واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تنميته**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 01،المجلد 04، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

شوهد 21-06-2021 13:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/116346

15) حليمي حكيمة (2016)، **السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية "إستراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح"**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر،

تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 12:55 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10340

16) حناشي راوية وآخرون (2017)، **الاستثمار السياحي في الجزائر: بين الواقع والآفاق**، مجلة الأورومتوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، العدد01، المجلد 01، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 14-08-2021 التوقيت 15:40 https://www.semanticscholar.org

17) خطير نعيمة (2014)، الاستثمار في السياحة البيئية كإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة دراسة نظرية للمبادئ وسبل التطبيق، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، الجزائر.

شوهد 25-06-2021 على 14:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/442

18) رابحي لخضر، بن يكن عبد المجيد (2018)، **الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، جامعة الوادي، الجزائر

. تاريخ الإطلاع 2021/06/22 التوقيت 19:15 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3384

19) زايد مراد، خويلدات صالح (2018)، **الاستثمار السياحي ...تحليل الوضع الدولي والصعوبات البيئية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 5 ،المجلد 7، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 22-06-2021 التوقيت 15:30 https://search.mandumah.com/Record/926899

20) زعرور نعيمة، السبتي وسيلة (2018)، **عوامل الجذب السياحي في الجزائر**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 14-08-2021 التوقيت 19:25 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106041

21) سعيدي يحي، العمراوي سليم (2013)، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية –حالة الجزائر-**،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتضادية، العدد 36 ،العراق.

تاريخ الإطلاع 13-08-2021 التوقيت 15:40 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82764

22) صالح السعيد، عبدلي هالة (2018)، **دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 20-06-2021 التوقيت 15:00 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80946

23) عابي وليد، سراي صالح (2020)، **أداء بيئة الأعمال في الجزائر ودوره في تنشيط الاستثمار السياحي –دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، المجلد 13، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 14:45 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122480

24) عبد الرزاق مولاي لخضر عبد الرزاق، بورحلي خالد (2016)، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 25-07- 2021 التوقيت 20:22https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51732

25) عماري عصام، بوعناقة السعيد (2018)، **رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 بين الواقع والآفاق**، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 07، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 08-08-2021 التوقيت 09:50https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53514

26) قانون رقم 03-01 مؤرخفي 17 فيفري (2003)، **المتعلقب التنمية المستدامة للسياحة**،الجريدة الرسمية، العدد 11،المؤرخةفي 19 فيفري 2003.

تاريخ الإطلاع :23-06-2021 التوقيت : 18:31 https://www.democraticac.de/?p=61192

27) قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة (2018)، **واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، المجلد 07، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 21-06-2021 التوقيت 18:40https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61662

28) لخضاري نسيمة واخرون (2020)، **واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة"ولاية المسيلة"**، مجلة البدائل الإدارية والإقتصادية ،العدد 01، المجلد 02 ، الجزائر.

شوهد 24-06-2021 على 17:00https://revues.imist.ma/index.php/AME/article/view/19453/0

29) لعفيفي الدراجي، أولاد زاوي عبد الرحمن (2018)، **التنمية السياحية المستدامة رهان الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 52 .

شوهد 24-06-2021 على 20:25https://www.asjp.cerist.dz/en/article/72039

30) مرباح طه ياسين وآخرون (2020)، **الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 10، المجلد 07، الجزائر.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147172 تاريخ الإطلاع 12-08-2021 التوقيت 22:30

31) مزواغي جيلالي، **تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال تنافسية القطاع في منطقة شمال إفريقيا**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 01، المجلد 02، الجزائر، 2020.

تاريخ الإطلاع 10-08-2021 التوقيت 19:40 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105905

32) مهمل عادل أمين (2019)، **دور الاستثمار السياحي الفندقي في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، المجلد 03، الجزائر .

تاريخ الإطلاع 25-07-2021 التوقيت 21.30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104696

33) نايلي إلهام (2019)، **الاستثمار السياحي في الجزائر بديل لتمويل التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، المجلد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر.

تاريخ الإطلاع 21-07-2021 التوقيت 13:30 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91926

34) نجار حياة (2017)، **واقع وآليات تمويل الاستثمارات السياحية ودورها في تطوير الصناعة السياحية بالجزائر**، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 01، المجلد 01، الجزائر .

http://www.univ-jijel.dz/revue/index.php/rpe/article/view/889

تاريخ الإطلاع 02-07-2021 التوقيت 11:30

35) يحياوي خديجة (2017)، **قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025**، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر.

تاريخ الإطلاع 13-08-2021 التوقيت 22:20 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53643

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات.

1) أحمد تي ومن معه (2020)، **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر –الأبعاد والتحديات بجامعة الشهيد حمه لخضر يومي 04-05 فيفري، الوادي، الجزائر.

2) الأخضر بن عمر (2020)، **التنمية المستدامة: أبعادها ومؤشرات قياسها-قراءة اقتصادية**، وورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر – الأبعاد والتحديات بجامعة الوادي يومي 04-05 فيفري، الجزائر.

3) بالي حمزة وآخرون (2020)، **انعكاس التنمية المستدامة على جودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات يومي 04-05 فيفري بجامعة الوادي، الجزائر.

4) بوالملح منيرة، بوسعدي إلهام (2014)، **إشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمركز الجامعي تيبازة يومي 26-27 نوفمبر ، الجزائر.

5) بوحسون عبد الرحمن (2019)، **أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر وفكرة ربطها بالتجارة الدولية**،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية بالمركز الجامعي بغليزان يومي 02-03 ديسمبر، الجزائر.

6) حدانة أسماء (2018)، **تسويق المنتوج السياحي الصحراوي في ظل التنمية المستدامة**، ورقية بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني العاشر حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق بالمركز الجامعي بالبويرة يومي 22-23 جانفي، الجزائر.

7) حنان بن بردي ومن معها، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر، الأبعاد والتحديات، 04-05 فيفري 2020، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

8) خلفاوي خيضر (2018)، **واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية وواقعها في الجزائر وسبل تطويرها يومي 10-11 جانفي بجامعة بومرداس، الجزائر.

9) داودي الطيب، مسكين عبد الحفيظ (2014)، **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمركز الجامعي تيبازة يومي 26 و27 نوفمبر، الجزائر.

10) زاوية رشيدة وآخرون (2019)، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية يومي 02-03 ديسمبر بجامعة الوادي، الجزائر.

11) سالمي رشيد، عزي هاجر (2018)، **واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر**،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول-بجامعة البليدة 02 يومي 23-24 أفريل، الجزائر.

12) سماي على (2006)، **الشراكة الاقتصادية وأثرها على التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي بالمدية يومي 06-07 جوان، الجزائر.

13) فلاحي صالح (2002)، **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة يومي 20-21 مارس بجامعة البليدة، الجزائر.

14) القضاه أنس (2014)، **مشكلة الأمن الغذائي العربي والأطر العلمية لحلها اعتمادا على الأرقام والحقائق الحالية المنشورة عن (FAO)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية بجامعة الشلف يومي 23 و24 نوفمبر، الجزائر.

15) محمد مرعي مرعي (2005)، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والملحيات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة للمسؤوليات والآليات**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

16) معلول ليله ومن معها (2019)، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر مقارنة مع عدد من الدول العربية-**،ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة

للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية بجامعة الشهيد حمه لخضر يومي 02-03 ديسمبر، الوادي، الجزائر.

17) يدو محمد، بوخاري سمية (2014)، **الاستثمار السياحي كمحرك للتنمية السياحية المستدامة –حالة الجزائر-**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمركز الجامعي بتيبازة، يومي 26 و27 نوفمبر، الجزائر.

سابعا النصوص القانونية

1) قانون الاستثمار، **مجموعة نصوص تشريعية وتنظيمية متعلقة بقانون الاستثمار**، طبعة خاصة، برتي للنشر، 2010-2011.

ثامنا مواقع الأنترنت

1) وزارة الطاقة والبنية التحتية للإمارات العربية المتحدة، شوهد في 19-04-2021 على 15:20 https://www.moei.gov.ae/ar/e-participation/blog

2) https://ar.knoema.com/atlas/ تاريخ الإطلاع 19-08-2021 التوقيت 18:50

3) دولي سعاد، لعلمي فاطمة، إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر إسنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030).

تاريخ الاطلاع 06-08-2021 التوقيت 14:21 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/147836 .

III.قائمة المراجع بالغة الفرنسية

Livre

1- Georges Cazes (1989), Le tourisme international : Mirage ou Stratégie d'avenir ?, Edition HATIER,Paris , France, p7

2- Gérard Seguin, Emmanuelle Rouzet (2010), Marketing du Tourisme Durable, Edition Dunod, Paris, P 8.